

القواعد الحامية للنساء

والأطفال زمن الحرب

في القانون الدولي العام وشريعة الإسلام

إعداد الدكتور

أسامة عرفات أمين

مدرس القانون الدولي العام

كلية الشريعة والقانون بأسسوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُفَكَّمَةٌ

يشكل النساء والأطفال نسبة عالية من مجموع ضحايا الحروب، ويتفاقم وضعهم لأن الحروب المعاصرة غالباً ما تستهدف المدنيين بشكل متعمد إما لغايات استراتيجية أو لأن تدمير المدنيين هو بحد ذاته الهدف الأساس للأعمال القتالية، وفي المناطق التي توفد فيها الحروب يتعرض النساء والأطفال بوصفهم من السكان المدنيين لأعمال عنف لا حصر لها، ويعانون في كثير من الأحيان العواقب المباشرة وغير المباشرة للقتال من قصف وهجمات عشوائية ونقص في الأغذية، مع أنهم أقل الناس تأثراً في الحرب وانتفاعاً منها. ومن ينظر إلى الحروب التي اندلعت في القرن الماضي وبداية القرن الحالي يجد أن أعداداً كبيرة من النساء والأطفال قتلوا بأساليب بشعة، فالمرأة تقتل أمام أطفالها أو ذويها أو تغتصب، وكثيراً ما نشرت وسائل الإعلام صوراً لأطفال وقد مزقت أجسادهم الصغيرة الأسلحة والمتفجرات، أو يحاولون الهرب بعيداً عن مناطق النزاع وقد ملأ عيونهم الرعب والخوف، أو يعيشون في معسكرات اللاجئين في ظل ظروف وأوضاع بالغة القسوة.

ولم يقف الأمر عند الأثر الحسي الواقع على أنفسهم وأطرافهم ولكنهم يتعرضون للرعب الذي يتعرض له المشاركون في الحروب، فحينما تنفذ الإمدادات الغذائية أو تقل تعاني النساء والأطفال أشد المعاناة وعندما تتلوث مصادر المياه فإنهم يكونون أقل الفئات مقاومة لمخاطر

الأمراض خاصة الأطفال، وتترك الصدمات النفسية الناجمة عن تعرضهم للعنف والأعمال الوحشية وغير الأخلاقية آثارها السيئة في نفوسهم طيلة حياتهم.

ومن الحقائق المعروفة أن النساء والأطفال يشكلون غالبية اللاجئين في العالم، وإذا كان اللاجئون هم أشد المجموعات ضعفاً بين المهجورين من العالم، فإن النساء والأطفال هم الأشد ضعفاً بين الضعفاء لأنهم إضافة إلى كونهم ضحايا سهلة للحروب، أكثر الناس تأثراً بالتهجير ونتائجه ويجرى استغلالهم جنسياً وتجبر الفتيات على الدعارة والعبودية الجنسية كجزء من مفردات الحرب، يرمى في بعض الأحيان إلى هدف سياسي أوسع هو التطهير العرقي لمنطقه معينة أو القضاء على شعب معين. وقد تصبح النساء والأطفال أهدافاً مقصودة للإبادة في الصراعات العرقية حينما لا يكفي قتل الكبار، ولأن النساء أمهات الأطفال ومستودع الأجنة والأطفال جيل المستقبل الذي يحافظ على بقاء الأمة والمجتمع.

إن كل صراع ينشب يجبر النساء والأطفال على المرور في تجارب رهيبة مما يؤكد فقدان العالم للقواعد الأخلاقية التي ينبغي أن تسود سلوك الدول والأفراد زمن الحرب، وقد ساعد على ذلك التطورات الحديثة في فنون القتال وتكنولوجيا الأسلحة التي وسعت ميدان القتال حتى شمل كافة مناطق البلدان المتحاربة والتوسع في تجنيد الأطفال والنساء إجباراً واختياراً بحسبان الجندية مصدراً للرزق أو بسبب الحروب الأهلية التي تعد أحد عوامل تجنيد النساء والأطفال وأحد عوامل هلاكهم. وساعد على ذلك أيضاً ضعف نظام القيم الإنسانية في معظم دول العالم مما نشأ عنه

فراغ أخلاقي عند الدول والأفراد زمن الحرب فالحرب الأخيرة على لبنان من أشد الملاحم وحشية وقذارة، وما يحصل مع شعب فلسطين أمام سمع العالم وبصره من قتل وتشريد وتهجير وحصار وتدمير لأسباب الحياة والأحياء.

ومن الجدير بالذكر أنه عندما بدأت قواعد القانون الدولي التقليدي في الظهور في القرن السابع عشر عام ١٦٤٨م لم تكن هناك قيود على أساليب القتال بين الدول المتحاربة، سوى تلك القيود التي أوردتها بعض المحاربين اختياراً على تصرفاتهم، وذلك بوقف أعمال السلب والنهب في المدن ومنح النساء والأطفال نوعاً من الحماية.

ومن الثابت أنه حتى عام ١٩٣٩م عند قيام الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك أية حماية قانونية للمدنيين ومن بينهم الأطفال والنساء، وبعد انتهاء الحرب المذكورة عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ١٩٤٩م أقرت فيه اتفاقيات جنيف الأربعة واشتملت اتفاقية جنيف الرابعة لحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب أحكاماً تقضى بالحماية القانونية للأطفال والنساء أثناء النزاعات المسلحة.

وفي الستينات شعرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني يجب أن توسع مرة أخرى، ولكن بدلاً من تعديل الاتفاقيات القائمة والمخاطرة بفقدان الحماية المكفولة فعلاً بحكم القانون وبعد سنوات من التحضير تم سنة ١٩٧٧م تقرر تعزيز الاتفاقيات بروتوكولين إضافيين، يغطي الأول المنازعات المسلحة الدولية بينما يغطي الثاني المنازعات المسلحة غير الدولية.

وإذا كانت القواعد القانونية الحامية للنساء والأطفال لم تظهر إلا في منتصف القرن العشرين. فإن الإسلام قبل مئات السنين أرسى من القواعد التأصيلية الحامية للنساء والأطفال زمن الحرب ما لم يتوصل إليه القانون الدولي في عالمنا اليوم إلى إقرار بعضه إلا بعد جهد جهيد ومساع استمرت أجيالاً بأكملها، فالإسلام لا يقر الحرب إلا كضرورة مفروضة، وليست الحروب في الإسلام بقصد التسلط على الأمم والشعوب الأخرى، وليست الحروب في الإسلام أيضاً حروباً استعمارية أو اقتصادية لسلب الشعوب أموالهم ونهب خيراتهم وثرواتهم، أو لفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات والصادرات، أو لنزعة عنصرية تعتمد على الشعور بأن شعباً ما أفضل الشعوب العالمية. فالحرب في الإسلام لم تشرع إلا اضطراراً لدفع العدوان عن المسلمين وديارهم وأموالهم ولمحاربة الظلم ونصرة المظلومين،.. ولا يصح أن تكون الحرب وسيلة للتماذي بالباطل وإحقاق الظلم والضرر بالآخرين، واستغلال الفرص للتدمير والتخريب وإرواء نزعة الاستعلاء والاستبداد والتسلط على الشعوب.

وقد وضع الإسلام للحرب قواعد صارمة لجعلها أكثر إنسانية فالحرب مقصورة في الإسلام على الجيوش المتحاربة فلا تتعداها إلى بقية الشعب في دولة ذلك الجيش المعادي، وتكون الأعمال الحربية موجهة أصالة إلى المقاتلين، ويكون قتل العدو جائزاً في الحرب إذا شارك برأي أو تدبير أو قتال، ولا يجوز شرعاً قتل المدنيين من نساء وأطفال ورهبان وفلاحين وعلماء وغيرهم إلا إذا قاتلوا بالفعل للأحداث النبوية الناهية عن قتل النساء والأطفال والشيخوخ وغيرهم.

منها ما رواه البخاري بسنده عن ابن عمر - رضي الله عنهما -
 قَالَ "وَجِدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ"^(١).

من هنا تأتي أهمية هذا البحث فهو مساهمة متواضعة في نشر قيم
 الإسلام وقواعده الإنسانية المتعلقة بحماية النساء والأطفال زمن الحرب،
 باعتبارها قيماً مشتركة بين بنى الإنسان، وتعد سابقة فريدة بأحكامها على
 كل ما استقر في القوانين والأعراف الدولية في هذا المجال، وتزيد عليها
 في اعتمادها على عنصر الإيمان بالله تعالى وما يقتضيه من التزام بهذه
 القيم في مساحات المعارك أو في غيرها.

وقد تناولت هذا الموضوع في ثلاثة أبواب خصصت الأول منها
 للقواعد المتعلقة بوقاية النساء والأطفال زمن الحرب وقسمت هذا الباب
 إلى فصلين تناولت في الأول حكم تجنيد النساء والأطفال وإسكانهم الأماكن
 الآمنة في القانون الدولي العام وشريعة الإسلام.

ثم ختمت هذا الفصل بخاتمة لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين
 القانون الدولي العام وشريعة الإسلام.

وتناولت في الفصل الثاني: ضبط الغارات الحربية وتقييد استخدام
 الأسلحة ذات الأثر الشامل في التدمير في القانون الدولي العام وشريعة

(١) أخرجه البخاري. صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير - باب قتل النساء في الحرب ج ٣

ص ١٠٩٨ حديث رقم ٢٨٥٢ ط: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة،

١٤٠٧ - ١٩٨٧ تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة

- جامعة دمشق.

الإسلام ثم ختمت الفصل بخاتمة بينت فيها أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون الدولي العام وشريعة الإسلام.

وخصصت الباب الثاني للقواعد المتعلقة بمنع قتل وتعذيب النساء والأطفال زمن الحرب، وقد قسمت هذا الباب إلى فصلين:

جعلت الأول منهما: للقواعد المتعلقة بمنع قتل وتعذيب النساء والأطفال في القانون الدولي العام.

وجعلت الثاني: للقواعد المتعلقة بمنع قتل وتعذيب النساء والأطفال في شريعة الإسلام، ثم ختمت الباب بخاتمة لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون الدولي وشريعة الإسلام.

وخصصت الباب الثالث والأخير للقواعد الحامية للأسرى والمعتقلين من النساء والأطفال. وقد قسمت هذا الباب بدوره إلى فصلين:

تناولت في الأول القواعد الحامية للأسرى والمعتقلين من النساء والأطفال في القانون الدولي العام، وتناولت في الثاني القواعد الحامية للأسرى والمعتقلين من النساء والأطفال في شريعة الإسلام، ثم ختمت الباب بخاتمة بينت فيها أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون الدولي العام وشريعة الإسلام وفي النهاية ختمت البحث بخاتمة تناولت فيها نتائج البحث.

الباب الأول

القواعد المتعلقة بوقاية النساء والأطفال زمن الحرب

في القانون الدولي العام وشرعية الإسلام

تؤدي أشكال العنف التي تتخذها النزاعات المسلحة حالياً وكذلك استعمال الأسلحة المتطورة في القتال إلى الزيادة في عدد الضحايا بين السكان المدنيين وخاصة منهم النساء والأطفال، فلقد أثبتت أحداث القرن العشرين أن الحروب المعاصرة تستهدف المدنيين بصورة متعمدة، وأصبح الاعتداء عليهم في كثير من الأحيان يشكل عنصراً من عناصر الحرب واستراتيجياتها^(١).

ومن المعلوم أن تأثير الحرب على النساء والأطفال قد يكون مباشراً عند اندلاع القتال، ومن ثم يجب إعمال كافة القواعد التي تحميهم من خطر العمليات الحربية. أما أشد ظواهر النزاعات المسلحة والتي تثير القلق في الوقت الحالي، فهي مشاركة النساء والأطفال في النزاعات المسلحة، تلك الظاهرة التي انتشرت في كثير من النزاعات حول العالم، وذلك في مخالفة واضحة وصريحة لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني والشرعية الإسلامية.

ولا ريب أن قواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد الشريعة الإسلامية تحرم الاعتداء على المدنيين وخاصة النساء والأطفال، وتلزم

(١) د/ ماهر جميل أبو خوات. الحماية الدولية لحقوق الطفل. دار النهضة العربية القاهرة

الأطراف المتحاربة بضرورة اتخاذ التدابير المناسبة التي تجعل المدنيين وخاصة النساء والأطفال بمعزل عن العمليات الحربية.

وعلى هذا نقسم هذا الباب إلى فصلين نتناول في الأول تجنيد النساء والأطفال وإسكانهم الأماكن الآمنة، ونتناول في الثاني ضبط الغارات الحربية وتقييد استخدام الأسلحة ذات الأثر الشامل في التدمير.

الفصل الأول

تجنيد النساء والأطفال وإسكانهم الأماكن الآمنة

نتناول هذا الفصل في مبحثين نتكلم في الأول عن تجنيد النساء والأطفال وإسكانهم الأماكن الآمنة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونتكلم في الثاني عن تجنيد النساء والأطفال وإسكانهم الأماكن الآمنة في الشريعة الإسلامية، ثم نختم الفصل بخاتمة نبين فيها أوجه الاتفاق والاختلاف.

المبحث الأول

تجنيد النساء والأطفال وإسكانهم الأماكن الآمنة في القانون الدولي

لحقوق الإنسان

المطلب الأول

موقف القانون الدولي من تجنيد النساء والأطفال

اتجه عدد من الدول المعاصرة إلى تجنيد النساء والأطفال إما إجباراً بسن قانون التجنيد الإلزامي، وإما اختياراً بحيث يجعل لهذه الفئة حرية الانتساب إلى القوات المسلحة، كما أصبحت الجندية مصدراً من مصادر الرزق والاعتياش، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة

وظروف الحروب ينتسب عدد لا بأس به من النساء والأطفال إلى جيوش بلدانهم^(١).

وكانت الحرب العالمية الثانية هي التي سلطت الضوء على دور النساء وهو دور تمثل أساساً في وحدات قوات الاحتياط والإسناد - بما في ذلك العمل في مصانع الذخيرة - في الجيشين الألماني والبريطاني، على حين تمثل في الاتحاد السوفيتي في مشاركتهن المباشرة في القتال كأفراد في جميع الإدارات والوحدات العسكرية ٨% من جملة القوات المسلحة^(٢).

ومنذ ذلك الحين تعاظم دور النساء كثيراً وازدادت أعداد من يلتحق منهن بالقوات المسلحة كمنطوعات أو على غير رغبة منهن ليؤدي أدواراً في عمليات الإسناد والقتال على حد سواء، ولكي نعطي بضعة أمثلة نذكر أن النساء يشكلن ١٤% من جملة القوات العاملة في جيش الولايات المتحدة وأن القوات الأمريكية التي خدمت في حرب الخليج في عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ كانت تضم أربعين ألف امرأة^(٣).

كذلك تشكل الإناث نسبة الخمس من القوات المسلحة الإريتيرية^(٤).

(١) د/ على محمد الصوا. الأحكام الشرعية المتعلقة بوقاية النساء والأطفال وحمايتهم زمن الحرب. دراسة مقارنة. بحيث مقدم إلى المؤتمر العالمي حول حقوق المرأة والطفل في ظل التشريعات الوضعية والدولية والسمائية كلية القانون جامعة اليرموك الأردن من ١٦ - ١٧ تموز يوليو ٢٠٠١م في ٦.

(٢) انظر مقال فرانسواز كريل " حماية المرأة في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ٢٤٩ نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٥م ص ٣٣٧ - ٣٦٣.

(٣) greg siegle " women critical to success of us All volunteer Force " ganes deFenc weekly voi. 31, NO. 23, gane 1999.

(٤) david Hirst " Ethiopia: HumAn waves Fall As war aims unFold " the quardian 18 may 1999.

كذلك تساند النساء بنشاط رجالهن في العمليات العسكرية لا بحمل السلاح، ولكن بأن يوفرن لهن الدعم المعنوي والمادي اللازم لخوض الحرب، ومن الأمثلة التي تشهد على ذلك البيانات التي أمكن جمعها أثناء استطلاع "الناس والحرب" الذي نظّمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر^(١)، فعلى سبيل المثال قال أحد الشيوخ والقادة الدينيين في الصومال: " في اعتقادي أن هؤلاء المدنيين والمقاتلين ينتمون إلى أسرة واحدة، فما دام المدنيون قد ذهبوا مع المقاتلين - ليقوموا بأعمال مثل الطبخ أو علاج المصابين أو أي شيء آخر - فإنهم يتحملون مسئولية ما يحدث لهم، وإذا ما تعاونوا مع المقاتلين فعليهم أن يتحملوا مغبة ما يحدث لهم".

يضاف إلى ذلك أن هناك نساء يتعرضن للخطر نتيجة لوجودهن بين القوات المسلحة وإن كان هذا الوجود على عكس إرادتهن تماماً، حيث يكون قد تم اختطافهن لممارسة الجنس أو القيام بأعمال الطبخ والتنظيف في المعسكرات، وخلال فترة الاختطاف هذه وبعدها أيضاً في كثير من الأحيان تتعرض هؤلاء النساء والفتيات لأخطار كبيرة من جراء الهجوم سواء من قوات الخصوم أو من المختطفين، ومن أشهر أمثلة عمليات الاختطاف هذه ما كان يسمى بـ " نساء الترفيه " في الشرق الأقصى أثناء الحرب العالمية الثانية، وهي تسمية لا تعبر عن الإطلاق عن بشاعة

(٣) تقرير الناس والحرب مسح عالمي أجرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر لاستطلاع الآراء حول قواعد الحرب. اللجنة الدولية للصليب الأحمر جنيف ١٩٩٩م انظر المجلة الدولية للصليب الأحمر حوارات إنسانية في القانون والسياسات والعمل الإنساني مختارات من أعداد عام ٢٠٠٠م ص ٣٦ - ٣٧.

المحنة التي تعرضت لها هؤلاء النساء أثناء احتجاز العسكريين اليابانيين لهن.

وعلى الرغم من هذه الأمثلة التي سقناها لمشاركة النساء طوعاً أو كرهاً في النزاعات المسلحة سواء كمقاتلات أو في عمليات الإسناد، فإن بعض البلدان والثقافات ترفض اضطلاع المرأة بدور المقاتل في القوات المسلحة، ومن هنا فإن غالبية النساء يعانين عواقب النزاع المسلح بوصفهن جزءاً من السكان المدنيين^(١).

وفيما يتعلق بموقف القانون الدولي الإنساني من تجنيد النساء في القوات المسلحة زمن الحرب، فإنه لم يرد نص في أية وثيقة من موثيق القانون الدولي الإنساني تمنع أو تقيد تجنيد النساء والفتيات، وظلت هذه المسألة محكومة بالقوانين الداخلية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمعات الداخلية، ولكن كفل القانون الدولي الإنساني منذ بداية نشأته حماية عامة للمرأة تساوى تلك التي كفلها للرجل، كما تعترف معاهدات القانون الإنساني في الوقت نفسه بضرورة توفير حماية خاصة للمرأة بما يتفق مع احتياجاتها الخاصة، وهذه الحماية منصوص عليها في اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩م لحماية ضحايا الحرب وفي بروتوكولها الإضافيين المؤرخين في ٨ يونيو ١٩٧٧م، وتحمي الاتفاقيات والبروتوكولين النساء - والرجال - بوصفهم أجزاءً من السكان المدنيين

(١) شارلوت ليندسي. المرأة والحرب. المحلة الدولية للصليب الأحمر حوارات إنسانية في القانون والسياسات والعمل الإنساني مختارات من أعداد عام ٢٠٠٠م. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. مكتب الدعم الإقليمي للإعلام بالقاهرة ص ٣٧.

لا يشاركون في النزاع المسلح، كما تكفل الحماية للنساء - والرجال - من أفراد القوات المسلحة عند وقوعهم في قبضة العدو^(١).

* حظر تجنيد الأطفال في القانون الدولي:

يعتبر الأطفال دائماً من بين الفئات السكانية الأولى التي تتأثر بالنزاعات المسلحة وحتى وإن لم يقتلوا أو يصابوا، فمن المحتمل أن ييتموا أو يتركوا وهم يعانون آثار الأسى والألم النفسى والاجتماعي جراء التعرض المباشر للعنف أو التشرد أو فقد الأحبة، أما الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة فغالباً ما يجدون أنفسهم محاطين بمعركة من نوع آخر: في مواجهة المرض والمأوى غير الملائم والافتقار إلى الخدمات الأساسية وسوء التغذية وربما يجبر الأطفال على التجنيد لغايات القتال والاستعباد أو التعرض لبقايا الأعتدة الحربية التي لم تنفجر أثناء الحرب والتي تقتل وتعد أو تشوه الآلاف سنوياً، وتكون الفتيات بصورة خاصة عرضة للاستضعاف والتعرض للعنف الجنسي.. كما يواجه العديد من الفتيات الحرب على الخطوط الأمامية^(٢). ومع شيوع هذه الظاهرة وجد المجتمع الدولي نفسه ملزماً بالتدخل لوضع حد لهذه الظاهرة، لأنه يتجافى مع الإنسانية أن يتم السماح للأطفال بالمشاركة في الحروب وتعرض حياتهم للخطر بدلاً من حمايتهم من ويلاتها، وبدا من المؤكد أن هناك ضرورة

(١) انظر هذه الاتفاقيات والبروتوكولات الملحقان بها لدى وائل أنور بندق موسوعة القانون الدولي الإنساني. دار الفكر الجامعي. إسكندرية بدون تاريخ.

(٢) تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٥ الملخص التنفيذي الطفولة المهددة منظمة الأمم

ملحه لتحريم اشتراك الأطفال في أى صراع مسلح بأي شكل من الأشكال^(١).

ولكن جاءت اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩م خالية من أي نص يعالج مسألة اشتراك الأطفال في الأعمال العدائية، رغم ثبوت تجنيد الأطفال في جيوش ألمانيا النازية في نهاية الحرب العالمية الثانية، بل قد ثبت ثبوتاً قاطعاً تجنيد الأطفال أيضاً ضمن قوات المقاومة ضد الاحتلال النازي في كثير من بلاد أوروبا التي تعرضت لهذا الاحتلال، الأمر الذي عرض حياة الكثيرين منهم للخطر بل وللموت المحقق^(٢). ومن ثم فقد كانت هناك ضرورة لمواجهة هذه الثغرة واستحداث أحكام جديدة تتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة الدولية أو غير الدولية على نحو مباشر أو غير مباشر، وهو ما تضمنه البروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧م، حيث جاءت أحكام البروتوكول الأول الخاص بالمنازعات المسلحة الدولية محققه لهذا الغرض عندما نص في المادة ٢/٧٧ على أنه " يجب على أطراف النزاع اتخاذ كافة التدابير المستطاعة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، وعلى هذه الأطراف خاصة أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء في قواتها المسلحة".

(١) د/ ماهر جميل أبو خوات الحماية الدولية لحقوق الطفل. دار النهضة العربية ٢٠٠٥م

ص ٢٧٠.

(٢) د/ منى محمود مصطفى. القانون الدولي لحقوق الإنسان. دار النهضة العربية ١٩٨٩م

ص ١٩١.

وعلى نحو مماثل يحظر البروتوكول الثاني في المادة الرابعة تجنيد من هم دون الخامسة عشرة في حالة المنازعات غير الدولية ويحظر أيضاً اشتراكهم في الأعمال العدائية^(١).

فالأمر هنا يتعلق بحظر قاطع سواء تعلق الأمر بالمشاركة في الأعمال العدائية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالعمل مثلاً على تجميع المعلومات ونقل الأوامر والذخيرة والمؤونة أو القيام بأعمال تخريبية، وبالتالي فإن الواجب المفروض على الدول الأطراف هو أكثر صرامة مما هو عليه أثناء المنازعات المسلحة الدولية.

موقف الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩م

من الحد الأدنى لسن تجنيد الأطفال

من الجدير بالذكر أنه بعد صدور بروتوكولي جنيف لعام ١٩٧٧م لم تتوقف ظاهرة استغلال الأطفال في الحروب والنزاعات، وبدأت هذه الظاهرة في أماكن متفرقة من العالم، وهذا ما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل في الرقابة على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وعلى هذا فقد بذلت جهود حثيثة لأجل نقل السن التي لا يجوز دونها للأطفال أن يشاركوا في الأعمال العدائية من الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة وعندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١) انظر بروتوكولا جنيف لعام ١٩٧٧م في موسوعة القانون الدولي الإنساني لوائل المدينق

مرجع سابق ص ٣١٧ وص ٣٥٤. د/ ماهر جميل أبو خوات. مرجع سابق ص ٢٧٦.

الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩م جاءت المادة ٣٨ لتتص على أن^(١):

١- تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة عليها. في المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد.

٢- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكن تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم تبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكاً مباشراً في الحرب.

٣- تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أي شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة في قواتها المسلحة، وعند التجنيد من بين الأشخاص الذين بلغت سنهم خمس عشرة سنة ولكنها لم تبلغ ثمانى عشرة سنة، يجب على الدول الأطراف أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.

٤- تتخذ الدول الأطراف - وفقاً لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي الإنساني بحماية السكان المدنيين في المنازعات المسلحة - جميع التدابير الممكنة عملياً لكن تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

والواقع أن الحماية التي توفرها الاتفاقية بشأن الأطفال في المنازعات المسلحة هي على درجة أدنى من الحماية التي توفرها اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب لعام ١٩٤٩م والبروتوكولان الإضافيان لهذه

(١) UniceF. the convention on the rijhts off the child " united Nations children, S Fund unicef.

الاتفاقيات لعام ١٩٧٧م ولا تمثل المادة ٣٨ من الاتفاقية أي تطور في القانون الدولي الإنساني ولكنها على العكس تضعفه أو تستحدث صيغاً مبهمة بالمقارنة مع القانون الدولي الإنساني المعمول به^(١).

فالبروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧م المتعلق بالمنازعات المسلحة غير الدولية - كما ذكرنا - يحمي الأطفال بصورة أفضل من الفقرة الثانية من المادة ٣٨ لأنه يحظر اشتراك الأطفال دون الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بأي شكل مباشر أو غير مباشر، كما أن تعبير التدابير الممكنة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٣٨ يمثل تراجعاً عن الحماية المقررة في القانون الدولي الإنساني، إذ توفر اتفاقيات جنيف والبروتوكولان حماية أكبر للسكان المدنيين عموماً والأطفال بصورة خاصة، مع أنه كان يفترض أن توفر الاتفاقية الجديدة حماية مساوية على الأقل إن لم تزد عن الحماية المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م وفي البروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧م.

وكان يحسن بوضعي الاتفاقية وكما ذهبنا إلى ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر الاكتفاء بالفقرة الأولى من المادة ٣٨ التي تحيل إلى قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة بالطفل، كما كان من المأمول أن ترفع الاتفاقية من سن التجنيد بحيث يمتنع تجنيد أي شخص دون

(١) د/ جمال الشلبي. الحقوق المدنية والسياسية للمرأة والطفل في الاتفاقيتين الدوليتين ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر إدماج اتفاقيتي القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل في مناهج كليات الحقوق فندق جراند حياة عمان الأردن ١٤ - ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٠م ص ٤٥.

الثامنة عشرة في قواتها المسلحة^(١). وكان يمكن للمادة ٣٨ الاقتداء بسابقتها المادة ٣٧ من الاتفاقية التي خطرت عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم وكان يمكن للمادة ٣٨ أيضاً أن تضع نصب عينيها نص المادة الأولى من الاتفاقية والتي نصت على أن "الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة.."

ولما كانت الحماية التي تكفلها الاتفاقية غير كافية لذلك برزت الحاجة إلى إعداد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل من أجل تعزيز مستويات الحماية التي تكفلها الاتفاقية كما سيتضح فيما يلي:

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل

بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة^(٢)

يعد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الصادر عام ٢٠٠٠م أهم انتصار من أجل الطفل تحقق خلال الفترة التي تلت اتفاقية حقوق الطفل تتويجاً لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية والتي بذلت طوال فترة التسعينات من أجل رفع الحد الأدنى لسن المشاركة في أعمال القتال من الخامسة عشرة إلى الثامنة عشر.

(١) د/ جمال الشلبي. الحقوق المدنية والسياسية للمرأة والطفل في الاتفاقيتين الدوليتين مرجع سابق ص ٤٥.

(٢) اليونيسيف.. اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياريان. منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة. مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عمان الأردن.

وقد تضمن البروتوكول بعض الأحكام المهمة والتي تتمثل في الاشتراك في الأعمال الحربية والتجنيد الإلزامي والتجنيد الاختياري أو الطوعي، وكذلك تناول مسألة تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة للدولة وذلك على النحو التالي:

١ - الاشتراك في الأعمال الحربية:

فقد نص البروتوكول في المادة الأولى على وجوب اتخاذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشر من العمر اشتراكاً مباشراً في الأعمال الحربية.

٢ - التجنيد الإلزامي:

فوفقاً لما نصت عليه المادة الثانية من البروتوكول تكفل الدول الأطراف عدم خضوع الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشر من العمر للتجنيد الإجباري في قواتها المسلحة.

٣ - التجنيد التطوعي:

ترفع الدول الأطراف الحد الأدنى لسن تطوع الأشخاص في قواتها المسلحة الوطنية عن السن المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل، ويشترط البروتوكول قيام الدولة بعد التصديق عليه بإيداع إعلان يتضمن الحد الأدنى للسن الذي تسمح عنده بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية وأن تقدم ضمانات لمنع التطوع الإجباري أو القسري، كما نصت على ذلك الفقرة ٢ من المادة ٣ من البروتوكول.

ويلزم البروتوكول الدول الأطراف التي تسمح بالتطوع في قواتها المسلحة دون سن الثامنة عشر، أن تتخذ الضمانات التي من شأنها أن يكون هذا التجنيد تطوعاً حقيقياً، وبأن يتم بموافقة الآباء والأوصياء القانونيين للأشخاص، وأن يحصل هؤلاء الأشخاص على المعلومات الكاملة عن الواجبات التي تنطوي عليها الخدمة العسكرية، وأن يتقدم الأشخاص بدليل موثوق به عن سنهم قبل قبولهم في الخدمة العسكرية الوطنية كما نصت على ذلك الفقرة ٣ من المادة ٣ من البروتوكول.

ووفقاً لما نصت عليه الفقرة ٥ من المادة ٣ سألغة الذكر أنه إذا كان الواجب على الدول بشكل عام هو أن تقوم برفع سن التجنيد التطوعي، إلا أن ذلك لا ينطبق على المدارس العسكرية التي تديرها الدولة أو تقع تحت سيطرتها والتي تقبل الطلبة الذين لا يقل سنهم عن ١٥ سنة كحد أدنى.

٣- المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات الوطنية للدولة:

وبموجب المادة الرابعة منه حظر البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، حظر على الجماعات المتميزة عن القوات المسلحة الوطنية بأن تقوم تحت أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام من هم دون الثامنة عشر من العمر في الأعمال الحربية.

وفي الفقرة ٢ من نفس المادة المذكورة ألزم الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التجنيد والاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات^(١).

والخلاصة يتضح لنا من خلال العرض المتقدم لموقف القانون الدولي من تجنيد النساء والأطفال، أن القانون الدولي الإنساني غفل عن ضرورة ابتعاد النساء عن الاشتراك في الأعمال العدائية، حيث لم نجد نص في أية اتفاقية من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م أو بروتوكوليهما الاختياريين لعام ١٩٧٧م يحظر أو يمنع أو حتى يضع قيوداً على تجنيد النساء، لكي يبعدهن عن الخطر نتيجة لوجودهن بين القوات المسلحة كمقاتلين، وقد غفل القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن للنساء احتياجات خاصة يحدن مشقة في توفيرها لهن أثناء الأسر أو الاحتجاز، فغالباً ما تواجه النساء والفتيات في سن الطمث مشكلات في الحصول على الحماية الصحية المناسبة والوصول بانتظام إلى المرافق الصحية - المراحيض وأماكن الاغتسال - وتدبير الملابس المناسب للحفاظ على صحتهن وكرامتهن أثناء فترة الطمث، وكثيراً ما يكون النساء عرضة لسوء المعاملة بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب، وتعرض النساء لمخاطر جسيمة تتمثل في الحمل ومشكلات الجهاز التناسلي والخوف من العواقب التي قد تتجم عن ذلك سواء فيما يتعلق بحياتهن داخل السجن أو المعسكر أو بعد الإفراج عنهن وعودتهن إلى عائلاتهم ومجتمعاتهن، وعلى هذا أصبح من واجب المجتمع الدولي التدخل لحماية النساء عن

(١) يونسيف. اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياريان مرجع سابق ص ٤٤.

طريق إصدار موثيق دولية تمنع اشتراك النساء في القوات المسلحة، وإن كان القانون الدولي كفل للنساء اللاتي شاركن في الأعمال الحربية كمقاتلات أن يتمتعن عند وقوعهن في قبضة العدو بنفس الحماية المكفولة للأسرى من الرجال^(١).

وفيما يتعلق بموقف القانون الدولي الإنساني من تجنيد الأطفال:

فإن كانت اتفاقيات جنيف الأربع جاءت خالية من أي نص يضع قيوداً على تجنيد الأطفال، فإنه قد تم تدارك هذا بموجب البروتوكولين الاختياريين لعام ١٩٧٧م وبموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩م وبروتوكولها الاختياري الصادر عام ٢٠٠٠م مما يعنى أن القانون الدولي حظر مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة ويعنى أيضاً أن مشاركة هؤلاء الأبرياء في الحرب والنزاعات المسلحة تمثل انتهاكاً للقواعد الإنسانية.

وعلى الرغم من هذه القواعد فالملاحظ في العديد من المناطق في العالم أن الأطفال ما زالوا الضحية الأولى للمنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية أو أكثر الفئات تضرراً من هذه المنازعات سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يحتم إدانة استخدام الأطفال واشترائهم كمقاتلين في النزاعات المسلحة، ويحتم أيضاً حظر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة مهما كانت التكاليف من أجل ضمان الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني في هذا الصدد.

(١) انظر شارلوت ليندسي المرأة والحرب، مرجع سابق ص ٤٤، ٤٥.

المطلب الثاني

إسكان النساء والأطفال الأماكن الآمنة

في أثناء النزاعات المسلحة يقع النساء والأطفال تحت مجموعة السكان المدنيين المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب وكذلك البروتوكول الأول الملحق بها، وبهذا يستفيدون بالحماية التي وضعتها قواعد هاتين الاتفاقيتين، وهذه القواعد تضع المبادئ الأساسية للمعاملة الإنسانية وقت الحروب بما في ذلك احترام حق الحياة والسلامة البدنية والنفسية للشخص، وتحريم العنف ضد المدنيين أو تعذيبهم أو معاملتهم معاملة مهينة ماسة بالكرامة الإنسانية مثل الجزاءات الجماعية، وكذلك منع توجيه أعمال انتقامية ضد المدنيين، والأهم من ذلك أن هاتين الاتفاقيتين ترسيان مبدأ التفرقة بين الأهداف المدنية والعسكرية، وتعنيان بتحديد ماهية السكان المدنيين وما يعد هدفاً عسكرياً^(١).

ليس هذا فحسب بل لقد أجازت اتفاقية جنيف الرابعة إنشاء مناطق آمنة للمدنيين يمكن أن يعهد الأشراف فيها لمنظمات إنسانية دولية، كما نصت الاتفاقية على إنشاء مناطق محايدة داخل أرض القتال للعناية بالمرضى والجرحى وغيرهم من المدنيين أو الخارجيين عن نطاق الحرب، كذلك أفردت حماية خاصة للمستشفيات المدنية مادامت لا تستخدم في غرض عسكري ضد الطرف الآخر وحماية من يقومون بخدمة هذه

(١) خالد بن علي آل خليفة. حماية الطفل في النزاعات المسلحة. مجلة الطفولة والتنمية العدد الرابع ح ١ المجلس العربي للطفولة والتنمية ٢٠٠١ م ص ٣٢.

المستشفيات، والسماع بمرور المساعدات الإنسانية من أغذية وملابس ودواء، كما حرمت الاتفاقية تجويع المدنيين أثناء الحصار العسكري.

وجاء البروتوكول الأول ليطور مفهوم التفرقة بين المدنيين والمحاربين، ويضفي حماية أكبر للمدنيين بتحريم توجيه هجمات إليهم، وإلزام الأطراف بنقل السكان المدنيين لمناطق آمنة ونقل أي هدف عسكري بعيداً عن المدنيين وقد نصت المادة الرابعة عشر من الاتفاقية الرابعة على أنه "يجوز لأطراف النزاع أن تنشئ في أراضيها أو في الأراضي المحتلة مستشفيات ومناطق مأمونة ومنظمة لحماية فئات من بينها الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً والنساء الحوامل وأمهات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سبع سنوات.

ونصت المادة ٢٣ من الاتفاقية الرابعة على "ضرورة السماح بحرية مرور جميع رسالات الإمدادات الطبية ومهمات المستشفيات المرسلة للمدنيين حتى ولو كانوا من الأعداء، وكذلك حرية مرور جميع الرسالات الضرورية من المواد الغذائية والملابس والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشر والنساء الحوامل وحالات الولادة.

وتناولت اتفاقية جنيف الرابعة موضوع إجلاء الأطفال والنساء أثناء النزاعات المسلحة كضمانة أساسية لحماية الأطفال والنساء من أخطار الحرب، فنصت المادة الرابعة عشر على أنه "ينبغي نقل الأطفال والنساء النفاس من المناطق المحاصرة أو المطوقة".

وقد أضاف البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧م الخاص بالمنازعات المسلحة الدولية بموجب المادة ٧٨ منه مزيداً من التفصيل على موضوع إجلاء الأطفال، وقرر أن قيام أحد أطراف النزاع بإجلاء الأطفال من غير

رعاياه إلى بلد أجنبي لا يجوز أن يكون دائماً ولكن يمكن أن يتم بصورة مؤقتة، إذا اقتضت ذلك أسباب قهرية تتعلق بصحة الطفل أو علاجه الطبي أو سلامته مما قد يصيبه من أذى لوجوده في إقليم محتل، مع اشتراط الحصول على موافقة كتابية على هذا الإجراء من آباء الأطفال أو أوليائهم الشرعيين إذا كانوا موجودين، وفي حالة تعذر العثور على الآباء أو الأولياء الشرعيين يلزم الحصول على موافقة كتابية على هذا الإجراء من الأشخاص المسؤولين بصفة أساسية بحكم القانون أو العرف عن رعاية هؤلاء الأطفال.

ويجب على كافة أطراف النزاع أن يتخذوا - في كل حالة على حده - جميع الاحتياطات الممكنة حتى لا يتعرض الأطفال أثناء عملية الإجراء لأي خطر، وفي حالة حدوث الإجراء وفقاً للشروط سالفة الذكر، يجب متابعة تزويد الطفل خلال فترة وجوده خارج البلاد - بقدر الإمكان - بالتعليم بما في ذلك تعليمه الديني والأخلاقي وفق رغبة والديه.

ومن أجل تسهيل عودة الأطفال الذين تم إجلاؤهم وفقاً للأحكام سالفة الذكر إلى أسرهم وأوطانهم، فقد ألزم القانون الدولي الإنساني الطرف الذي نظم إجلاءهم وكذلك الطرف المضيف إذا كان ذلك مناسباً، بإعداد بطاقة لكل طفل مصحوبة بصورة شمسية، ويقوم بإرسالها إلى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر^(١).

(١) انظر أ.د/ عبد الغنى محمود، القانون الدولي الإنساني. دراسة مقارنة بالشرعية الإسلامية الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م. دراسة النهضة العربية القاهرة ص ١٣٣ - ١٣٤.

وفيما يتعلق بالمنازعات المسلحة غير الدولية تقضى المادة ٣/٤ هـ من البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧، بإمكانية نقل الأطفال مؤقتاً إلى منطقة أكثر أمناً وذلك بموافقة الوالدين كلما كان ممكناً أو بموافقة الأشخاص المسؤولين بصفة أساسية عن رعايتهم قانوناً أو عرفاً، وعلى أن يصحبهم أشخاص مسئولون عن سلامتهم وراحتهم.

والخلاصة من العرض المتقدم لتجنيد النساء والأطفال وإسكانهم الأماكن الآمنة في القانون الدولي الإنساني، نجد أنه بالنسبة لتجنيد النساء في القوات المسلحة لم يرد نص في أية وثيقة من موثائق القانون الدولي الإنساني تمنع أو تقيد تجنيد النساء، واكتفى ذلك القانون بإضفاء حماية عامة للمرأة وحماية خاصة تتفق مع احتياجاتها الخاصة.

والجديد في موثائق القانون الدولي الإنساني هو تحديد سن التجنيد الإجباري للأطفال بسن الخامسة عشر كحد أدنى، وترك الباب مفتوحاً لهم للتجنيد الاختياري.

وفيما يتعلق بإسكان النساء والأطفال الأماكن الآمنة نجد أن القانون الدولي الإنساني ألزم الدول أطراف النزاعات المسلحة بأن تسعى قدر الإمكان إلى نقل السكان المدنيين بصفة عامة والنساء والأطفال بصفة خاصة إلى أماكن بعيدة عن الأهداف العسكرية، وأن تتجنب إقامة أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، وأن تتخذ تدابير أخرى مثل توفير ملاجئ لحماية المدنيين بوجه عام والنساء والأطفال بوجه خاص.

المبحث الثاني

تجنيد النساء والأطفال وإسكانهم الأماكن الآمنة

في شريعة الإسلام

نتناول هذا المبحث في مطلبين، نخصص الأول لموقف الإسلام من تجنيد النساء والأطفال ونخصص الثاني لإنزال النساء والأطفال الأماكن الآمنة:

المطلب الأول

موقف الإسلام من تجنيد النساء والأطفال

الجهاد في سبيل الله فرض ولا خلاف في هذا بين أهل العلم وقد ثبتت الفرضية بالقرآن والسنة والإجماع، إلا أن فرضية الجهاد في سبيل الله ليست نوعاً واحداً، فقد يكون فرضاً كفاً وهو يكون كذلك إذا كان الأعداء مستقرين في بلادهم ولا يهددون أمن بلدة من بلاد المسلمين فيقوم من بهم كفاية، وتتحقق الكفاية بتجهيز العدد والعدد المكافئة للدول المماثلة القدرة على حماية الثغور " الحدود " من أن يحتلها عدو أو يقلق أمن أهلها، وأن يتوفر العدد والعدد الكافية لحمل الإسلام إلى الناس في بلدان غير المسلمين وإزالة الموانع من ظهوره بحسب الإمكان^(١). وصفة القتال

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفى

الملقب بملك العلماء المتوفى ٥٨٧هـ دار الكتاب العربى بيروت الطبعة الثانية

في هذه الحالة أنه فرض كفاية إذا قام به البعض وحصلت الكفاية بقيامه سقطت فرضية القتال عن الباقيين^(١). وبهذا صرح الفقهاء من مختلف المذاهب الإسلامية والدليل على أن القتال في هذه الحالة هو فرض كفاية قولى تعالى: { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ }^(٢).

ومعنى الكفاية في القتال التى إذا حصلت سقط فرض القتال عن الآخرين، هو أن ينهض القتال قوم تحصل الكفاية بقتالهم سواء كانوا جنوداً لهم دواوينهم ورواتبهم من بيت المال أو لم يكونوا كذلك، وإنما أعدوا أنفسهم للقتال تبرعاً وتطوعاً^(٣).

= - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله المغربي المعروف بالحطاب. المجلد الثالث الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م دار الفكر القاهرة ص ٣٤٦ وما بعدها.

- روضة الطالبين وعمدة المفتين لمحيى الدين يحيى بن شرف أبى ذكريا النووى ج ٩ ص ٣٠ وما بعدها دار الفكر بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- المحلى لابن حزم. تحقيق لجنة إحياء التراث العربى في دار الأفاق الجديدة ج ٩ ص ٢٩١ وما بعدها. منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت.

- المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٦٤ وما بعدها. دار الكتاب العربى بيروت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(١) د/ عبد الكريم زيدان.. الفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ج ٤ ص ٣٧٠.

(٢) سورة التوبة الآية: ١٢٢.

(٣) المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٦٥ مرجع سابق.

أما النوع الثاني: هو الجهاد العيني وهو الذي لا يسقط بفعل البعض بل يتعلق حكمة بفعل كل مكلف من المسلمين، ويتعين الجهاد في أربع حالات:

الحالة الأولى: إذا دخل الأعداء بلدة من بلدان المسلمين أو جزءاً من أرضهم أو هددوا أمنهم أو حاصروا إقليماً من أقاليم الإسلام، فإن الجهاد يصير فرض عين على أهل تلك المنطقة وعلى من جاورهم يدفعوا عن أنفسهم ويكون كفاية على من دونهم حتى يكفوهم، فإن لم يكفوا صار عليهم فرض عين حتى يشمل بلاد الإسلام كلها.

الحالة الثانية: النفير العام، أي إذا استنفرت الدولة فئة من المسلمين لزمهم النفير ولا يسعهم أن يخالفوا.

الحالة الثالثة: إذا التحمت المعركة صار القتال فرض عين على من كان فيها من المقاتلين وحرّم عليهم الانصراف ولو كانوا من أهل الأعداء^(١).

الحالة الرابعة: أن يكون المسلم جندياً يأخذ رزقاً من بيت المال أي راتباً شهرياً لقاء انخراطه في تلك الجندية، أي صيرورته من أفراد جيش الدولة واعتباره مستعداً دائماً للقتال مع غيره من أفراد الجيش^(٢).

(١) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٣٦٥. وانظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ج ٧ ص ٩٨ مرجع سابق.

(٢) د/ عبد الكريم زيدان المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية مرجع سابق ج ٤ ص ٤٠٢. وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٢٨ ص ١٨٤.

وإذا اتضح ما سلف فإن حكم تجنيد النساء والأطفال في الشريعة الإسلامية يختلف باختلاف نوع الجهاد، وعلى هذا نقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الأول موقف الشريعة الإسلامية من تجنيد النساء والأطفال للقتال الكفائي وفي الثاني نتناول موقف الشريعة الإسلامية من تجنيد النساء والأطفال للقتال العيني:

الفرع الأول:

موقف الشريعة الإسلامية من تجنيد النساء والأطفال للقتال الكفائي

اتفق فقهاء الشريعة الإسلامية على أنه لا تكليف على النساء والأطفال بهذا النوع من الجهاد^(١)، حيث إن من شروطه البلوغ لغرض تحقيق صلاحية بنية المسلم للقتال والصبي ضعيف البنية لا يقوى على القتال، ومن شروطه أيضاً الذكورة فلا يجب على المرأة المسلمة القتال الكفائي، فهي ليست من أهل فريضة هذا القتال فلا تكون مخاطبة به فلا يجب عليها^(٢).

الأدلة على عدم جواز تجنيد النساء والأطفال للقتال الكفائي:

من القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ...﴾^(٣) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً....﴾^(٤).

(١) د/ على محمد الصوا الأحكام الشرعية المتعلقة بوقاية النساء والأطفال وحمايتهم زمن الحرب دراسة مقارنة، ومرجع سابق ص ٧.

(٢) د/ عبد الكريم زيدان المفصل في الأحكام المرأة والبيت المسلم ج٤؛ مرجع سابق ص ٣٨٢، ٣٧٣.

(٣) سورة الأنفال من آية: ٦٥.

(٤) سورة التوبة من الآية: ١٢٢.

وجه الاستدلال: إن إطلاق لفظ المؤمنين في الآيتين يتوجه إلى الرجال دون النساء لأن النساء المؤمنات، فالله عز وجل أراد الذكور في الآيتين ولا يدخلن في الخطاب إلا بدليل ولم يرد دليل على أنهن مخاطبات بالجهاد^(١) وما يستدل به على عدم تكليف النساء والأطفال قوله تعالى: **لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ... {٢}**

ووجه الاستدلال: أن الله تعالى نفى الحرج في الجهاد عن أصناف منهم الضعفاء والمقصود بهم الذين لا يقوون على القتال بأبدانهم ومن الضعفاء النساء والأطفال^(٣).

الأدلة من السنة:

أما الأدلة من السنة ما رواه البخاري في صحيحه "عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ «جِهَادُكُنَّ الْحَجُّ»^(٤).

(١) الأم لمحمد بن إدريس الشافعي الجزء الرابع ص ١٦٢ دار المعرفة بيروت.

(٢) سورة التوبة من الآية: ٩١.

(٣) تفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا ج ١٠ ص ٥٠٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب - الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي ج ٨ ص ٢٢٦ مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

(٤) أخرجه البخاري. صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير - ٦١ - باب جهاد النساء ج ٣ ص ١٠٥٤ حديث رقم ٢٧٢٠ ط: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.

فهذا الحديث يدل على أن الجهاد بالنفس بالقتال غير واجب على النساء.. لما فيه من مغايرة المطلوب منهن من الستر ومجانبة الرجال، فلذلك كان الحج أفضل لهن من الجهاد، علاوة على ذلك أن بنية المرأة لا تحتل الحرب عادة^(١).

ومن أدلة السنة على عدم تكليف الأطفال بالقتال الكفائي من حقنا أن نستهدي بأخبار السنة النبوية المطهرة في هذا الموضوع الخطير والهام، فمن ذلك ما ورد في سيرة ابن هشام بمناسبة غزوة أحد، حول هذا الموضوع قال: " وَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ - يَوْمَ أَحَدٍ - سَمُرَةَ بِنَ جُنْدُبِ الْفَزَارِيِّ وَرَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، أَخَا بَنِي حَارِثَةَ وَهُمَا ابْنَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَكَانَ قَدْ رَدَّهُمَا، فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ رَافِعًا رَامَ، فَأَجَازَهُ فَلَمَّا أَجَازَ رَافِعًا، قِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَإِنَّ سَمُرَةَ يَصْرُعُ رَافِعًا، فَأَجَازَهُ وَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ... وَالْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ..... وَعَمْرُو بْنَ حَزْمٍ..... وَأُسَيْدَ بْنَ ظُهَيْرٍ..... ثُمَّ أَجَازَهُمْ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَهُمْ أَبْنَاءُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً " (٢).

والناظر في الروايات السابقة من السيرة النبوية يجد أن النبي ﷺ كان لا يوافق على تجنيد الأطفال، حيث كان يرد من كان دون سن البلوغ ولا يراهم قادرين على القيام بعبء الجهاد وتكليفه مع قيام الحاجة إلى أي جهد في ذلك الوقت.

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٨. مرجع سابق.

(٢) السيرة النبوية لابن هشام القسم الثاني ج ١ ص ٦٦ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه القاهرة الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.

والخلاصة: أن الشريعة الإسلامية تحظر تجنيد النساء والأطفال في جيش الدول وتمنع تكليفهم بالقتال الكفائي لضعف بنيتهم عن تحمل أعباء القتال لأن التكليف بالقتال هو من نوع التكليف بالعمل الشاق، ومشقته غير معتادة لم فيه من مشقات المقاتلة والمدافعة ومشقات السفر والسير والتدريب، ولما يعرض للمقاتل من الجراحات والآلام البدنية والنفسية، ولما قد يعرض المرأة للاغتصاب وانتهاك العرض^(١).

وقد قصد الشارع من عدم تكليف النساء بالجهاد إضافة إلى ما سبق حماية النسل وحماية العرض ووقايته بحماية أصوله، لأنه لو كلفهن بذلك لعرضهن للموت والجراحات والأسر والاغتصاب، وفي هذا إخلال بحفظ النسل من جهة التفريط بالأمهات حالاً أو مآلاً، أو تعريض الأطفال للضياع لانشغال من يقوم على رعايتهم رعاية سليمة بالحروب أباء وأمهات، وهذا كله مؤذن بإضعاف المجتمع والإخلال ببنيته لذلك كان عدم تكليفهن بالجهاد الكفائي منسجماً مع موقف الشرع من رفع الحرج ومقصده في حفظ النسل مع انعدام حالة الضرورة إلى ذلك.

وفي عدم تكليف الأطفال بالقتال حفظ لهم من الهلاك تشريعاً وعملاً وهو موافق لقصد الشارع في حفظ الذرية وحفظ النوع الإنساني، لأن الطفل يضعف عن معرفة القتال ومقاومة الرجال، ولأن نفسيته لا تحتمل آثار الجراح وآلامها - وكذا النساء - بالإضافة إلى ذلك أن الشارع الحكيم رفع التكليف عن الأطفال لحديث رسول الله صلى الله عليه

(١) د/ على محمد الصوا. الإمام الشرعية المتعلقة بوقاية النساء والأطفال وحمايتهم زمن

وسلم " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ، عَنْ الثَّانِمِ حَتَّى يَسْتَقِفَّظَ، وَعَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِقَّ " (١).

ووجه الاستدلال من هذا الحديث أنه اشتمل على عبارة رفع القلم ومعناه رفع التكاليف الشرعية ومنها الجهاد فدل الحديث على أن الصبي لا يجب عليه الجهاد (٢).

واتجه جمهور الفقهاء إلى تحديد سن الطفل بخمسة عشر عاماً عند انعدام أمارات البلوغ، بل هو كذلك حتى مع وجودها (٣) إلا أن فقهاء الأحناف والمالكية اتجهوا إلى رفع سن التكليف بالجهاد إلى سن الثامنة عشر (٤) معنى هذا أنه لا يجوز تجنيد الأطفال في الشريعة الإسلامية قبل

(١) أخرجه النسائي في سننه كتاب الطلاق باب من لا يقع طلاقه من الأزواج ج ٦ ص ١٥٦ حديث رقم ٣٤٣٢ ط مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها وقال الشيخ الألباني عن هذا الحديث: صحيح.

(٢) د/ عبد الشافي على جابر بحوث في الجهاد دراسة فقهية مقارنة بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد السابع ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ص ١٠.

(٣) انظر كتاب الفروع للإمام شمس الدين المقدس أبي عبد الله محمد بن مفلح وولييه تصحيح الفروع للشيخ الإمام العلامة علاء الدين المرداوي الصالحى الحنبلى ج ٤ ص ٣١١ وما بعدها طبعة عالم الكتب بيروت. وانظر: كشاف القناع عن متن الإقناع للعلامة فقيه الحنابلة منصور بن إدريس البهوتي ج ٣ ص ٤٤٣. مكتبة النصر الحديثة. الرياض. وانظر المذهب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي ج ١ ص ٣٣٠ مطبعة عيسى الحلبي وشركاه بمصر.

(٤) أنظر الهداية شرح بداية المبتدى لأبى الحسن على بن أبى بكر بن على الجليل الرشدانى المرغينانى في الفقه على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان ج ٣ ص ٢٠٧ مكتبة ومطبعة محمد صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر. وانظر الخرشى على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية الشيخ على العدوى ج ٥ ص ٢٩٠، ٢٩١ دار الفكر بيروت. دار صادر بيروت. وانظر شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل وبهامشه حاشيته المسماة منح الجليل ج ٣ ص ١٦٦ - ١٦٧. مرجع سابق.

سن الخامسة عشر، ومن الممكن أن يرفع أولى الأمر الحد الأدنى لسن التجنيد إلى أعلى من ذلك طالما أن المصلحة تحتم ذلك. وبإقرار هذه الأحكام تكون الشريعة الإسلامية قد وضعت قاعدة إنسانية من شأنها أن تقي النساء والأطفال ويلات الحروب بعدم تكليفهم بالقتال.

الفرع الثاني

موقف الشريعة الإسلامية من تجنيد النساء والأطفال للقتال العيني

اتفق فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الجهاد يكون فرض عين إذا نزل العدو بأرض المسلمين، بمعنى أنه إذا حصل الاعتداء فعلاً على بلد إسلامي فإن الجهاد يكون فرض عين على أهلها^(١) رجالاً ونساء كباراً وصغار يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا...﴾^(٢)

وكذلك أيضاً إذا احتل العدو إقليم الدولة الإسلامية أو جزء منه فإن تحرير ذلك يكون واجباً على كل مسلم^(٣) ومسلمة صغيراً أو كبيراً. لذلك يقول الله سبحانه وتعالى ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلُمُوا وَإِنَّا لَنَ عَلَى

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ج ٧ ص ٢٦٤٥.

(٢) سورة البقرة من الآية: ١٩٠.

(٣) د/ أحمد أبو الوفا كتاب الأعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة

الإسلام ج ١٠ الحرب في الشريعة الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م ص ٧٥

دار النهضة العربية القاهرة.

نَصْرِهِمْ لَقْدِيرٌ (٣٩) الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ...^(١).

فإذا عم النفير بأن هجم الأعداء على بلد من بلاد المسلمين أو احتل بلداً من بلدانهم صار قتالهم من فروض الأعيان، فيجب على أهل ذلك البلد النفير أي الخروج لقتال الأعداء، وكذلك الحكم بالنسبة لمن قرب من هذا البلد الذي هاجمه الأعداء أو احتلوه إن لم يكن بأهله كفاية لقتال الأعداء^(٢).

بعبارة أخرى إذا لم يستطع أهل الناحية دفع العدو عن دار الإسلام صار الجهاد فرض عين على من يليهم من أهل النواحي الأخرى من دار الإسلام، وهكذا يكون الجهاد فرض عين على جميع المسلمين ولا يجوز تمكين غير المسلمين من دار الإسلام ويأثم جميع المسلمين إذا تركوا غيرهم يستولى على شيء من بلاد الإسلام^(٣).

ففي مثل هذه الحالات يخرج لقتال الأعداء الرجال وكذلك النساء بدون إذن والأطفال بدون إذن والديهم، لأن الخروج في مثل هذه الحالات عين على كل واحد قال الله تعالى { انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً }^(٤) وما يفوت بترك

(١) سورة الحج آية: ٣٨ وجزء من الآية ٣٩.

(٢) د/ عبد الكريم زيدان المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم ج٤ مرجع سابق ص ٣٩٧.

(٣) د/ فرج السيد عنبر. دار الإسلام. الموسوعة الإسلامية العامة. إشراف أ.د/ محمود

حمدي زقزوق. وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤٢٤هـ —

٢٠٠٣م ص ٦٢٨.

(٤) سورة التوبة من الآية: ٤٠.

هذه الفريضة لا يمكن استدراكه وما يفوت بغير إذن الزوج والوالدين يمكن استدراكه بعد هذا^(١).

ولأن احتلال الأعداء بلداً من بلاد المسلمين أمر جسيم وخطر عظيم وفتنة عظيمة للمسلمين، فلا بد من دفع هذا الخطر بكل ما يندفع به ولو لخروج النساء والأطفال إضافة إلى خروج الرجل لمقاتلة الأعداء المحتلين، ولأن التخلف عن الخروج لقتال الأعداء - وقد وجب هذا القتال على كل مكلف من مسلم ومسلمة - يعتبر عصياناً لأمر الله يستوجب إنزال العذاب على المسلمين^(٢) لقوله تعالى { إِنْ تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئاً وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }^(٣).

وإلزام النساء والأطفال بالقتال في حال فرض العين لا يتعارض مع ما بيناه في القتال الكفائي، من أن الإسلام أسقط تكليف القتال الكفائي عنهم رعاية لحالهم وضعفهم وتجنباً لهم من الهلاك، لأن هلاكهم بظهور العدو عليهم إذا قلنا بعدم إلزامهم بالقتال يكون فساد أكبر، ومن هنا فإن قتالهم يكون من باب دفع أعلى المفسدين بأدناهما، وهذا ما تقتضيه الضرورة ومصلحة الدولة الإسلامية.

انتهينا من الحديث عن موقف الشريعة الإسلامية من تجنيد النساء والأطفال وقد وضح لنا أنه إذا كان الأعداء مستقرين في بلادهم ولا

(١) شرح كتاب السير الكبير للشيباني إملء السرخسي ج ١ مطبعة شركة الإعلانات الشرقية القاهرة ١٩٧١م ص ١٩٩. وانظر د/ ظافر القاسمي. الجهاد والحقوق الدولية العامة في الإسلام دار العلم للملايين بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٢م ص ٢٥٩.

(٢) د/ عبد الكريم زيدان المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم ج ٤ مرجع سابق ص ٣٩٨.

(٣) سورة التوبة آية: ٣٨.

يهددون أمن بلدة من بلاد المسلمين ففي هذه الحال يعد القتال فرض كفاي إذا قام به من فيه الكفاية سقط الوجوب عن الباقيين، وأن النساء غير مكلفات بالقتال الكفاي كما صرح بذلك مختلف المذاهب الفقهية، وكذلك أيضاً الأطفال إذا كانوا أقل من خمس عشرة سنة.

وأنة إذا هجم الأعداء على بلد من بلاد المسلمين أو احتل بلداً من بلدانهم، ففي هذه الحال يعد قتالهم من فروض العين ويجب على جميع أهل ذلك البلد الخروج للقتال ذكوراً كانوا أو إناث كباراً كانوا أو صغاراً.

وعلى هذا هل يجوز للدولة الإسلامية في ظل الأوضاع الراهنة تجنيد النساء والأطفال من خلال تشريعات تجعل هذا التجنيد إجبارياً ؟

وفيما يتعلق بالأطفال: فنرى أنه من الأفضل عدم تجنيد الأطفال قبل سن الثامنة عشر تحت أي ظرف من الظروف، وذلك لعدم استطاعة الأطفال تحمل فظائع وويلات الحرب.

وفيما يتعلق بالنساء: فنرى أن ذلك مسألة نسبية تختلف من دولة إلى دولة من الدول الإسلامية، فإذا كانت الدولة تعاني من قلة عدد السكان أو كانت تخضع أو جزء منها لاحتلال الأعداء ففي هذه الحالات وغيرها كثير يجب إلزام النساء وإجبارهن على الانخراط في جيش الدولة للدفاع عن الأرض والعرض ولكن مع الالتزام بالضوابط الشرعية بحيث لا يؤدي تجنيدها إلى هتك عرضها أو الإخلال بأنوثتها أو يؤدي إلى التعدي على أحكام الشريعة الإسلامية التي تحكم اختلاط الرجال بالنساء، وأن يكون تجنيدها وفق ما تستطيعه من الأعمال وأن تؤهل بالتدريب المناسب حتى تتمكن من تحقيق المقصد من تجنيدها.

أما الدول التي لا تعاني من قلة السكان والتي لم تتكبد أو جزء منها بالعدوان - الاحتلال، فأرى عدم جواز تجنيد النساء إجباراً لانعدام الضرورة، حيث إن الدولة لا حاجة لها إلى النساء في هذه الحال لتحقيق الكفاية بالرجال وإن كان هذا ليس على إطلاقه حيث من الممكن - في إطار الضوابط الشرعية وفي إطار الضرورة العسكرية - أن نشارك المرأة في جيش الدولة بما يناسبها ويتفق مع طبيعتها وتكوينها لتؤدي بعض المهام السهلة في الخطوط الخلفية في عمليات الإسناد، ولا يكاد يخلو جيش دولة من الدول من وجود وحدات إدارية تقوم بمهام الإدارة والإمداد في السلم والحرب مثل أعمال السكرتارية والطباعة وأعمال الإمداد بالوقود والطعام، وعادة ما تكون هذه الأعمال في الخطوط الخلفية وعلى بعد آلاف الكيلومترات من الخطوط الأمامية وبعيدة عن مواقع القتال وهذه الأعمال تحتاج إلى آلاف الأيدي العاملة من الرجال والنساء^(١).

والمجال الأمثل للنساء في جيش الدولة الإسلامية يكون في الخلف في الخدمات الطبية خاصة في مجال التمريض لرعاية المرضى والمصابين من الجنود والمقاتلين لتناسب ذلك مع طبيعة المرأة، وحمل الماء لسقي المقاتلين والقتال الفعلي ضد العدو عند الحاجة.

وقد وردت أحاديث عن رسول الله ﷺ فيها بيان لطبيعة مشاركة النساء في جيش الدولة الإسلامية والقيام بمتطلبات حربية متلائمة مع طبيعتها وخصائصها، كمداداة الجرحى وسقى الماء وصنع الطعام كل ذلك

(١) انظر لواء/ شوقي محمد بدران دور المرأة في الحرب. جريدة صوت الأزهر السنة الثامنة العدد ٢٧٥ الجمعة ١٠ من ذي القعدة ١٤٢٧هـ - الأول من ديسمبر ٢٠٠٦م.

ضمن الضوابط الشرعية، ثم المشاركة الفعلية في القتال عندما يستدعي الموقف والحدث^(١) منها:

- ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه " عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأُمَّ سَلِيمٍ وَنِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا غَزَا فَيَسْقِيَنِ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى^(٢) .

- وأخرج الإمام مسلم أيضاً: عَنْ أُمِّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: " غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَخْلَفَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ وَأُدَاوِي الْجَرْحَى وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى " (٣) .

- وما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه " عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: " لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدٍ انْهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سَلِيمٍ وَإِنَّهُمَا لَمُشَمَّرَتَانِ أَرَى خَدَمَ سَوْقَهُمَا، تَنْقُزَانِ الْقَرْبَ - وَقَالَ غَيْرُهُ تَنْقُلَانِ الْقَرْبَ - عَلَى مَتُونِهِمَا، ثُمَّ تُفْرِغَانِهِ فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، ثُمَّ تَرْجِعَانِ فْتَمْلَأْنِيهَا، ثُمَّ تَجِيئَانِ فْتُفْرِغَانِيهَا فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ^(٤) " .

(١) انظر د/ أحمد على مصطفى القضاة جهاد المرأة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية السنة ٢٠ العدد ٦٠ محرم ١٤٢٦هـ، مارس ٢٠٠٥م مجلس النشر العلمي جامعة الكويت ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٢) أخرجه مسلم. صحيح مسلم كتاب: الجهاد والسير، باب غَزْوَةِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ (٤٩). ج ١٢ ص ١٥٦، حديث رقم ٤٧٨٥. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، النيسابوري مصدر الكتاب: موقع وزارة الأوقاف المصرية.

(٣) أخرجه مسلم صحيح مسلم كتاب الجهاد والسير باب النِّسَاءِ الْغَازِيَاتُ يُرْضَخُ لَهُنَّ وَلَا يُسْتَهْمُ وَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِ صَبِيَّاتِ أَهْلِ الْحَرْبِ. (٥٠) ج ١٢ ص ١٥٦. حديث رقم ٤٧٩٣.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، ٦٥ - باب غَزْوِ النِّسَاءِ وَقَتْلِهِنَّ مَعَ الرِّجَالِ ج ١٠ ص ٣٣٧، حديث رقم ٢٨٨٠.

- وأخرج الإمام البخاري أيضاً: عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَتَسْقَى الْقَوْمَ وَتَخْدُمُهُمْ، وَتَرُدُّ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى إِلَى الْمَدِينَةِ^(١).

وعند الحاجة وحتى لا تقف المرأة مكتوفة الأيدي أثناء الحرب وحتى لا يكون وجودها في ساحة القتال مربكاً وعائقاً، فإنه يجوز للمرأة حمل السلاح للدفاع عن نفسها وقت الحاجة وقتال الأعداء.

وقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خَنْجَرًا فَكَانَ مَعَهَا فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ أُمُّ سُلَيْمٍ مَعَهَا خَنْجَرٌ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا هَذَا الْخَنْجَرُ ». قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ. فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ^(٢).

واشتركت صفية بنت عبد المطلب في معركة الخندق وقتلت رجلاً من اليهود كان يطيف بالحصن الذي كانت فيه، وكانت هي أول امرأة مسلمة قتلت رجلاً من المشركين^(٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، ٦٨ - باب رَدُّ النِّسَاءِ الْجَرْحَى وَالْقَتْلَى (٦٧) ج ١٠ ص ٣٤٣ حديث رقم ٢٨٨٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجهاد والسير، باب غزوة النساء مع الرجال ج ٣ ص ١٤٤٢ حديث رقم ٤٧٨٣.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب قسم الفبيء والغنيمة. باب السلب للقاتل، ج ٦ ص ٣٠٨ حديث رقم ١٢٥٥٢ ط: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

المطلب الثاني

إسكان النساء والأطفال الأماكن الآمنة في شريعة الإسلام

تحدثنا في المطلب السابق عن موقف الشريعة الإسلامية من تجنيد النساء والأطفال، وقد عرفنا من خلال هذا الحديث أن الشريعة الإسلامية تفرق بين نوعين من القتال يتمثل النوع الأول في القتال الكفائي ويتمثل الثاني في القتال العين فبالنسبة للنوع الأول منعت الشريعة الغراء تجنيد النساء والأطفال في الواحدات المقاتلة، وبالنسبة للنوع الثاني فرضت الشريعة الإسلامية القتال على مواطني الدولة الإسلامية رجال كانوا أو نساء صغاراً كانوا أو كبار وفيما يتعلق بموقف الشريعة الإسلامية من إسكان النساء والأطفال الأماكن الآمنة، فالدولة مكلفة شرعاً بتحصين الثغور^(١) بالعدد والعدد الكافية لإعزاز الدين ودفع شر الأعداء عن

(١) الثغور مفرد ما ثغر واصطلاحاً: يقصد بها منطقة الحصون التي بنيت على تخوم الشام والجزيرة لصد غزوات الروم، ولهذا أطلق عليها مصطلح "الثغور الرومية" وهناك من توسع في مفهوم الثغور للدلالة على كل موضع قريب من أرض العدو. أنظر د/ عبد الله جمال الدين = الثغور. الموسوعة الإسلامية العامة أشرف أ.د/ محمود حمدي زقزوق. وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ص ٤٤١

- اصطلاحاً الرباط والمرابطة: ملازمة ثغر العدو وأصله أن يربط كل واحد من الفريقين خيله ثم صار لزوم الثغر رباطاً وربما سميت الخيل أنفسها رباطاً....، والرباط في الإسلام لحماية الدعوة والأمة وليس للعنوان أو الاستيلاء على مقدرات الآخرين المسالمين لنا لقوله تعالى {وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} الأنفال: ٦١. ولقوله تعالى لرسوله محمد ﷺ يوم القيامة والمسلمون مذهبون مما فعله الوثنيون بقتلى المسلمين، فقد مثلوا بالجثث الصريعة أبشع تمثيل {اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ}

المسلمين، وهذا ما يسميه الفقهاء بالمرابطة ^(١) وقد عرفها ابن حجر بقوله " مُلَازِمَةُ الْمَكَانِ الَّذِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ لِحِرَاسَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ " ^(٢).

والرباط في الثغور من أسباب القوة للمسلمين لأنه دفاع عنهم وعن نساءهم وأطفالهم وقوة لأهل الثغور ولجيش المسلمين، ولهذا لا ينبغي للإمام أن يخلي ثغراً من الثغور من جماعة كافية من الجنود الأشداء يراقبون تحركات العدو ويتمكنون من قتاله إذا هجم عليهم... ^(٣)، وينبغي إمدادهم بالسلاح والمؤن اللازمة لإقامتهم هناك.

ومما يدل على هذا قوله تعالى ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ ^(٤) فقد جاء الأمر بإعداد القوة المرهبة للأعداء والأمر بالرباط، والأمر للوجوب حيث لا صارف له وهو فرض كفاية لأنه يتعلق بحماية المسلمين فإذا تحققت الحماية بالبعض سقط عن الباقيين.

- ضلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ { النحل: ١٢٥. فالرسول ﷺ دأب إلى الله تعالى فهو منتصر بقدر ما يكسب من قلوب لا يقدر ما يربح من معارك. أنظر د/ عبد السلام عبده. الرباط. الموسوعة الإسلامية العامة. إشراف أ.د/ محمود حمدي زقزوق وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ص ٦٧٣، ٦٧٤.

^(١) د/ علي محمد الصوا. الأحكام الزمرية المتعلقة بوقاية النساء والأطفال زمن الحرب. مرجع سابق ص ١٥.

^(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ج ٦ ص ٨٥ نشر دار المعرفة بيروت.

^(٣) د/ عبد الكريم زيدان المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم ج ٤ مرجع سابق ص ٤٢٥.

^(٤) سورة الأنفال من الآية: ٦٠.

وأدلة الرباط من السنة كثيرة نذكر منها ما رواه مسلم عَنْ سَلْمَانَ
 ؓ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: « رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ
 صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ وَأُجِرَى عَلَيْهِ رِزْقُهُ
 وَأَمِنَ الْفَتَنَ »^(١)

وما رواه البخاري: عَنْ أَبِي سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ؓ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ قَالَ: « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا... »^(٢)

وقد فرض الله سبحانه وتعالى الرباط لحماية المسلمين عامة
 والنساء والأطفال خاصة، وفي الماضي كان تحصين الثغور يكفي فيه بناء
 القلاع وتحصين المدن بالأسوار وذلك لحماية النساء والأطفال والمدنيين
 عامة، ولكن تطور آلة الحرب وتكنولوجية التسليح في حروب العصر
 الحالي يستلزم إيجاد الوسائل والأماكن الآمنة الكافية لحماية النساء
 والأطفال والمدنيين، لتخفيف آثار الحرب عن هذه الفئات، كما أن إبعاد
 هذه الفئات وتجنبيها المقام في أماكن الحروب أمر تفرضه الشريعة
 الإسلامية على الدولة بحسب إمكاناتها.

وعلى هذا فإن إخراج النساء والأطفال من ساحات القتال وبؤر
 النزاع والأماكن الخطرة يعد واجباً شرعياً لتخفيف أثر الحروب عليهم
 ووقاية لهم من ويلاتها المرعبة والمفرعة.

^(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل ج ١٢
 ص ٤٧٣ حديث رقم ٥٠٤٧. صحيح مسلم كتاب التعبير، باب العين الجارية في المنام،
 ج ٢٠ ص ٨ حديث رقم ٦٥٠٠.

^(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب فضل رباط يوم في سبيل الله ج ١٠
 ص ٣٥٧، حديث رقم ٢٨٩٢.

خاتمة الفصل الأول

تحدثنا في هذا الفصل، عن تجنيد النساء والأطفال وإسكانهم إلا أن الأمانة في القانون الدولي العام وشرعية الإسلام، وقد ظهر لنا أنه بالنسبة لتجنيد النساء في القوات المسلحة لم يرد بشأنه نص في أية وثيقة من موثيق القانون الدولي الإنساني تمنع أو تقيد تجنيد النساء، مع اكتفاء ذلك القانون بإضفاء حماية عامة للنساء بوضعهن من السكان المدنيين، وحماية خاصة تتفق مع احتياجاتهن الخاصة.

والجديد في موثيق القانون الدولي الإنساني هو تحديد سن التجنيد الإجباري للأطفال بسن الخامسة عشر كحد أدنى وترك الباب مفتوحاً لهم للتجنيد الاختياري.

وفيما يتعلق بإسكان النساء والأطفال الأماكن الآمنة، نجد أن القانون الدولي الإنساني ألزام الدول أطراف النزاعات المسلحة بالسعى قدر الإمكان إلى نقل السكان المدنيين بوجه عام والنساء والأطفال بوجه خاص إلى أماكن بعيدة عن الأهداف العسكرية، وأن تتجنب إقامة أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، وأن تتخذ تدابير لحماية المدنيين بوجه عام والنساء والأطفال بوجه خاص.

وبمقارنة ما جاء في القانون الدولي العام بأحكام الشريعة الإسلامية نجد أنه بالنسبة لتجنيد النساء في الشريعة الإسلامية، تفرق الشريعة الإسلامية بين نوعين من القتال، يتمثل النوع الأول في القتال الكفائي ويتمثل الثاني في القتال العيني، فبالنسبة للنوع الأول منعت الشريعة الإسلامية تجنيد النساء حيث لا تكليف عليهن بهذا النوع من القتال، فنظراً

للتفرقة العضوية بين الرجل والمرأة وطبيعة الأنوثة لدى المرأة، وطبيعة استعدادها للحمل والوضع والإرضاع، وما تلقى بذلك من ضعف وألم تعجز عن حماية نفسها أو قومها، ولا يكون لديها من الطاقة ما تنهض به للدفاع ضد عدو، فكان طبيعياً أن يقوم عليها الرجل بتلك الحماية والرعاية، لذلك نجد الإسلام قد ألقى بفريضة هذا القتال على الرجل، وبهذا لا تتفق الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي في هذا النوع من القتال بخصوص تجنيد النساء في القوات المسلحة.

وبالنسبة للنوع الثاني من القتال وهو القتال العيني فالشريعة الإسلامية تتفق مع القانون الدولي بخصوص تجنيد النساء في القوات المسلحة زمن الحرب، خاصة إذا هجم العدو على الديار الإسلامية، ففي هذه الحال يعد قتال العدو من فروض العين ويجب على جميع الناس أن يخرجوا للدفاع عن الأرض والعرض وذلك لقوله تعالى في سورة التوبة {اتَّقُوا خِيفَاتِهَا وَتَقَالُوا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (١)

وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال فتتفق الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي في عدم تجنيد الأطفال قبل سن الخامسة عشر حفظاً لهم من الهلاك وحفظاً للنوع الإنساني، لأن الطفل يضعف عن معرفة القتال ومقاومة الرجال.

وكذلك تتفق الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي في ضرورة إسكان النساء والأطفال الأماكن الآمنة زمن الحرب، حيث يعد إخراج

(١) سورة التوبة آية: ٤٠، ٤١.

النساء والأطفال من ساحات القتال وبؤر النزاع والأماكن الخطرة واجباً قانونياً وشرعياً لتخفيف أثر الحرب عليهم ووقاية لهم من ويلاتها المرعبة والمفرعة، لأن مثل هذه الأعمال تتفق مع مبادئ الرحمة العامة التي هي طابع التشريع الإسلامي إضافة إلى كونها تؤكد مقصود التشريع الإسلامي في حفظ النسل.

الفصل الثانى

ضبط الغارات وتقييد استخدام الأسلحة ذات الأثر الشامل في التدمير

في القانون الدولى العام وشرعة الإسلام

شهد العالم على مر العصور نزاعات مسلحة كثيرة وعنيفة في كل بقعة من بقاع الأرض وغالباً ما تنجم عن هذه النزاعات كوارث إنسانية مروعة وخسائر جسيمة في الأرواح والأموال والمعدات. وخسائر الأرواح والأموال غالباً ما تكون في صفوف المدنيين المسالمين الذين لا يشتركون في القتال، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم التمييز بين الهدف العسكرى والهدف المدنى، فحتى القرن العشرين لم يكن هناك أى اهتمام من قبل أطراف النزاع لحماية المدنيين من كوارث النزاعات المسلحة، وذلك بخلاف ما جاءت به الشريعة الإسلامية.

فقد ميزت الشريعة الإسلامية بين المقاتلين وغير المقاتلين، وحضت على حماية أرواح المدنيين وأعراضهم وأموالهم من ويلات الحروب، وحضت كذلك على حماية البيئة.^(١)

وعلى هذا نتناول هذا الفصل في مبحثين، نتحدث في الأول عن ضبط الغارات وتقييد استخدام الأسلحة ذات الأثر الشامل في التدمير في القانون الدولى الإنسانى، وفي المبحث الثانى نتحدث عن ذلك في الشريعة الإسلامية.

(١) د/ يوسف إبراهيم النقبى، التمييز بين الهدف العسكرى والهدف المدنى وحماية الأهداف المدنية والأماكن التى تحتوى على خطورة خاصة وفقاً للقانون الدولى الإنسانى منشور في القانون الدولى الإنسانى دليل للتطبيق على الصعيد الوطنى تقديم أ.د/ أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب. الطبعة الأولى ٢٠٠٣م دار المستقبل العربى القاهرة ص ٤٠٧.

المبحث الأول

ضبط الغارات وتقييد استخدام الأسلحة ذات الأثر الشامل

في التدمير في القانون الدولي الإنساني

تتعرض النساء والأطفال بوصفهم أفراداً من السكان المدنيين لأعمال عنف لا حصر لها أثناء أوضاع النزاع المسلح شأنهم في ذلك شأن الرجال والبالغين، ويعانين في كثير من الأحيان العواقب المباشرة وغير المباشرة للقتال من قصف وهجمات عشوائية ونقص في الأغذية وغيرها من الضروريات اللازمة للبقاء والتمتع بالصحة^(١). وخلافاً لما جاءت به الشريعة الإسلامية منذ مئات السنين فلم تكن هناك أى اتفاقيات أو بروتوكولات تنص على التمييز بين المقاتلين والمدنيين وحماية المدنيين وممتلكاتهم والاهتمام بالبيئة أثناء النزاعات المسلحة، إلا ما توصل إليه المجتمع الدولي من إقرار بعض الاتفاقيات والبروتوكولات في القرن العشرين بعد جهد ومساع استمرت أجيالاً بأكملها.

فعندما بدأت قواعد القانون الدولي الإنساني في الظهور عام ١٨٦٤م مع اعتماد اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى الجيوش في الميدان، لم تكن هناك قيود على العمليات الحربية أو أساليب القتال أو التمييز بين الهدف العسكري والهدف المدني أثناء النزاعات المسلحة. وخلال السنوات التي تلت إبرام اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤م اندلعت عدة

(١) شارلوت ليندسى. المرأة والحرب. المحلة الدولية للصليب الأحمر حوارات إنسانية في القانون والسياسات والعمل الإنساني مختارات من أعداد عام ٢٠٠٠م اللجنة الدولية للصليب الأحمر مكتب الدعم الأقليمي للأعلام القاهرة ص ٣٧، ٣٨.

حروب شرسة منها الحرب العالمية الأولى والثانية، التي ارتكبت خلالها من المآسي ما يعجز عنه البيان ذهب ضحيتها عشرات الملايين من المدنيين نساء وأطفال وعجزة ممن لم يكن لهم أي دور في النزاع، وتبين بعد الحرب العالمية الثانية أن عدد القتلى المدنيين مساو لعدد القتلى العسكريين، الأمر الذي أظهر الحاجة إلى إعادة النظر في سلوك المتحاربين ووسائل القتال وفي الاتفاقيات النافذة، لمواجهة هذه النكبات والحد من المعاناة التي يتعرض لها المدنيون نساء وأطفال من ويلات النزاعات المسلحة^(١).

لذلك تقرر إجراء مفاوضات عالمية في جنيف عام ١٩٤٩م لحماية ضحايا الحروب وتوصل المجتمعون في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ إلى اعتماد الاتفاقيات الأربع التالية:

الأولى: اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان.

الثانية: اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.

الثالثة: اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب.

الرابعة: اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

(١) د/ يوسف إبراهيم النقيب، التمييز بين الهدف العسكري والهدف المدني وحماية الأهداف المدنية والأماكن التي تحتوي على خطورة خاصة وفقا للقانون الدولي الإنساني مرجع سابق ص ٤٠٨.

وعرفت هذه الاتفاقيات الأربع بقانون جنيف وقد تضمنت القسم الأعظم من قوانين الحرب والقواعد الخاصة بالأشخاص، وأبقت على قواعد دولية منصوص عليها في اتفاقيات سابقة تتعلق بقيود استخدام القوة وتحريم استخدام بعض الأسلحة في القتال وهي ما يعرف بقانون لاهاي، إلا أن الاهتمام الكبير بالمدنيين نساء وأطفالاً وحمايتهم أثناء النزاعات المسلحة جاءت به اتفاقية جنيف الرابعة.

وأثناء التطبيق العملي لهذه الاتفاقيات بعد فترة من دخولها خيز التنفيذ أبرزت النزاعات المسلحة التي اندلعت في العالم أوجه القصور والنقص والضعف في نصوص الاتفاقيات وخاصة ما يتعلق منها بأحكام حماية المدنيين نساء وأطفال.

لكل هذا ارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة تطوير قواعد قانون جنيف واستكمالها بأحكام جديدة، وحظيت حماية المدنيين نساء وأطفالاً أثناء النزاعات المسلحة بالاهتمام خلال محاولات العمل على تطوير الاتفاقيات^(١) وبعد جهود دولية نحو تحقيق هذا الهدف أقر المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني المطبق في المنازعات المسلحة المنعقد بجنيف في يونيو ١٩٧٧م البروتوكولين الإضافيين إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩م وهما:

الأول: البروتوكول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية.

(١) يوسف إبراهيم النقبى، مرجع سابق ص ٤٠٩، وبخصوص هذا الموضوع بتفصيل أو في أوسع انظر القانون الدولي العام للأساندة د/ حامد سلطان. د/ عائشة راتب، د/ صلاح الدين عامر الطبعة الأولى ١٩٧٨م دار النهضة العربية. القاهرة. مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٨م ص ٧٦٢ - ٧٧٣.

الثاني: البروتوكول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

وسوف نلقى الضوء على قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بوقاية المدنيين نساء وأطفال زمن الحرب والخاصة بضبط الغارات الحربية وتقييد استخدام الأسلحة ذات الأثر الشامل في التدمير:

وعلى هذا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتحدث في الأول عن قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بضبط الغارات الحربية، ونتحدث في الثاني عن قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بتقييد استخدام الأسلحة:

المطلب الأول

قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بضبط الغارات الحربية

يوجب القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتنازعة التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، ويشمل اصطلاح السكان المدنيين كافة الأشخاص المدنيين: وبهذا يشمل السكان المدنيين المقيمين على أقاليم الدول المتحاربة والسكان المدنيين المقيمين في الأراضي المحتلة... ويتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بالحماية العامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية الدفاعية أو الهجومية ضد الخصم في أي إقليم تشن منه، بما في ذلك الأقليم الوطني لأحد أطراف النزاع والواقع

تحت سيطرة الخصم سواء في البر أو البحر أو الجو، ولا يجوز أن يكون هؤلاء محلاً للهجوم^(١).

ومما لا شك فيه أن أهداف كل معركة هو إيقاع الهزيمة بالخصم وتحقيق مكاسب عسكرية، لذلك يجب عدم تجاوز أية حدود لا يقرها أو يحظرها القانون الدولي الإنساني...، ومن أبعديات العسكرية أن أية معركة لا تبدأ إلا إذا توافرت التقارير الاستخباراتية وهي جمع المعلومات عن قوة العدو العسكرية والاقتصادية ومراكز تجمعاته، كما أن الخرائط تلعب دوراً أساسياً في المعركة، لذلك على جميع العاملين العسكريين في مراكز العمليات بذل رعاية متواصلة من أجل تفادي السكان المدنيين - خاصة النساء والأطفال - والأشخاص والأعيان المدنية وفقاً للمعلومات المتوفرة^(٢).

- وتتمثل أهم قواعد القانون الدولي الإنساني التي تخص المدنيين - خاصة النساء والأطفال - أثناء النزاع المسلح في الآتي:
- لا يجوز أن يكون السكان المدنيون والأشخاص المدنيون محلاً للهجوم وتحظر أعمال العنف أو التهديد الرامية إلى بث الذعر بينهم، ما لم

(١) أستاذنا الأستاذ الدكتور/ عبد الغنى محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية منشور ضمن دراسات في القانون الدولي الإنساني تقديم أ.د/ مفيد شهاب. دار المستقبل العربي القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٠م ص ٢٨٧.

(٢) العميد/ حسين عيسى مال الله مسؤولية القادة والرؤساء والدفع بإطاعة الأوامر العليا منشور ضمن القانون الدولي الإنساني. دليل للتطبيق على الصعيد الوطني. دار المستقبل العربي القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٣م ص ٣٨٣.

يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور.

- لا يجوز مهاجمة المناطق المجردة من وسائل الدفاع أو تلك منزوعة السلاح.

- لا يجوز بأى حال الهجوم على المستشفيات المدنية إلا إذا استخدمت في القيام بأعمال تضر بالعدو، على أنه لا يعتبر ضاراً بالعدو مجرد وجود عسكريين يتم معالجتهم في هذه المستشفيات أو أسلحة صغيرة أو ذخائر أخذت من هؤلاء العسكريين ولم تسلم بعد لجهة الإدارة.

- لا يجوز الهجوم على وسائل النقل البرى أو البحري أو الجوى التي تستخدم لنقل الجرحى والمرضى المدنيين، إلا أنه في حالة استخدام هذه الوسائل في أعمال تضر بالعدو خلافاً لواجباتها الإنسانية، فإنها بذلك تصبح هدفاً عسكرياً يجوز مهاجمته بشروط توجيه إنذار يحدد مهلة زمنية معقولة للعودة إلى عملها الإنساني.

- تحظر الهجمات العشوائية وهي تلك التي لا توجه إلى في عسكري محدد ومن شأنها أن تصيب أهدافاً عسكرية ومدنية وأشخاصاً مدنيين على السواء. وقد حدد بروتوكول جنيف الأول الملحق باتفاقيات جنيف هجمات معينة تعد من بين هجمات أخرى عشوائية منها:

أ- الهجوم بالقنابل أياً كانت طريقته أو الوسيلة المستخدمة الذي يعالج عدداً من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتميز بعضها عن

البعض الآخر الواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تركزاً للمدنيين أو الأعيان المدنية على أنها أهداف عسكرية^(١)

ب- الهجوم الذي يمكن أن يسبب خسارة في الأرواح للمدنيين أو إصابة بهم أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو يحدث خطأً من هذه الخسائر والأضرار يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزه عسكرية ملموسة أو مباشرة.

- حظر التوسل بوجود سكان مدنيين أو تحركاتهم في درء الهجوم، بمعنى أنه لا يجوز استخدام المدنيين كدروع بشرية لمنع أو درء الهجوم على أهداف عسكرية.

- ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند الهجوم سواء عند التخطيط له أو أثناء تنفيذه، بحيث يتم تجنب السكان المدنيين والأعيان المدنية آثاره.

- عدم جواز الهجوم على المنشآت التي تحتوى على قوى خطرة كالسدود والجسور ومحطات توليد الكهرباء حتى لو كانت أهدافاً عسكرية، إذا كان من شأن مثل هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوة خطرة ترتب

(١) انظر في ذلك - المستشار عمرو جمعة، منظومة حقوق الإنسان في مائة عام ج ٢ مكتبة الأسرة ٢٠٠٤م مهرجان القراءة للجميع. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. د/ أحمد أبو الوفا، الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنسانى منشور ضمن أبحاث القانون الدولي الإنسانى في دليل للتطبيق على الصعيد الوطنى. تقديم د/ أحمد فنى سرور مرجع سابق ص ١٥٦-١٥٧. د/ سامح جابر البلتاجى. حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة الجريمة آليات الحماية دراسة تحليلية عن الوضع في الأراضي العربية المحتلة. دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٥م ص ١٠٠ - ١٠٣.

خسائر فادحة بين السكان المدنيين، كما لا يجوز تعرض الأهداف العسكرية الأخرى الواقعة على مقربة من هذه المنشآت للهجوم.

- لا يجوز توجيه الهجوم ضد الأشياء التي لا غنى عنها لحياة المدنيين مثل المواد الغذائية ومياه الشرب والرى والمناطق الزراعية، وذلك نظراً للآثار الخطيرة للغاية التي قد تصيب حياة السكان المدنيين وممتلكاتهم جراء مهاجمة المنشآت التي تحوى قوى خطرة^(١).

نخلص مما تقدم: أن قواعد القانون الدولى الإنسانى وفرت حماية عامة للمدنيين من رجال ونساء وأطفال ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية بحيث لا يكونون محلاً للهجوم وخاصة الهجوم العشوائى، وركزت هذه القواعد أيضاً على التمييز بين الهدف العسكرى والهدف المدنى، وكفلت حماية الأهداف المدنية والأماكن التي تحتوى على خطورة خاصة من أى اعتداء.

^(١) المراجع السابقة نفس الموضوع وانظر أيضاً الأستاذ الدكتور/ عبد الغنى محمود. القانون الدولى الإنسانى. دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية مرجع سابق ص ١٤٥ - ١٥٦ ، وانظر د/ حسام هندى الأطار القانونى للحرب الجوية ص ٥٠٥ وما بعدها مجلة الشريعة والقانون العدد الرابع شوال ١٤١٠هـ، مايو ١٩٩٠م. كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني

قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بتقييد استخدام الأسلحة

أن المهمة الرئيسية والهدف الأساسي لأية قوات مسلحة هو إحراز النصر والتفوق الميداني على القوات المعادية، ولكن الهدف يجب أن يتحقق بأقل إهدار للمبادئ الإنسانية التي قررتها قواعد القانون الدولي الإنساني^(١).

ويجب عدم تجاوز أية حدود لا يقرها أو يحظرها القانون الدولي الإنساني ولما كان القانون الدولي الإنساني يهدف إلى حماية ضحايا النزاعات المسلحة لذا فإن من الطبيعي أن توجد قيود على حرية الأطراف المتحاربة في استخدام الأسلحة والمعدات أثناء القتال، ينطبق ذلك خصوصاً على الأسلحة التي تصيب بلا تمييز أو تلك التي لا يمكن السيطرة عليها من حيث أثارها التي تصيب المدنيين والأعيان المدنية، وفي هذا الخصوص يوجد مبدأ أساسي يقرر أن "حرية الأطراف المتحاربة في استخدام وسائل القتال أو وسائل التدمير أو تلك التي تضرير بالعدو ليست مطلقة، ويعد ذلك انعكاساً لمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي الإنساني وهو مبدأ حظر استخدام الأسلحة التي من شأنها أن تتسبب في أوجه معاناة غير مفيدة أو ألام لا مبرر لها"^(٢)، والمحظور استخدامها دولياً.

(١) اللواء. أحمد الأنور قواعد وسلوك القتال منشور ضمن مجموعة أبحاث. دراسات في القانون الدولي الإنساني. تقديم أ.د/ مفيد شهاب. دار المستقبل العربي الطبعة الأولى ٢٠٠٠م ص ٣١٦.

(٢) د/ أحمد أبو الوفا. النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية الطبعة الأولى ٢٠٠٦م النهضة العربية القاهرة ص ١٢١.

ومن الجدير بالذكر أن حظر استخدام بعض الأسلحة في الحروب يرجع إلى عصور قديمة، إلا أن هذا الحظر لم يتم تقنينه إلا في سنة ١٨٦٨ مع بداية حركة التقنين، ففي سنة ١٨٦٣ وعلى أثر التقدم في إنتاج نوع جديد من القنابل شديدة الانفجار يمكن أن تنفجر لو وضعت تحت عربة نقل بضائع، دعت روسيا في سنة ١٨٦٤ إلى الحد من استخدام هذا النوع من القنابل الذي يحدث أضراراً بالغة بالقوات المتحاربة، وأكدت في سياق هذه الدعوة أن الحظر يشملها كما يشمل الدول الأخرى^(١)، ثم عقد مؤتمر دولي بناء على طلب قيصر روسيا الكسندر الثاني في مدينة سان بطرسبرج لمناقشة هذا الموضوع، وعلى مدى ثلاث جلسات متتالية في نوفمبر ١٨٦٨م وبحضور ممثلي ٦٠ دولة، وقد أقر المؤتمر القواعد القانونية الدولية الآتية:

أ- النص على مبدأ الإنسانية حيث جاء في مقدمة التصريح أن "للحرب حدوداً يجب أن تقف عندها حتى لا تخرج على مبادئ الإنسانية" كما أن الهدف من الحرب هو إضعاف القوة العسكرية للعدو.

ب- حظر استخدام الأسلحة التي لا تحقق إلا مضاعفة الآلام بغير القادرين بناء على ذلك حرم التصريح استخدام القوة المتفجرة التي يقل وزنها عن ٤٠٠ جرام^(٢).

(١) د/ سامح جابر البلتاجي. حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة. الجريمة آليات الحماية دراسة تحليلية عن الوضع في الأراضي المحتلة. دار النهضة العربية القاهرة ص ٦٦.

(٢) وائل أنور بندق. موسوعة القانون الدولي للحرب. دار الفكر الجامعي. إسكندرية ص ٣٧ - ٣٨. وانظر د/ هنري ميرو فيتز مبدأ الآلام التي لا مبرر لها. انطلاقاً من اعلان سان بطرسبرج ١٨٦٨ وحتى البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٧٧م. المحلة الدولية للصليب الأحمر العدد ٣٧ مايو: يونيو ١٩٩٤م.

وبهذا يعد تصريح سان بطرسبرج أول وثيقة دولية ترسّى مبدأ حظر استخدام أسلحة معينة في الحروب.

وإذا كان التصريح يعنى المتحاربين أثناء القتال فإن الحظر والتحريم من باب أولى يشمل المدنيين، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال نص التصريح وبالتحديد لعبارة " غير القادرين " حيث يمكن تفسيرها على أنها تعنى المدنيين، كما أن حدود الحرب التى أشار إليها تعنى عدم تجاوز القتال إلى الاعتداء على المدنيين^(١).

وقد نص التصريح الثانى من مؤتمر السلام الأول عام ١٨٩٩م على تحريم المقذوفات التى يكون غرضها نشر الغازات الخائفة أو الضارة والتى تسبب آلاماً لا مقتضى لها، كما نص على حظر استخدام القذائف التى تنتشر داخل جسم الإنسان كرصا ص دمد الذى يتصف بالتفرقع أو الانتشار داخل جسم الإنسان يتعذر معه شفاؤه.

وعند وضع معاهدة فرساي للسلام عام ١٩١٩م نص في المادة ١٧ منها على تحريم استخدام الغازات الخائفة والسامة وجميع الوسائل والمواد والمستحضرات المشابهة.

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من المواثيق الدولية الخاصة بالحد من استخدام بعض الأسلحة والتى تتمثل في الآتى^(٢):

(١) د/ سامح جابر البلتاجى حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة مرجع سابق ص ٧٦.

(٢) د/ أحمد أبو الوفا النظرية العامة للقانون الدولى الإنسانى في القانون الدولى العام وفي الشريعة الإسلامية. مرجع سابق ص ١٢٢ وما بعدها.

- الإعلان الخاص بحظر استخدام القذائف الذى يتمثل هدفها الوحيد في نشر الغازات الخانقة أو السامة لاهأى ١٨٩٩.
- بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥م الخاص بحظر استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها وكذلك الأسلحة البكتريولوجية خلال الحرب.
- اتفاقية حظر استخدام وإنتاج الأسلحة البكتريولوجية - البيولوجية وتدمير هذه الأسلحة أبريل ١٩٧٢م.
- البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف عام ١٩٧٧م المواد من ٣٥-٣٧.
- اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر جنيف. أكتوبر ١٩٨٠م.
- بروتوكول جنيف بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة أكتوبر ١٩٨٠م.
- بروتوكول فيينا بشأن أسلحة اللازر المعمية أكتوبر ١٩٩٥م.
- البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والاشراك الخداعية والنبائط الأخرى. مايو ١٩٩٦م.
- اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك ألغام أو تاوا ١٩٩٧م^(١).
- القرارات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالأسلحة الذرية.

(١) وائل أنور بندق. موسوعة القانون الدولي للحرب. مرجع سابق.

ومن بين الأسلحة المحظورة التي نصيب المدنيين خاصة كبار السن والنساء والأطفال والتي وردت في المواثيق السابقة^(١):

- الأسلحة البكتريولوجية: وهي تستخدم حشرات ضارة أو غيرها من الأجسام الحية أو الميتة لإلحاق الأمراض في الكائنات البشرية والحيوانات.

- الأسلحة الكيماوية: وهي التي تحدث إصابات للإنسان والحيوان باستخدام المواد الكيماوية ألخائفة أو الضارة أو المهيجة أو التي تحدث شللاً.

ولا جدال أن استخدام الأسلحة الكيماوية - بالنظر إلى الآثار المدمرة التي تسببها للحياة الإنسانية وللحرث والضرع وكل صورة الحياة فوق الكرة الأرضية - يعد أمراً تأباه الطبيعة الإنسانية، لذلك يتعارض اللجوء إليها والمواثيق الدولية التي تقرر عدم استخدام الأسلحة التي تسبب معاناة لا مبرر لها أو غير ضرورية وتلك التي تقرر أن حرية استخدام السلاح من جانب القوات المتحاربة ليست مطلقة^(٢).

- الألغام المضادة للأفراد: وتكمن خطورة الألغام في امكانياتها التدميرية المتزايدة نتيجة لتقدم العلم العسكري، فهي تسبب العديد من الخسائر المادية والبشرية خصوصاً الاعتداء على سلامة المدنيين من كبار

^(١) د/ أحمد أبو الوفا النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني مرجع سابق ص ١٢٣ وما بعدها.

^(٢) د/ أحمد أبو الوفا الوسيط في للقانون الدولي العام ص ٦٥٦. الطبعة الأولى ١٩٩٦م دار النهضة العربية القاهرة.

السين والنساء والأطفال، لذا يتعين تجنب السكان المدنيين والأعيان المدنية ويلات تلك الألغام^(١).

- الأسلحة الحارقة: والتي تهدف إلى إصابة الجسم بالنار وهي محظور استخدامها ضد السكان المدنيين والأعيان المدنية.

- السم والأسلحة المسمومة: وقد تقرر حظر السم والأسلحة المسمومة بموجب المادة ٢٣ من اللائحة المرفقة باتفاقية لاهاي الثانية لسنة ١٨٩٩م المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، وقد سبقه قانون ليبر الذي نشر سنة ١٨٦٣ وخصص لجيوش الولايات المتحدة أن اعتبر أن الضرورة العسكرية لا تجيز بأى حال من الأحوال استعمال السم أو تخريب أى منطقة بشكل منظم^(٢).

- الأسلحة الذرية: حيث يعد استخدام هذا السلاح جريمة ضد الإنسانية، ويعد حرباً موجهة ضد الجنس البشرى عامة، ويكفى للتدليل على ذلك أن نشير إلى أنه ترتب على إلقاء القنبلة الذرية على مدينة هيروشيما اليابانية، أنه بمجرد اشتعالها بعد إلقائها بخمسة وأربعين ثانية تلا ذلك وميض خاطف غطى الفضاء بأكله وانتشرت في السماء أشعة رهيبة وصلت حرارتها إلى داخل الطائرة التى ألقتها، ثم ظهرت على هيئة عش الغراب، وبدا سطح المدينة كبحر هائج من الغازات ولم يتمكن القليلون الذين عاشوا بعد انفجار القنبلة أن يتذكروا ما حدث في اللحظة

(١) انظر د/ أحمد أبو الوفا النظرية العامة للقانون الدولى الإنسانى مرجع سابق ص ١٢٤ وما بعدها.

(٢) د/ عامر الزمالى حماية الماء أثناء النزاعات المسلحة المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ٤٥ سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٥م ص ٤١٢.

الأولى سوى رؤية وميض أعمى الأبصار، ولم ير من كانوا على مسافة ميل من الانفجار حتى هذا الوميض لأنهم احترقوا في لمح البصر وبقيت جثثهم وأشباههم متناثرة وعلى الحوائط متفحمة، شواهد لما حدث واختفى أغلبهم في عدم، وفي المدينة صارت بقايا عربات الترام هياكل سوداء^(١) يجلس فيها هياكل بشرية متفحمة وسقطت الأجساد سوداء أينما كانت، ومن بقى منهم حياً مزقته شظايا الزجاج والأخشاب والمواد والمعادن وهتكت جسمه، ومحي أثر وسط المدينة من الوجود وأصبحت مباني هيروشيما أكواماً تستجد طالبة الرحمة والماء، وبعد دقائق قليلة أمطرت السماء سواداً فوق المدينة المخربة وتلا ذلك لفحة ساخنة من الهواء مندفة إلى مركز المدينة^(٢)، وترتب على ذلك موت ١٤٠٠٠٠ شخص - غالبيتهم من النساء والأطفال - من مجموع سكانها الذي كان يبلغ ٣٥٠٠٠٠ شخص.

- أسلحة الليزر التي تصيب بالعمى: حيث يحظر استخدام الأسلحة اللازمة المصممة خصيصاً لتكون وظيفتها القتالية الوحيدة أو إحدى وظائفها القتالية إحداث عمى دائم للرؤية أي للعين المجردة أو للعين المجهزة بأجهزة مصححة للنظر^(٣).

- ويحظر كذلك استخدام الأسلحة الوحشية والأسلحة التي تسبب آلاماً لا مبرر لها مثل قنابل النابا لم الحارقة^(٤).

(١) د/ محمود خيرى بنونة. القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية مؤسسة دار الشعب الطبعة الثانية ١٩٧١م. القاهرة ص ٥٥.

(٢) د/ محمود خيرى بنونة. القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية مرجع سابق ص ٥٥.

(٣) وائل أنور بندق. موسوعة القانون الدولي للحرب. مرجع سابق ص ٢٦٥.

(٤) د/ حسام هندی - الأطار القانوني للحرب الجوية مجلة الشريعة والقانون العدد الرابع شوال ١٤١٠هـ، مايو ١٩٩٠م. ص ٥١٠ كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الثاني

ضبط الغارات وتقييد استخدام الأسلحة ذات الأثر الشامل في التدمير

في الشريعة الإسلامية

أقرت الشريعة الإسلامية قواعد سامية لوقاية المدنيين عموماً والنساء والأطفال خصوصاً من ويلات النزاعات المسلحة وآثارها السيئة عليهم، وفيما يلي نبين الأحكام الشرعية المتعلقة بضبط الغارات وتقييد استخدام الأسلحة في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

الأحكام الشرعية المتعلقة بضبط الغارات

رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل أن القانون الدولي الإنساني استقر على ضرورة التمييز بين المحاربين وغير المحاربين عند التحام القتال، بحيث يجنب غير المحاربين ويلات الحرب وآثارها.

وقد أخذت الشريعة الإسلامية بالفرقة السابقة من قرون عديدة خلت، حيث لا يجوز توجيه الأعمال العسكرية - في الشريعة الإسلامية - إلا إلى الأشخاص القادرين على القتال الذين تم تخصيصهم وتكريسهم له، بمعنى أن السكان المدنيين بصفة عامة والنساء والأطفال بصفة خاصة الذين لم يتم إعدادهم للقتال ولم يباشروه بالفعل ولم يكونوا من المدبرين

والمخططين له لا يعتبرون من المقاتلين^(١)، وبالتالي لا يجوز توجيه العمليات العسكرية ضدهم. فالشريعة الإسلامية الغراء أقرت قواعد سامية وضمانات قوية لحماية السكان المدنيين والمنشآت المدنية ولحماية ضحايا النزاعات المسلحة فقد أرس الإسلام نظرية متكاملة للجهاد من حيث أسبابه ودوافعه وكيفية سير القتال والقيود التي ترد على استخدام القوة أثناء المعركة، ونجد كل هذه الضمانات في التعاليم القرآنية والتوجيهات النبوية^(٢)، حيث ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تبين أن القتال يكون ضد من يحارب، ذلك أن المبيح للقتل هو الحرب أو المحاربة من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٣) ومعنى لا تعتدوا أي لا تقتلوا من لم يقاتل، فالحرب في الإسلام مقصورة على الجيوش المتحاربة فلا تتعداها إلى بقية شعب دولة ذلك الجيش المعادي، وتكون الأعمال الحربية موجهة أصالة إلى المقاتلين ويكون قتل العدو جائزاً في الحرب إذا شارك برأى أو تدبير أو قتال، ولا يجوز شرعاً قتل غير المقاتلة ممن يسمون حديثاً بالمدنيين من

(١) أنظر أ.د/ عبد الغنى محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية مرجع سابق ص ٢٨٩.

(٢) د/ أبو الخير أحمد عطية. حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية إبان النزاعات المسلحة. دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية. دار النهضة العربية الطبعة الأولى القاهرة

١٩٩٨م ص ١٨٣.

(٣) سورة البقرة آية: ١٩٠.

نساء وأطفال وغيرهم... إلا إذا قاتلوا بالفعل أو بالإمساك العسكري أو المادي أو بالرأي والمشورة والتخطيط^(١).

بعبارة أخرى جاءت تعاليم الإسلام في تنظيم الحروب معجزة أمام أية مجهودات قانونية حديثة، حيث عرف الإسلام مبدأ التفارقة بين المقاتلين وبين غيرهم المدنيين المسالمين، كما عرف التفارقة بين الأهداف العسكرية والأهداف أو المنشآت المدنية يتضح ذلك جلياً من قول الرسول الكريم ﷺ لجيش أرسله « اُظْلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى بَرَكَةِ مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا تَقْتُلُوا شَيْخاً قَانِياً وَلَا طِفْلاً وَلَا صَغِيرًا وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْلُوا، وَضُمُّوا غَنَائِمَكُمْ، وَأَصْلِحُوا، وَأَحْسِنُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ »^(٢)

كما قال لخالد بن الوليد موصياً إياه وهو ذاهب على رأس جيش للقتال « لَا تَقْتُلَنَّ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا »^(٣)

(١) د/ وهبه الزحيلي أحكام الحرب الدولية المشروعة في نظر الإسلام والجوانب الإنسانية المميزة لها مجلة الشريعة والقانون العدد الثالث ذي الحجة ١٤٠٩هـ يوليو ١٩٨٩م. كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة ص ٣٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب في دعاء المشركين ج ٨ ص ٦٣ حديث رقم ٢٦١٦. كتاب الجهاد، باب في دعاء المشركين ج ٢ ص ٤٤ حديث ٢٦١٤، لكتاب: سنن أبي داود، المؤلف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، الناشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عدد الأجزاء: ٤، مع الكتاب: تعليقات كمال يوسف الحوت، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ج ٢ ص ٩٤٨ حديث رقم ٢٨٤٢ كتاب الجهاد، باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان الكتاب: سنن ابن ماجه، المؤلف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، الناشر: دار الفكر - بيروت تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء: ٢، مع الكتاب: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، وأخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الجهاد، باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ج ٨ ص ٢٨٧ حديث رقم ٢٩٤٩.

كما نجد الخليفة الأول أبو بكر الصديق يوصي يزيد بن أبي سفيان عندما أرسله على رأس جيش إلى الشام قائلاً له " وإني موصيك بعشر، لا تقتلن امرأة ولا صبيّاً ولا كبيراً هرمّاً، ولا تقطعن شجراً مثمراً ولا نخلاً ولا تحرقها، ولا تخربن عامراً ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لمأكلة ولا تجبن ولا تغلل " (١)

ونخلص من هذه الوصايا بالعديد من القواعد التي لابد من الالتزام بها عند اندلاع أعمال القتال وأول هذه القواعد تتمثل في التمييز بين المقاتلين وغيرهم من المدنيين على وجه العموم والنساء والأطفال على وجه الخصوص، حيث لا يجوز توجيه العمليات العسكرية إلا إلى من يقاتل بالفعل.

ولكن ما الحكم لو تحصن العدو في المدن والقرى أو عسكر في الأحياء السكنية فيها وبث فيها آلات القتال ومخازن الذخيرة، فهل يجوز قتالهم بتوجيه العمليات العسكرية ضدهم إذا كان معهم النساء والأطفال في مثل هذه المدن والقرى ؟

ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز قتالهم وشن الغارات عليهم في الليل أو في النهار واستخدام ما تقتضيه الحرب ضدهم من استعمال الأسلحة الثقيلة والقذائف المتفجرة (٢)، وهذا مقيد بأن لا يتمكن المسلمون

(١) انظر المدونة الكبرى للإمام بن مالك بن أنس ج ٢ ص ٧. دار صادر بيروت مكتبة المثنى بغداد.

(٢) حاشية رد المحتار لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ويليهِ تكملة ابن عابدين -

من الظفر بهم بدون ذلك، فإن تمكنوا بدونها فلا يجوز لأن فيه إهلاك نسائهم وأطفالهم، وهذا إفساد في غير محل الحاجة وما أسيح القتل إلا للحاجة، ولأن المقصود كسر شوكتهم فإذا غلب على الظن تحقيق ذلك بغير ضرب المدن والقرى تعين المصير إليه^(١).

وقد استدل جمهور الفقهاء بالآتي:

١- أخرج الإمام البخاري في صحيحه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُلِّ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يُبَيِّتُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ قَالَ ﷺ « هُمْ مِنْهُمْ »^(٢)

وجاء في شرح الحديث أن المراد ب- " يبيئون " أي يغار عليهم ليلاً بحيث لا يعرف رجل من امرأة فيصاب من نسائهم وذرائعهم بالقتل والجرح، فأخبر النبي ﷺ السائل بأنهم - أي النساء والذرائع وهم الأطفال والولدان الذكور والإناث - من أهل الدار من المشركين، وليس المراد إباحة قتلهم بطريق القصد إليهم، بل المراد إذا لم يمكن قتل الرجال

= لنجل المؤلف ج ٤ ص ١٢٩، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م. شركة مكتبة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ١٥٨ وما بعدها المكتبة التجارية الكبرى، توزيع دار الفكر بيروت.

- المغني والشرح الكبير لابن قدامة ج ١٠ ص ٤٠٢ وما بعدها مرجع سابق.

- المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي ج ٣ ص ٢٧٨ وما بعدها دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(١) حاشية رد المختار على الدر المختار لابن عابدين مرجع سابق ج ٤ ص ١٢٩.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ج ٣ ص ١٠٩٦ كتاب الجهاد والسير، باب أهل الدار يبيئون فيصاب الولدان والذرائع.

المشاركين إلا بقتل النساء والذرائع منهم جاز قتل هؤلاء، وإلا فلا يقصد النساء والأطفال بالقتل مع القدرة على توقى ذلك.

٢- عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمَنْجَنِيْقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ^(١).

وجه الدلالة من هذا الحديث أن الإغارة العدو ورميهم بالمنجنيق وفيهم النساء والأطفال دليل على جواز ذلك ولو احتمل قتل من لا يصح قتله كالنساء والأطفال.

ونقل ابن حجر عن مالك والأوزاعي^(٢) إذا تحصن الأعداء بحصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والأطفال لم يجز رميهم ولا تحريقهم لورود النهي عن قتل النساء والأطفال مطلقاً.

ويشهد لهذا الرأي الزيادة التي أوردها أبو داود عن الصعب بن جثامة وفيها:

قَالَ الزُّهْرِيُّ ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ وَالصَّبِيَّانِ.

(١) أخرجه الترمذى في سننه ج ١٠ ص ٣٤٨ كتاب الألب، باب مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ مِنَ اللَّحْيَةِ - وأخرجه الترمذى في سننه ج ٥ ص ٩٤، كتاب الألب، باب ١٧ ما جاء في الأخذ من اللحية، ط: دار إحياء التراث العربى - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين. والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

(٢) انظر فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلاني المجلد السادس دار المعرفة بيروت كتاب الجهاد والسير ص ٥٧. وانظر هذا رأى في آثار الحرب في الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحيلي طبعة دار الفكر دمشق الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ص ٣٢، ٣٣.

وكان الزهري أشار إلى نسخ حديث الصعب...، وإذا سلم فهم الزهري رحمه الله - فإن النهى عن قتل النساء يبقى على إطلاقه، ومعنى هذا أن توجيه العمليات العسكرية ضد المدن والقرى التي عسكر فيها الأعداء وفيها النساء والأطفال ممنوع شرعاً.

ولو نظرنا إلى الرأيين السابقين نجد أن الرأي الثاني هو الراجح ولكن يصعب تطبيقه على أية حرب في العصر الحاضر، نظراً لاتخاذ البنية الجيوش مراكز ومعسكرات لها في المدن والقرى، ولو قلنا بعدم جواز توجيه العمليات والغارات الحربية ضد هذه الأماكن لكون المدنيين عموماً والنساء والأطفال خصوصاً يسكنون تلك الأماكن للحق ضرر جسيم بمصلحة وأمن الدولة الإسلامية، وكان ذلك سبباً لهزيمة الدولة الإسلامية وتفوق الأعداء عليها وإن كان توقي النساء والأطفال أمر مطلوب شرعاً احتياطاً لعصمتهم التي أكد عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأثر الصحابة الكرام.

لذا يتعين على جيش الدولة الإسلامية - قبل أن يشن غاراته على نقاط العدو في تجمعات المدنيين أن يوجه إنذاراً لجيش العدو بالابتعاد عن تجمعات المدنيين خاصة النساء والأطفال، فإن لم يعيروا ذلك اهتماماً فلا غضاضة على جيش الدولة الإسلامية بعد انتهاء المهلة المعقولة التي حددها في الإنذار أن يقوم بشن غاراته العسكرية على الأماكن التي يتحصن فيها الأعداء، وإذا ترتب على تلك الغارات قتل النساء والأطفال فإن ذلك يكون بسبب من جيش دولتهم لا بسبب من جيش الدولة الإسلامية.

وثاني هذه القواعد تتمثل في حماية الأعيان المدنية، حيث لا يجوز تدمير الأراضي الزراعية والمحاصيل والماشية والمواد الغذائية والمنشآت التي تحوى قوى خطرة إذا لم تقتضى ذلك ضرورة عسكرية، لأن تدمير هذه الأعيان بدون ضرورة سواء كان ذلك بغرض الضغط على الخصم أو بقصد تجويع السكان المدنيين لحملهم على النزوح عن ديارهم وأقاليهم يعتبر نوعاً من العبث والفساد في الأرض^(١)، وقد نهى الله - سبحانه وتعالى - عن الإفساد حيث يقول {وَلَا تَغْتَوَا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} ^(٢) وهذه ظواهر حضارية رائعة وإنسانية متميزة سبق الإسلام إلى تقريرها قبل حديث المجتمع الدولي عنها بما يزيد عن أربعة عشر قرناً من الزمان.

(١) أ.د/ عبد الغنى محمود. حماية ضحايا النزاعات المسلحة. مرجع سابق ص ٢٩١.

(٢) سورة البقرة من الآية: ٦٠.

المطلب الثاني

الأحكام الشرعية المتعلقة بتقييد استخدام الأسلحة

ذات الأثر الشامل في التدمير

بادئ بدء تلعب الأسلحة المستخدمة في الحروب دوراً هاماً في تحديد مصيرها ونتائجها، وقد كانت الأسلحة المستخدمة في العصر الإسلامي قديماً هي السهام والنبال والتروس والسيوف... وكذلك عرف واستعمل حفر الخنادق وضرب الحصار لاسيما في المواقف الحربية الطويلة، وكانت وسائل النقل تعتمد غالباً على الخيل وسائر الدواب في البر وعلى السفن في البحر، وتبعاً لذلك كان الجيش يتألف من المشاة والفرسان والبحارة.

ومن استعراض هذه الأسلحة يتبين لنا أنها أسلحة بدائية ولا مفر في الحروب من استخدامها^(١).

ولا نجد بينها سلاحاً ينتج الهلاك والتدمير الشامل ويتعدى أثره المقاتلين إلى النساء والأطفال، على نحو ما نجد في الأسلحة الحديثة التي تستخدمها الدول في هذا العصر، نعم لقد جدت بعد ذلك أنواعاً من الأسلحة لم تكن معروفة من قبل وهي السهام المسمومة والمنجنيق وإلقاء النيران والتغريق وكانت تحدث دماراً وهلاكاً يتعدى أثره المقاتلين إلى المدنيين

(١) أ.د/ جعفر عبد السلام. القانون الدولي الإنساني في الإسلام. مجلة الشريعة والقانون العدد الثاني شوال ١٤٠٦هـ يونيو ١٩٨٦م ص ٢٠٠، ٢٠١ كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر القاهرة. دار الطباعة الحديثة القاهرة ١٩٨٦م.

عموماً والنساء والأطفال خصوصاً، ولكن آثارها لا تقاس بما تحدثه الأسلحة الحديثة من دمار شامل للحياة والأحياء. وعلى هذا فقد كانت هناك بعض الأسلحة التي يترتب على استخدامها هلاكاً وتدميراً شاملاً يتعدى أثره المدنيين على وجه العموم والنساء والأطفال على وجه الخصوص والتي تتمثل في:

السهام المسمومة، التحريق بالنار، والتغريق بالماء، نصب المنجنوقات.

ولكن هل يمكن أن يقاس على الأسلحة السابقة أسلحة الدمار الشامل التي أنتجتها الدول في العصر الحديث كالأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية والأسلحة الذرية وغيرها من الأسلحة التي تسبب آلاماً لا فائدة منها من حيث جواز استخدامها ضد مناطق من بلاد العدو يوجد فيها من يحرم فصدده بالقتل كالنساء والأطفال؟

وقد اختلف فقهاء المسلمين بخصوص مدى جواز استخدام تلك الأسلحة في التعامل مع الأعداء إذا كان أثرها يتعدى المقاتلين إلى المدنيين من النساء والأطفال. فقد ذهب اتجاه يجيز استخدام أسلحة ذات تدمير شامل ضد الأعداء ولو ترتب على استخدامها قتل النساء والأطفال إذا تعذر الظفر بهم دون استخدام هذا النوع من الأسلحة، وهذا قياس قول الحنفية في التترس^(١).

(١) انظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للعلامة الفقيه علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى ج ٩ ص ٤٣٠٩ مطبعة الإمام القاهرة.

وذهب اتجاه آخر يحرم استخدام تلك الأسلحة إلا للضرورة الشديدة إذا لزم من استخدامها قتل النساء والأطفال، وهذا قياس قول المالكية والحنابلة والأوزاعي (الليث، والرأي الثاني عند الشافعية وقياس قول ابن حزم^(١)).

والاتجاه الثاني هو الأولى بالاتباع حيث قررت الشريعة الإسلامية ضرورة تجنب من لا يشتركون في القتال آثاره المدمرة وبالتالي أكدت على عدم استخدام السلاح - أى سلاح - ضد المدنيين أو المناطق المأهولة بهم، وبالجمله فقد عصمت الشريعة الإسلامية دماء النساء والأطفال ومن لاقتال منه، وما كان معصوماً لا يباح إلا للضرورة وهى تقدر بقدرها، فإذا أمكن الزود عن بلاد الإسلام من غير استخدام تلك الأسلحة التدبيرية فلا يصار إلى غيرها، وإذا لم يمكن الزود والدفاع عن بلاد الإسلام والظفر بالعدو إلا باستخدام تلك الأسلحة، ولا يترتب على ترك قتالهم مفسدة أكبر كأن يتمادى بحرب المسلمين أو يهدد باستخدام هذا النوع من السلاح، فلا يجوز استخدام تلك الأسلحة من قبل المسلمين، ولا يقال هنا بأن ترك الجهاد مفسدة حتى يقال بجواز استخدام أسلحة التدمير

(١) الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للعلامة أبى البركات أحمد الدردير ج ٢ ص ٢٧٧. دار المعارف بمصر.

- المدونة الكبرى للإمام مالك ج ٢ ص ٢٤، ٢٥ دار صادر بيروت، مكتبة المثنى بغداد.
- المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ج ١٠ ص ٣٩٦، ٣٩٧ مرجع سابق.
- المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٢٩٦ دار الأفاق الجديدة بيروت.
- المذهب في فقه الإمام الشافعى لأبى إسحاق الشيرازى تحقيق الدكتور. محمد الزحيلي ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٤ دار القلم دمشق الدار الشامية بيروت للطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

الشامل، لأن الجهاد لم يشرع لإفناء العباد وإنما لإحيائهم بالإسلام، لكن إذا لزم من ترك الجهاد بالأسلحة ذات الدمار الشامل ذهاب بلاد الإسلام أو هلاك نفوسهم أو انتهاك أعراضهم ومقدساتهم من قبل عدوهم أو استخدمت هذه الأسلحة منهم، فإنه يجوز للمسلمين استخدام هذا النوع من الأسلحة المكافأة دفعاً لأعلى المفسدين بأدناهما وهذا من معاني الضرورة، قال تعالى { فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ }^(١)

(١) سورة البقرة من الآية: ١٩٤.

خاتمة الفصل الثانی

تحدثنا في هذا الفصل عن ضبط الغارات الحربية وتقييد استخدام الأسلحة ذات الأثر الشامل في التدمير في القانون الدولي العام وشريعة الإسلام باعتبارها من القواعد المتعلقة بوقاية النساء والأطفال زمن الحرب، ووجدنا أن هناك الكثير من المبادئ والقواعد في القانون الدولي الإنساني وفرت حماية عامة للمدنيين من رجال ونساء وأطفال ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، وتتمثل هذه المبادئ في حظر شن هجوم على السكان المدنيين من رجال ونساء وأطفال وخاصة الهجوم العشوائي. وتتمثل أيضاً في ضرورة التمييز في جميع الأوقات بين المحاربين والسكان المدنيين عند التحام القتال، بحيث يجنب هؤلاء الأخيرون - بقدر الإمكان - ويلات النزاع المسلح. وتتمثل أيضاً في ضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية وغير العسكرية وتتمثل هذه المبادئ أيضاً في تقييد حرية أطراف النزاع في استخدام أسلحة القتال، حيث حظر القانون الدولي الإنساني الأسلحة التي بطبيعتها تؤثر بلا تمييز على الأهداف العسكرية وغير العسكرية أو السكان المدنيين من شيوخ ونساء وأطفال والقوات المسلحة خاصة الأسلحة التي لا تقتصر على الأهداف العسكرية أو لا يمكن توجيهها أو السيطرة عليها.

وبمقارنة هذه القواعد التي وردت في القانون الدولي العام بما جاء في شريعة الإسلام، نجد أن الشريعة الإسلامية أخذت بهذه المبادئ قبل أن يأخذ بها القانون الدولي بأربعة عشر قرناً من الزمان، حيث لم يغفل فقهاء

هذه الشريعة التأكيد على ضرورة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة.

وقد أخذت الشريعة الإسلامية بضرورة التمييز بين المحاربين وغير المحاربين، وحظرت توجيه العمليات الحربية إلى السكان المدنيين من شبوخ ونساء وأطفال، وحظرت أيضاً تدمير الأشياء غير الحربية كالدور والمباني والأشجار والزرور وأماكن العبادة والمستشفيات.

كما منعت الشريعة الإسلامية تعريض النساء والأطفال لمخاطر العمليات الحربية باستخدامهم دروعاً بشرية سواء من قبل المسلمين أو من قبل عدوهم، ولم تجز قتل الترس منهم إلا للضرورة الحربية بحيث لو ترك ضرب الجنود وضرب مواقعهم لأدى ذلك إلى مفسدة كبيرة.

وإذا كان القانون الدولي اعتبر ان حرية أطراف النزاع في استخدام اسلحة القتال ليست حرية مطلقة.

فإن الشريعة الإسلامية - وقبل ذلك بقرون عديدة - وإن كانت ذهبت إلى إباحة استخدام كل سلاح لقهر العدو فإنها أكدت أيضاً - متفاته في ذلك مع القانون الدولي - أن تلك الحرية ليست مطلقة وإنما تحدها حدود معينة، تجد سببها إما في طبيعة العمليات الحربية أو في الأسلحة المستخدمة أو بالنسبة لمن يوجه إليهم السلاح، وقد نصت على منع استخدام الأسلحة ذات الأثر الشامل في التدمير كالأسلحة البكتريولوجية والكماوية والنووية، لأن استخدامها يؤدي إلى قتل غير المقاتلة ومنهم النساء والأطفال الذين عصمهم الشرع.

الباب الثاني

القواعد المتعلقة بمنع قتل وتعذيب النساء والأطفال زمن الحرب

في القانون الدولي العام وشريعة الإسلام

شهد العالم على مر العصور نزاعات مسلحة كثيرة وعنيفة في كل بقعة من بقاع الأرض، وغالبا ما تنجم عن هذه النزاعات كوارث إنسانية مروعة وخسائر جسيمة في الأرواح والأموال والمعدات.

وخسائر الأرواح غالبا ما تكون في صفوف المدنيين المسالمين الذين لا يشتركون في القتال وعلى الأخص النساء والشيوخ والأطفال، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم التمييز بين الهدف العسكري والهدف المدني، فحتى القرن العشرين لم يكن هناك أي اهتمام من قبل أطراف النزاع لحماية المدنيين من كوارث النزاعات المسلحة.

وذلك بخلاف ما جاءت به الشريعة الإسلامية، فقد ميزت الشريعة الإسلامية بين المقاتلين وغير المقاتلين، وحضت على حماية أرواح المدنيين وأعراضهم وأموالهم بصفة عامة والنساء والأطفال بصفة خاصة.

وعلى هذا نقسم هذا الباب إلى فصلين، نتحدث في الأول عن القواعد المتعلقة بمنع قتل وتعذيب النساء والأطفال في القانون الدولي العام، وفي الثاني نتحدث عن نفس القواعد في شريعة الإسلام:

الفصل الأول

القواعد المتعلقة بمنع قتل وتعذيب النساء والأطفال في القانون

الدولى العام

تتعرض النساء - والأطفال - بوصفهن أفراداً من السكان المدنيين لأعمال عنف لا حصر لها أثناء أوضاع النزاع المسلح شأنهن في ذلك شأن الرجال ويعانين في كثير من الأحيان العواقب المباشرة وغير المباشرة للقتال^(١).

حيث يعد قتل السكان المدنيين وإيذائهم جنسياً أثناء الحرب صورة نمطية متكررة عبر التاريخ، فقد كان يجوز في إطار القانون الدولي التقليدي لدولة الاحتلال ممارسة ما تشاء بالإقليم المحتل وسكانه، غير أنه بظهور مبادئ وأعراف الحرب في إطار القانون الدولي المعاصر تبدل الحال وأصبح من غير الجائز قتل السكان المدنيين من سكان الإقليم المحتل.

وقد أكدت على ذلك لوائح لاهاي لسنة ١٩٠٧م إذ نصت على أن حياة الأفراد وحرياتهم وكرامتهم في الأقاليم المحتلة يجب أن تكون محل احترام من سلطات دولة الاحتلال^(٢).

(١) شارلوت ليندسى. المرأة والحرب. المجلة الدولية للصليب الأحمر مختارات من أعداد عام ٢٠٠٠م. ص ٣٧، ٣٨.

(٢) بخصوص اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ يرجى الرجوع إلى كتاب.

(٣) Soctt (iAmEs Brown): " Les comfErEncs dE lA pAlx dE lAhAyE dE 1899 ET 1907 " TrAdutt pArA. dE LAprAdEllE. pAris. PEdonE 1927.

كما تؤكد ذلك في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م الخاصة بحماية المدنيين إذ نصت في المادة ٢٧ منها على أن " للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم، ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية وحمائتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد وضد السباب وفضول الجماهير، ويجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أى اعتداء على شرفهن ولأسيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة وأى هتك لحرمتهن.. " فالنص سالف الذكر من الاتفاقية الرابعة يستخدم لفظ " الشرف " في معرض الإشارة إلى الحماية الخاصة التى كفلها القانون الدولى الإنسانى للنساء في مواجهة اعتداءات مثل " الاغتصاب والإكراه على الدعارة أو أى صورة أخرى من صور خدش الحياء " (١).

ولو نظرنا إلى هذا النص في مجمله لا تضح لنا أن القانون الدولى الإنسانى يكفل للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم، ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية وحمائتهم بشكل خاص من جميع أعمال العنف أو التهديد به "

وهذه الحماية يقررها القانون للرجال والنساء على حد سواء راشدين كانوا أم أطفالاً، وقد قصد بها أن تكون واسعة قدر الإمكان بحيث تشمل جميع أعمال العنف والتهديد به. أما الفقرة الثانية من هذه المادة التى

(١) جوديث جاردام. المرأة وحقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى. المجلة الدولية للصليب

تبين الحماية الخاصة المقررة للمرأة فتهدف إلى تعزيز هذه الحماية بتسليط الضوء على العنف الجنس^(١) على أن هذا الربط بين العنف الجنس والشرف قد جعل هذه المادة تبدو للبعض وكأنها لا تنصب على الحماية المادية للمرأة بقدر ما تنصب على حكم من أحكام القيمة^(٢).

وقد حظرت الاتفاقية صراحة - بموجب المادة ٣٢ منها - جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إيذاء للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها ولا يقتصر هذا الحظر على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبية العلمية التي لا تقتضيها المعالجة الطبية للشخص المحمي وحسب، ولكنه يشمل أيضاً أى أعمال وحشية أخرى سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون^(٣).

ومنذ وضعت اتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩م شهد القانون الدولي الإنساني تطوراً تبينه بوضوح المادتين ٧٦، ٧٧ من البروتوكول الأول الملحق بها عام ١٩٧٧^(٤)، حيث تكفل المادة ٧٦ من هذا البروتوكول الحماية للنساء اللاتي يخضعن لسلطة أحد أطراف النزاع وقد جاء فيها "

١- يجب أن تكون النساء موضع احترام خاص وأن يتمتعن بالحماية ولاسيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة وضد أية صورة أخرى من صور خدش الحياء.

(١) شارلوت ليندسي. المرأة والحرب. مرجع سابق ص ٤٨.

(٢) شارلوت ليندسي. المرأة والحرب. مرجع سابق ص ٤٨.

(٣) انظر منظومة حقوق الإنسان في مائة عام للمستشار عمر وجمعة مرجع سابق ص ٢٨٢.

(٤) المرجع السابق ص ٣٨٩.

٣- تحاول أطراف النزاع أن تتجنب قدر المستطاع إصدار حكم بالإعدام على أولات الأحمال أو أمهات صغار الأطفال اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن بسبب جريمة تتعلق بالنزاع المسلح، ولا يجوز أن ينفذ حكم الإعدام على هؤلاء النسوة.

وتكفل المادة ٧٧ نفس الحماية للأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك أن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي انعقد في ديسمبر ١٩٩٥ بجنيف^(١). قد أصدر قراراً بشأن حماية السكان المدنيين في فترة النزاع المسلح أدان فيه بشدة قتل المدنيين على وجه العموم والنساء والأطفال على وجه الخصوص في النزاعات المسلحة. وأدان بشدة أعمال العنف الجنسي وبخاصة اللجوء إلى الاغتصاب في تسيير النزاعات المسلحة على أساس أنها جرائم حرب وجرائم ضد البشرية.

وقد نصت المادة السابعة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية^(٢) على أنه " لغرض هذا النظام الأساسي يشكل أي فعل من الأفعال التالية جريمة ضد الإنسانية متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان وعن علم بالهجوم:

(١) المجلة الدولية للصليب الأحمر السنة التاسعة العدد السابع والأربعون يناير وفبراير ١٩٩٦م ص ٦٣ وما بعدها.

(٢) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعنى بإنشاء محكمة جنائية دولية بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٨م دخل خبير التنفيذ، ١ - يونيو ٢٠٠١م انظر موسوعة القانون الدولي للحرب. وائل أنور بندق، دار الفكر الجامعي. الإسكندرية ص ٢٩١ وما بعدها.

أ- القتل العمد -ب- الإبادة -ج- الاسترقاق -و- التعذيب - ز-
الاغتصاب أو الاستبعاد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسرى
أو لتعقيم القسرى أو أى شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل
هذه الدرجة من الخطورة..

ب- الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التى تتسبب
عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية
أو البدنية.

ومؤدى هذا أن أحكام القانون الدولى الإنسانى تؤكد على وجوب
احترام النساء والأطفال وحمايتهم من القتل والتعذيب والاغتصاب والإكراه
على الدعارة أو أى صورة من صور خدش الحياء. وقد أصبح من واجب
الدول اليوم أكثر من أى وقت مضى أن تبذل قصاراها لكفالة الاحترام
لأمان النساء وكرامتهن أثناء الحرب، ويقع على كل دولة تلتزم باتفاقيات
القانون الدولى الإنسانى واجب دعم القواعد التى تحمى النساء والأطفال
من أى شكل من أشكال العنف أثناء الحرب، وأن تقوم عند وقوع جرائم
بتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

الفصل الثاني

القواعد المتعلقة بمنع قتل النساء والأطفال في الشريعة الإسلامية

لعبت أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف مصادرها ومواردها دوراً هاماً في تثبيت أركان قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بمنع قتل النساء والأطفال زمن الحرب، حيث ضببت سلوك المجاهدين بأحكام شرعية سامية عند محاربة أعدائهم من غير المسلمين، وفرقت بين المقاتلين وغير المقاتلين من النساء والأطفال من حيث جواز أو عدم جواز قتلهم أثناء الحرب وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

حكم قتل النساء غير المقاتلات والأطفال غير المقاتلين أثناء الحرب

فيما يتعلق بحكم قتل النساء غير المقاتلات والأطفال غير المقاتلين أثناء الحرب. فإن السادة فقهاء الشريعة الإسلامية اتفقوا على تحريم قتل نساء العدو وأطفالهم غير المقاتلين قصداً أثناء الحرب وقد نقل هذا الاتفاق ابن حزم في مراتب الإجماع فقال: " واتفقوا على أنه لا يحل قتل صبيانهم ولا نسائهم الذين لا يقاتلون"^(١)

^(١) مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات للإمام الحافظ ابن حزم الظاهري. ويليه نقد مراتب الإجماع للإمام الحافظ ابن تيمية الناشر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ص ٢٠١.

ونقله ابن رشد في بداية المجتهد^(١) وقال ابن قدامة^(٢) " لا يقتل صبي ولا امرأة ولا راهب ولا شيخ فإن ولا أعمى، إلا أن يقاتلوا " وقال النووي^(٣) "ويحرم قتل نساء الكفار وأطفالهم فإن قاتلون جاز قتلهم " ويقول ابن قيم الجوزية: ^(٤) " ولأن القتل إنه واجب في مقابلة الحراب لا في مقابلة الكفر ولذلك لا يقتل النساء ولا الصبيان ولا الزمنى ولا العميان ولا الرهبان الذين لا يقاتلون، بل نقاتل من حاربنا " وبهذا أيضاً قال الإمام الزيلعي الحنفى عند تعليقه على حديث رسول الله ﷺ بعدم قتل الشيخ الفاني ولا الطفل ولا المرأة.. " ^(٥).

وعلى هذا فالشريعة الإسلامية تمنع قتل النساء والأطفال من العدو غير المقاتلين قصداً، سواء أكانوا في بلادهم أم كانوا في ساحة المعركة، والأدلة على ذلك متضافرة من الكتاب والسنة، حيث ورد في القرآن

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد تحقيق على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، المجلد الأول ص ٥٧٣ دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٢) المغنى والشرح الكبير لابن قدامة. مرجع سابق ج ١٠ ص ٣٩٧.

(٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين لمحيى الدين يحيى بن شرف أبى زكريا النووي ومعه حواش الروضة ج ٩ ص ٥٧ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

(٤) أنظر: أحكام أهل الذمة لابن قيم الجوزية ج ١ ص ١١٠ ط: رمادي للنشر - دار ابن حزم - الدمام - بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٨ - ١٩٩٧ تحقيق: يوسف أحمد البكري - شاكر توفيق العاروري.

(٥) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان على الزيلعي الحنفى. المجلد الثالث ص ٢٤٥. دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت الطبعة الثانية.

الكريم العديد من الآيات التي تبين أن القتال أثناء الحرب يكون ضد من يحارب فقط، ذلك أن المبيح للقتل هو الحراب أو المحاربة من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(١) ومعنى لا تعتدوا أي لا تقتلوا من لم يقاتل^(٢).

وجاء في الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم " عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: " وَجِدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَارِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ " ^(٣) وأخرج أبو داود في سننه أن رسول الله ﷺ قال « انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَاتِيًا وَلَا طِفْلًا وَلَا صَغِيرًا وَلَا امْرَأَةً... » ^(٤).

(١) سورة البقرة آية: ١٩٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم للحافظ بن كثير ج ١ ص ٣٢٨ تحقيق عبد العزيز وآخرين طبعة الشعب القاهرة وانظر الدر المنثور في التفسير المأثور للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ج ١ ص ٤٩٣ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ج ١١ ص ٥٦ كتاب الجهاد، باب قتل النساء في الحرب، حديث رقم ٣٠١٥، وكتاب الجهاد والسير، باب قتل النساء في الحرب حديث رقم ٢٨٥٢ ج ٣ ص ١٠٩٨ ط: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب في دعاء المشركين ج ٨ ص ٦٣ حديث رقم ٢٦١٦. كتاب الجهاد، باب في دعاء المشركين ج ٢ ص ٤٤ حديث ٢٦١٤، لكتاب: ط: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين د الحميد.

ومن الوصايا العشر التي أوصى بها الخليفة الراشد أبو بكر الصديق يزيد بن أبي سفيان " .. لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً وَلَا صَبِيًّا وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا .. " (١).

فجميع هذه النصوص بجميع صيغها متفقة على تحريم قتل النساء غير المقاتلات وكذا قتل الأطفال، فنهيه ﷺ عن قتل النساء والأطفال وأمره بعدم قتلهم صيغ دالة على التحريم، واستنكاره لقتل المرأة التي وجدت مقتولة مع تعليل ذلك بكونها لا تقاتل دال على التحريم، كل ذلك يدل دلالة أكيدة على أن الراجح في الفقه الإسلامي هو عدم جواز قتل النساء والأطفال والذرية، وكذلك كل من لم يقاتل أو يشترك في القتال، ولذلك حين استعظم رسول الله ﷺ قتل النساء أشار إلى هذا بقوله " ما كانت هذه تقاتل "، أدرك خالدًا فقل له " لَا تَقْتُلَنَّ ذُرِيَّةً وَلَا عَسِيفًا " وفي رواية أدرك خالدًا فقل له: إن رسول الله ينهك أن تقتل وليدًا أو امرأة أو عسيفاً (٢).

ولكن إذا لم يتمكن المسلمون أثناء القتال من الوصول إلى المقاتلين وكسر شوكتهم وصرفهم عن ديار الإسلام والمسلمين إلا بقتل النساء والأطفال غير المقاتلين، فإنه يجوز قتلهم للضرورة العسكرية، حيث أخرج الإمام البخاري « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُلَّ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ يَبْتَغُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيَّتِهِمْ، قَالَ ﷺ « هُمْ مِنْهُمْ .. » (٣).

(١) موطأ مالك ج ٣ ص ٢٩١، كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ط: دار إحياء التراث العربي - مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) انظر شرح السير الكبير ج ٤ ص ١٤١٥ مرجع سابق. - السيرة النبوية لابن هشام القسم الثاني ص ٤٥٨ الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ج ٣ ص ١٠٩٧ كتاب الجهاد والسير، باب أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان والذرياء.

وجاء في شرح الحديث أن المراد بـ " يبيتون " أى يغار عليهم ليلاً بحيث لا يعرف رجل من امرأة فيصاب من نسايتهم وذرايرهم بالقتل والجرح، فأخبر النبي ﷺ السائل بأنهم - أى النساء والذراير وهم الأطفال والولدان الذكور والإناث - من أهل الدار من المشركين^(١)، وليس المراد إباحة قتلهم بطريق القصد إليهم، بل المراد إذا لم يمكن قتل مقاتلين إلا بقتل النساء والذراير منهم جاز قتل هؤلاء، وإلا فلا يقصد النساء والأطفال مع القدرة على توقي ذلك^(٢).

ولكن ما العمل لو قام الأعداء باتخاذ النساء والأطفال دروعاً بشرية وكيف يتم التعامل مع هذا الوضع؟ بعبارة أخرى كيف يتم التعامل شرعاً مع حالة جعل الأعداء النساء والأطفال ومن يمتنع قتلهم شرعاً أمام جيشهم أو في ثكناتهم العسكرية وحول تجمعات جنودهم ليكن بمثابة الترس حتى يمتنع المسلمون عن قتالهم؟.

اختلف الفقهاء في هذه المسألة، فذهب الحنفية^(٣) والحنابلة^(٤) إلى جواز رميهم مطلقاً سواء كان ذلك للضرورة الحربية أولاً، لأن في ذلك

(١) د/ عبد الكريم زيدان المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية ج٤؛ مرجع سابق ص ٤٣٦.

(٢) د/ عبد الكريم زيدان. مرجع سابق ص ٤٣٦.

(٣) انظر المبسوط لشمس الدين السرخسي ج ٥ ص ٣٠ - ٥١ دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الثانية، وانظر فتح القدير لكمال الدين بن الهمام ج ٤ ص ٢٨٨ وما بعدها مطبعة مصطفى محمد بمصر.

(٤) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ ص ٤٠٢ - ٤٠٣ مرجع سابق.

تحمل الضرر الخاص وهو قتل النساء والأطفال في سبيل دفع الضرر العام وهو الدفاع عن الإسلام.

واستدلوا بأن النبي ﷺ رما أهل الطائف بالمنجنيق ومعهم النساء والصبيان^(١).

وذهب المالكية إلى عدم جواز رمي الأعداء إذا تترسوا بالنساء والصبيان إلا أن يخاف من تركهم على المسلمين فيقاتلون في هذه الحالة وإن اتقوا بهم^(٢).

وذهب الشافعية إلى جواز رمي الأعداء في حالة التترس بالنساء والأطفال إذا دعت إليه الضرورة العسكرية مع توقيهم للنساء والأطفال قدر المستطاع^(٣).

ومن خلال النظر في أقوال السادة فقهاء الشريعة الإسلامية نرى أنه من الأرجح عدم جواز توجيه العمليات العسكرية إلى مواقع العدو في حالة اتخاذهم الدروع البشرية من النساء والأطفال والمدنيين عموماً إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة عسكرية ملحه وفي حدود الضرورة وبشرط المعاملة بالمثل.

(١) شرح السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني إملاء السرخسي ج٤ تحقيق عبد العزيز أحمد مطبعة شركة الإعلانات الشرقية ١٩٧١م ص١٤٦٨.

(٢) قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقيه لابن جزى المالكي ص١٥٣ شركة الطباعة الفنية المتحدة. القاهرة. مكتبة عالم الفكر الطبعة الأولى ١٩٧٥م.

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله للرملي ج٨ ص٦٥ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الأخيرة ١٣٨٦هـ

المبحث الثاني

قتل النساء المقاتلات والأطفال المقاتلين

تحدثنا في المبحث السابق عن حكم قتل النساء غير المقاتلات والأطفال غير المقاتلين ورأينا كيف غضب رسول الله ﷺ عندما شاهد جثة امرأة في إحدى الغزوات، حيث أخرج أبو داود في سننه عن رباح بن ربيع قال « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسُ مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ فَبَعَثَ رَجُلًا فَقَالَ: انْظُرْ عَلَامَ اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ، فَجَاءَ فَقَالَ: عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلٍ، فَقَالَ ﷺ مَا كَانَتْ هَذِهِ لِنَقَاتِلَ »^(١)

وفي هذا الحديث دليل على أن المرأة إذا قاتلت قتلت والعلة في تحريم قتلها أنها لا تقايل فإذا قاتلت دل على جواز قتلها.. وكذلك الحكم فيمن هم في حكم المرأة أي ليسوا من أهل القتال كالطفل والشيخ الفاني لا يقتلون لأنهم لا يقاتلون، فإن قاتلوا قتلوا^(٢). وحكمة ذلك أنه يفترض في المرأة الرقة وعدم القدرة على القتال... لذا لا تحارب بحسب الأصل، وإذا خالفت المرأة هذه القاعدة فقد انتفت حكمة عدم قتلها، ولا يجوز تركها تقتل دون أن تقتل^(٣).

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد، باب في قتل النساء، ج ٢ ص ٦٠ حديث رقم ٢٦٦٩.

(٢) د/ عبد الكريم زيدان. المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم مرجع سابق ج ٤ ص ٤٣٥.

(٣) أ.د/ جعفر عبد السلام. القانون الدولي الأنساني في الإسلام. مجلة الشريعة والقانون

ويفترض في الأطفال ضعف بنيتهم وعدم قدرتهم على خوض غمار الحرب فإذا قاتلوا قتلوا.

لذلك اتفق السادة فقهاء الشريعة الإسلامية على جواز قتل المقاتلين من نساء العدو وأطفالهم طالما قاتل هؤلاء بالفعل، وكذلك إذا قاتلوا من حيث المعنى، وفي هذا يقول الإمام الكاساني:

"ولو قاتل واحد منهم قتل، وكذا لو حرض على القتال، أو دل على عورات المسلمين، أو كان الكفرة ينتفعون برأيه، أو كان مطاعاً، وإن كان امرأة أو صغيراً؛ لوجود القتال من حيث المعنى، والأصل فيه أن كل من كان من أهل القتال يحل قتله، سواء قاتل أو لم يقاتل، وكل من لم يكن من أهل القتال لا يحل قتله إلا إذا قاتل حقيقة أو معنى بالرأي والطاعة والتحريض، وأشباه ذلك"^(١).

والأدلة على ذلك كثيرة منها:

١- قوله تعالى { وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ } والنساء والأطفال متى قاتلوا جاز قتلهم لعموم النص.

٢- قتل رسول الله ﷺ امرأة من بنى قريظة اسمها بناته لأنها ألقت الرحي على خالد بن سويد فقتلته وكان ذلك بأمر من زوجها^(٢).

^(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاساني ج ٧ ص ١٠١ دار الكتاب العربي بيروت.

^(٢) السرخسي شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني مرجع سابق ج ٤ ص ١٤٢٠.

٣- قتل زيد بن حارثة أم قرفة لأنها كانت تعرض على قتال رسول الله ﷺ وأنها جهزت ثلاثين راكباً من ولدها، ثم قالت سيروا حتى تدخلوا المدينة تقتلوا محمداً، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: اللهم أذقها ثكلهم فقتلها زيد بن حارثة وبعث بدرعها إلى النبي ﷺ^(١).

٤- رأى رسول الله ﷺ امرأة مقتولة يوم حنين فقال: ألم أنه عن قتل النساء؟ من صاحبها؟ فقال رجل يا رسول الله أردفتها خلفي، فلما رأته الهزيمة فينا أهوت إلى قائم سيفي لتقتلني فقتلتها^(٢)، فلم ينكر النبي ﷺ قتلها، فدل على جواز قتل من قاتلت أو حاولت القتل.

فالروايات السابقة تؤكد الحكم الذي دلت عليه الآية الكريمة ومفاده جواز قتل المقاتلة رجالاً كانوا أو نساءً أو أطفالاً إذا باشروا القتال حقيقة أو معنى.

(١) السرخسي شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني مرجع سابق ج ٤ ص ١٤١٩.

(٢) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني ج ٤ ص ١١٤ تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل. نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

خاتمة الباب الثاني

تحدثنا في هذا الباب عن القواعد المتعلقة بمنع قتل وتعذيب النساء والأطفال في القانون الدولي العام وشرعية الإسلام.

وقد رأينا أن أحكام القانون الدولي الإنساني تؤكد على وجوب احترام المدنيين خاصة النساء والأطفال وحمايتهم من القتل والتعذيب والاغتصاب والإكراه على الدعارة أو أية صورة من صور خدش الحياء.

وبمقارنة ما جاء به القانون الدولي الإنساني من أحكام تحمي المدنيين والنساء والأطفال بأحكام شرعية الإسلام. نجد أنه لا يوجد اختلاف بين أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني بشأن حماية المدنيين والنساء والأطفال إذ كليهما يحمي هؤلاء من القتل والتعذيب ومن إجبارهم على النزوح ومن كافة الأعمال التي تتنافى مع مبادئ الإنسانية فمنذ أربعة عشر قرناً من الزمان حرمت الشريعة الإسلامية قتل النساء والأطفال وكبار السن ورجال الدين وأصحاب المهن وغيرهم ممن لا يشتركون في الأعمال العسكرية، كما حرمت التعذيب والتمثيل بالجثث، ودعت إلى التمسك بالرحمة والفضيلة في الحروب وبهذا تكون الشريعة الإسلامية لها السبق في إقرار المبادئ العامة لمنع قتل وتعذيب النساء والأطفال والتي نادى بها القانون الدولي الإنساني في القرن العشرين.

الباب الثالث

القواعد المتعلقة بحماية الأسرى والمعتقلين من النساء والأطفال

في القانون الدولي العام وشريعة الإسلام

تتعرض النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة للاعتقال أو الأسر، وغالباً ما يكون هذا الاعتقال أو الأسر في ظروف أسوأ من ظروف اعتقال وأسرى الرجال والبالغين، وينص القانون الدولي الإنساني على وجوب معاملة المعتقلين وأسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات والأحوال، منذ وقوعهم في الاعتقال أو الأسر وحتى الإفراج عنهم وعودتهم إلى ديارهم وأوطانهم، كذلك كفلت الشريعة الإسلامية حماية المعتقلين والأسرى بشكل يفوق ما هو مقرر في القانون الدولي الإنساني، كما يتضح ذلك من خلال تناولنا لهذا الموضوع في فصلين.

أولهما: نتحدث فيه عن القواعد المتعلقة بحماية المعتقلين والأسرى من النساء والأطفال في القانون الدولي العام.

وثانيهما: نتحدث فيه عن نفس القواعد في شريعة الإسلام، ثم نختتم الباب بخاتمة نضع فيها تلك القواعد بين القانون الدولي العام وشريعة الإسلام.

الفصل الأول

القواعد المتعلقة بحماية المعتقلين والأسرى من النساء والأطفال

في القانون الدولي العام

المبحث الأول

القواعد المتعلقة بحماية المعتقلين من النساء والأطفال

في القانون الدولي العام

تتعرض النساء والأطفال للاعتقال نتيجة للنزاعات المسلحة وغالباً ما يكون احتجازهم في ظروف أسوأ من ظروف اعتقال الرجال والبالغين ويرجع ذلك في المقام الأول إلى كون أغلبية المحتجزين من الرجال وقلة السجون وأماكن الاحتجاز المخصصة للنساء وحدهن^(١).

ومن هنا تودع النساء في كثير من الحالات في سجون الرجال، ونظراً لكونهن أقل عدداً فإن القسم الذي يخصص لهن يكون عادة أصغر الأقسام، ويفتقر غالباً إلى مرافق صحية كافية.

يضاف إلى ذلك أن النساء المحتجزات غالباً ما يؤرقهن هم آخر هو الحرص على رفاهة أطفالهم، سواء لأن الأطفال الصغار محتجزون معهن وينشأون في ظروف صعبة، أو لأنهن بعيدات عن أطفالهن ولا يعلمن من الذي يقوم بتربيتهم وكيف، وحتى حين يكون فرد من الأسرة قد تولى مسئولية رعاية الأطفال، فإن هذا الانفصال القهري قد يكون شديد

(١) انظر شارلوت ليندسي المرأة والحرب، مرجع سابق ص ٤٤ بتصرف.

الوظأة على المرأة، ولذا أ أيضاً احتياجات خاصة يجدن مشقة في توفيرها لهن أثناء الاحتجاز فغالباً ما تواجه النساء والفتيات في سجون الطمث مشكلات في الحصول على الحماية الصحية المناسبة والوصول بانتظام إلى المرافق الصحية وتدبير الملابس المناسبة للحفاظ على صحتهن وكرامتهن أثناء فترة الطمث.

وكثيراً ما يكون الرجال والنساء على السواء عرضة لسوء المعاملة بما في ذلك العنف الجنسي أثناء الاحتجاز^(١).

وقد كفل القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للنساء والأطفال المعتقلين أثناء النزاعات المسلحة، وفي هذا الصدد تشير المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م الخاصة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة^(٢)، إلى ضرورة توجيه العناية نحو المعاملة الخاصة الواجبة للنساء المعتقلات والأطفال المعتقلين، من حيث تقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية، ومن حيث حجز النساء في أماكن منفصلة عن الرجال. وأشارت المادة ٨٢ إلى ضرورة جمع أفراد العائلة الواحدة وبخاصة الوالدان والأطفال معاً في معتقل واحد طوال مدة الاعتقال... مع ضرورة توفير التسهيلات اللازمة لهم للمعيشة في حياة عائلية.

وتنص المادة ٨٩ من الاتفاقية على وجوب تلقي النساء المعتقلات - خاصة الحوامل والمرضعات - والأطفال المعتقلين أغذية إضافية تتناسب مع احتياجات أجسامهم.

(^١) شارلوت ليندسي المرأة والجرب، مرجع سابق ص ٤٤، ٤٥.

(٢) انظر موسوعة القانون الدولي الإنساني لوائل أنور بندق، دار الفكر الجامعي الإسكندرية.

وقد نص البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧م الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م في المادة ٧٦ على وجوب أن تكون النساء موضع احترام خاص، وأن يتمتعن بالحماية ولاسيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة، وضد أية صورة أخرى من صور خدش الحياء، مع إعطاء الأولوية القصوى لمثل قضايا أولات الأحمال وأمهات صغار الأطفال اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن المقبوض عليهن أو المحتجزات أو المعتقلات لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح. مع تجنب قدر المستطاع إصدار حكم بالإعدام على أولات الأحمال أو أمهات صغار الأطفال اللواتي يعتمد عليهن أطفالهن بسبب جريمة تتعلق بالنزاع المسلح، ولا يجوز أن ينفذ حكم الإعدام على مثل هؤلاء النسوة. وتناولت المادة ٧٧ من نفس البروتوكول نفس الحماية للأطفال المعتقلين^(١).

والقاعدة العامة هي أن الاعتقال إجراء استثنائياً وبالتالي فإن النساء المعتقلات والأطفال، المعتقلين يجب أن يطلق سراحهم فور انقضاء الأسباب التي دعت إلى اعتقالهم، وفي هذا الخصوص تنص المادة ١٣٢ من الاتفاقية الرابعة على أن " كل شخص معتقل - بما في ذلك النساء والأطفال - يجب أن يطلق سراحه فور زوال الأسباب التي دعت إلى اعتقاله، كما أنه يجب على أطراف النزاع أن تعمل حتى أثناء الأعمال العدائية على عقد اتفاقيات للإفراج عن فئات معينة من المعتقلين أو عودتهم إلى أوطانهم ومنازلهم وبخاصة الأطفال والحوامل وأمهات الرضع.."^(٢).

(١) انظر عمرو جمعة، منظومة حقوق الإنسان في مائة عام. مكتبة الأسرة. مهرجان القراءة

لجميع ٢٠٠٤م. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣م ص ٣٨٩.

(٢) انظر عمرو جمعة المرجع السابق ص ٣٢٠.

المبحث الثاني

القواعد المتعلقة بحماية الأسرى من النساء والأطفال

في القانون الدولي العام

لما كانت ظاهرة الأسر ملازمة للحروب قديمها وحديثها وتعتبر هذه الظاهرة من المشاكل المزمّنة في نطاق القانون الدولي، وتكاد لا تخلو حرب من الحروب دون أن تخلف وراءها هذه المشكلة كأثر من آثارها، بل وفي بعض الأحيان تتقدم مشكلة أسرى الحرب عما عداها من مشاكل أخرى عند النظر إلى الآثار المتخلفة عن الحرب^(١)، لذا كفل القانون الدولي الإنساني حماية الأسرى منذ وقوعهم في الأثر وحتى الإفراج عنهم وعودتهم إلى ديارهم وأوطانهم^(٢). وأصبح من حق النساء اللاتي شاركن في الأعمال الحربية كمقاتلات والأطفال الذين شاركوا في الأعمال الحربية كمقاتلين، أن يتمتعوا عند وقوعهم في قبضة العدو بنفس الحماية المكفولة للأسرى من الرجال والبالغين وتستفيد النساء والأطفال في هذه الحالة من القواعد العامة الواردة في القانون الدولي الإنساني بشأن حماية الأسرى ومعاملتهم، كما أنه نظراً للطبيعة الفسيولوجية للنساء ولصغر سن الأطفال فإن لهم معاملة وحماية خاصة في حالة وقوعهم في الأسر، كما يتضح ذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

(١) أ.د/ عبد الواحد محمد يوسف الفار أسرى الحرب رسالة دكتوراه ص ٦٨ كلية الحقوق جامعة عين الشمس ١٩٧٣ م.

(٢) انظر أ.د/ عبد الغنى محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي والشرعية الإسلامية ضمن أبحاث دراسات في القانون الدولي. مرجع سابق ص ٢٧٤.

المطلب الأول

الحماية العامة المقررة للنساء والأطفال كأسرى حرب

من وجهة نظر القانون الدولي لا يعتبر أسير الحرب بأى حال من الأحوال خاضعاً لسلطة الجنود الذين وقع في أسرهم ولا لسلطة الأفراد المدنيين الذين قبضوا عليه، وإنما يعتبر خاضعاً لسلطة الدولة التى يتبعها من وقع في أيديهم هذا الأسير، ويتعين على هذه الدولة أن تحترم الأسرى الخاضعين لسلطتها وتوفر لهم الحماية والمعاملة الإنسانية، إذ أن الأسر لا يعتبر عقوبة أو انتقاماً ولكنه مجرد وسيلة لمنع الأسير من أن يكون في موضع يمكنه من إحداث الأذى، وأية إجراءات صارمة تتعدى هذا الغرض تعتبر غير ضرورية.

وخلال فترة الأسر فإن الأسير يتمتع ببعض الحقوق والضمانات التي جرى عليها العرف أو التي جاءت بها اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م والخاصة بحماية أسرى الحرب، وفي ذات الوقت يلتزم ببعض الواجبات ويتحمل مسئولية الخروج عليها^(١).

وتعتبر الامتيازات والضمانات الواردة في اتفاقية أسرى الحرب من أهم الإنجازات الدولية لتدعيم حقوق الأسرى والمحافظة على كرامتهم الإنسانية، وفي ذات الوقت فإن تقرير مثل هذه الحقوق والامتيازات في معاهدة جماعية يمثل بحق - كما ذهب إلى ذلك بعض الفقه الدولي - علامة من علامات التقدم الإنساني في هذا المضمار.

(١) أ.د/ عبد الواحد محمد الفار. أسرى الحرب مرجع سابق ص ١٧٩.

وباستعراض ما نصت عليه الاتفاقية من حقوق و ضمانات أساسيه للأشخاص الذين تحميهم، يتضح أنها تتفق ونظرة المجتمع الدولي للأسر الحربى كما عبرت عنه محكمة نورمبرج بقولها: ^(١)

" أن الأسر الحربى ليس انتقاماً أو عقاباً وإنما هو مجرد اعتقال تحفظى غرضه الوحيد منع الأسير من العودة إلى المساهمة فى القتال".

وقد جاءت لاتفاقية معبرة عن هذا المعنى، حيث كفلت حماية الأسرى منذ وقوعهم فى الأسر وحتى الإفراج عنهم وعودتهم إلى ديارهم وأوطانهم، ونوضح كل ذلك فيما يلى: ^(٢)

أولاً: الحماية المقررة للأسير عند ابتداء الأسر.

القاعدة العامة فى ميادين القتال هو تأمين حياة المقاتلين الذين استسلموا للعدو وألقوا السلاح وكفوا عن المقاومة، وهذه القاعدة استقرت منذ زمن بعيد فى العرف الدولى وقننتها المادة ٢٣ من لائحة الحرب البرية لسنة ١٩٠٧م.

وعلى هذا يحظر على الطرف المحارب أن يجهز على أفراد العدو الغير قادرين على القتال بسبب جرحهم أو مرضهم أو رفعهم الراية البيضاء كإشارة على التسليم وإلقاء السلاح والكف عن المقاومة، وفي هذه الحالة يجوز تفتيش هؤلاء الأسرى بقصد انتزاع ما قد يكون معهم من

(١) أ.د/ عبد الواحد محمد الفار. أسرى الحرب مرجع سابق ص ٢٠٥.

(٢) أ.د/ عبد الغنى محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية. مرجع سابق ص ٢٧٤ وما بعدها.

أسلحة أو خرائط أو وثائق عسكرية أو أية معدات أو مهمات عسكرية فيما عدا مهمات الوقاية^(١).

ويتعين على الدولة الأسيرة - كما نصت على ذلك المادة ١٨ من الاتفاقية - أن تزود الأسير بوثائق تحقيق الشخصية ولا يجوز تجريده من شارات رتبته ونياشينه وجنسيته، وكذلك الأشياء التي لها قيمة شخصية أو تذكارية.

وعلى الدولة الأسيرة - كما قصت بذلك المادة ١٩ من الاتفاقية - أن ترحل الأسرى في أسرع وقت ممكن إلى معسكرات تقع في مناطق تكون بعيدة بعداً كافياً عن منطقة القتال لحماية الأسرى من خطر العمليات العسكرية وأن يراعى في نقلهم أن يتم بطريقة إنسانية كما نصت على ذلك المادة ٢٠ من الاتفاقية مع ضرورة تزويدهم بكميات كافية من ماء الشرب والطعام والملابس والرعاية الطبية اللازمة^(٢).

وقد نصت الاتفاقية في المادة ١٧ منها بأنه يجب على الأسير أن يجيب على أسئلة معينة أيا كانت رتبته وهي المتعلقة باسمه بالكامل ورتبته العسكرية وتاريخ ميلاده ورقمه بالجيش أو الفرقة أو رقمه الشخصي أو المسلسل، وإذا امتنع عن الإجابة فإنه يجوز حرمانه من بعض المزايا الممنوحة لرتبته العسكرية أو لوضعه، ولا يجوز للدولة الأسيرة أن تلجأ إلى التعذيب البدن أو المعنوي أو أى نوع من أنواع الإكراه لحمل الأسير على الإدلاء بمعلومات أيا كان نوعها.

(١) أ.د/ عبد الواحد محمد الفار أسرى الحرب رسالة دكتوراه مرجع سابق ص ٢٠٧، ٢٠٨.

(٢) أ/ عمرو جمعة، منظومة حقوق الإنسان في مادة عام مرجع سابق ص ٢٠٦، ٢٠٧.

ثانياً: الحماية المقررة للأسير أثناء الأسر^(١):

١ - الحق في المعاملة الإنسانية واحترام الشخصية والشرف.

نصت المادة ١٣ من الاتفاقية على وجوب معاملة الأسير معاملة إنسانية في جميع الأوقات والحالات، وحظرت أى إجراء ينتج عنه موت الأسير أو يعرض صحته للخطر. وأوجببت المادة ١٤ على الدولة الأسيرة أن تكفل للأسرى الاحترام اللازم لأشخاصهم ولشرفهم ولأهليتهم المدنية التى كانت لهم عند وقوعهم في الأسر.

٢ - حق الأسير في الرعاية الصحية.

تلتزم الدولة الأسيرة بأن تتخذ كافة الاحتياطات والتدابير اللازمة للمحافظة على نظافة الأسرى داخل المعسكرات المخصصة لهم، وبصفة خاصة يجب أن تتوافر لهم دورات المياه والاحتفاظ بها دائماً في حالة نظيفة لمنع انتشار الأمراض الوبائية، ويجب أن يتوافر في كل معسكر عيادة طبية مناسبة ليتمكن الأسرى من التردد عليها للعلاج مع تحمل الدولة الأسيرة لنفقات العلاج ويجب إجراء فحص طبي دوري للأسرى مرة على الأقل كل شهر وذلك لمراقبة حالتهم الصحية العامة ومدى خلوهم من الأمراض المعدية أو الوبائية^(٢).

٣ - حق الأسيرة في ممارسة شعائهم الدينية ونشاطهم الذهنى والبدنى.

تفرض اتفاقية جنيف الثالثة على الدولة الأسيرة أن تترك للأسرى حرية ممارسة شعائهم الدينية في إطار مراعاة النظام الذى تضعه السلطات العسكرية وعليها أن نعد أماكن لهذا الغرض.

(١) أ.د/ عبد الغنى محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة. مرجع سابق ص ٢٧٦.

(٢) أ.د/ عبد الواحد الفار. أسرى الحرب مرجع سابق ص ٢١٧، ٢١٨.

وأما فيما يتعلق بالنشاط الذهني والبدني فإن المادة ٣٨ من الاتفاقية تلزم الدولة الأسيرة باحترام الاهتمامات الفردية للأسرى بشأن أوجه النشاط الثقافي والتسلية، وأن تتيح لهم الأماكن والأدوات اللازمة لذلك.

٤- حق الأسرى في الإعاشة.

يشتمل حق الأسرى في الإعاشة على حقهم في الإيواء والغذاء والكساء^(١).

أما الحق في الإيواء، فإنه يجب أن تتوفر في أماكن إيواء الأسرى الشروط الملائمة والمماثلة لتلك الخاصة بمعسكرات قوات الدولة الأسيرة في نفس المنطقة.

وأما الحق في الغذاء، فيجب أن تكون وجبات الغذاء الأساسية كافية في كميتها وقيمتها الغذائية، ويراعى أن تكون من النوع الذي اعتاد عليه الأسرى في بلادهم، وأن يزود الأسرى الذين يؤدون أعمالاً أغذية إضافية.

وأما فيما يتعلق بالحق في الكساء، فيجب أن يزود الأسرى بكميات كافية من الملابس الملائمة لجو الأقليم المقيمين فيه، ويجب أن يسمح لهم بارتداء ملابسهم العسكرية وعلامات رتبهم ونياشينهم وقد نصت على ذلك المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧.

٥- حق الأسرى في الاتصال بالخارج.

تسمح القواعد الدولية لأسير الحرب، بمجرد وقوعه في الأسر أو في خلال مدة لا تزيد عن أسبوع منذ وصوله إلى معسكر الأسر، أو حتى

(١) د. عبد الغنى محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة. مرجع سابق ص ٢٧٧.

معسكر الانتقال، وكذلك في حالة مرضه أو نقله إلى مستشفى أو معسكر آخر^(١).

بأن يكتب مباشرة إلى عائلته من جهة (إلى الوكالة المركزية لأسرى الحرب أو وكالة البحث عن الأسرى والمنقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر من جهة أخرى، بطاقة تشبه إلى حد كبير النموذج المرفق بالاتفاقية، ليحظر أقاربه بأسره وعنوانه وحالته الصحية، وتسمى هذه البطاقة (بطاقة الأسر) ويجب أن تقوم الدولة الآسرة بإرسال هذه البطاقة بأسرع وقت ممكن ولا يجوز أن تؤخر إرسالها بأي حال من الأحوال. كما يسمح للأسر بتلقي الطرود على الأخص التي تحوى مواد غذائية أو طبية أو ملابس أو نشرات دينية أو تعليمية، مما قد يكون ملائماً لاحتياجات الأسرى ويدخل ضمن ذلك الكتب والأدوات العلمية وأوراق الامتحانات... وكافة المهمات التي تتيح للأسرى مواصلة دراساتهم وتنمية جهودهم الثقافية وقدراتهم العلمية كما نصت على ذلك المواد ٧٠، ٧١، ٧٢ من الاتفاقية.

(١) أ.د/ عبد الواحد الفار. أسرى الحرب مرجع سابق ص ٢٢١.

المطلب الثاني

الحماية الخاصة المقررة للأسرى من النساء والأطفال

أولاً: الحماية الخاصة للنساء الأسيرات

فضلاً عن الحماية العامة المقررة لأسرى الحرب بصفة عامة تشمل الرجال والنساء التي تحدثنا عنها في المطلب السابق، تتمتع النساء بحماية خاصة تستند إلى:

المبدأ الذي تقرره المادة ١٤ في فقرتها الثانية، من اتفاقية أسرى الحرب^(١) والذي يقضى بأن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن، وأن يلقين معاملة لا تقل ملائمة عن المعاملة التي يلقيها الرجال.

والمبدأ الذي تقرره المادة ٢٥ والذي يقضى بأن تخصص مضاجع منفصلة للنساء الأسيرات في جميع المعسكرات التي تقيم فيها أسيرات حرب مع أسرى من الرجال في الوقت نفسه.

والمبدأ الذي تقرره المادة ٢٩ والذي يقضى بتخصيص مرافق صحية منفصلة للنساء في أي معسكرات توجد فيها أسيرات حرب.

والمبدأ الذي تقرره المادة ٨٨ والذي يقضى بعدم الحكم على أسيرات الحرب بعقوبة أشد، وعدم معاملتهن أثناء تنفيذ العقوبة معاملة أشد

(١) شارلوت ليندسي. المرأة والجرب، مرجع سابق ص ٤٦.

مما يطبق بالنسبة للمخالفات المماثلة على النساء اللاتي يتبعن القوات المسلحة بالدولة الحاجزة.

والمبدأ الذي تقرره المادتين ٩٧، ١٠٨ من الاتفاقية والمادة ٧٥ فقرة ٥ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف والذي يقضى باحتجاز أسيرات الحرب اللاتي يقضين عقوبات تأديبية أو قضائية في أماكن منفصلة عن أماكن الرجال وبأن يوكل الإشراف المباشر عليهن إلى النساء، والذي يقضى كذلك - في حالة أسر الأسر - بأن يوفر لها قدر الإمكان كوحدات عائلية مأوى واحد.

والمبدأ الذي تقرره الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين والمادة ٧٦ فقرة أولى من البروتوكول الأول الخاص بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة، والذي يقضى بأن تكون النساء موضع احترام خاص من أي اعتداء على شرفهن، وأن يتمتعن بالحماية ولاسيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة وضد أية صورة أخرى من صور خدش الحياء.

والمبدأ الذي تقرره المادتين ٣٨، ٨٩ من الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين والذي يفرد حماية خاصة للنساء الحوامل وأمهات صغار الأطفال من حيث انتفاعهن من أية معاملة تفضيلية يعامل بها رعايا الدولة المعنية. وبأن تصرف للحوامل والمرضعات أغذية إضافية تتناسب مع احتياجاتهم الفسيولوجية.

والمبدأ الذي تقرره الفقرة الثانية من المادة ٧٦ من البروتوكول الأول والذي يقضى بأن تعطى الأولوية القصوى لنظر قضايا أولات

الأحمال وأمهات صغار الأطفال اللواتى يعتمد عليهن أطفالهن المقبوض عليهم أو المحتجزات أو المعتقلات لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح.

ثانياً: الحماية الخاصة للأسرى من الأطفال.

"حدثنا في الباب الأول من هذا البحث عن موقف القانون الدولي الإنسانى من تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة ورأينا ان القانون الدولي الإنسانى يحظر تجنيد الأطفال وبالتالي يحظر مشاركتهم في النزاعات المسلحة. حيث نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من البروتوكول الأول على أنه يجب على أطراف النزاع اتخاذ كافة التدابير المستطاعة التى تكفل عدم اشتراك الأطفال الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشرة في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، وعلى هذه الأطراف بوجه خاص أن تمتنع عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة.."

وعلى الرغم من هذا الحظر فإنه في الواقع العملي لا زالت هناك بعض الدول والجماعات المسلحة تخالف هذا الحظر وتزج بالأطفال في الحروب والنزاعات المسلحة.

وتمشياً مع هذا الواقع المرير فإن الأطفال المقاتلين الذين يقعون في قبضة الخصم عن طريق الأسر يكون لهم نفس الحماية العامة التى يتمتع بها أسرى الحرب بوجه عام، وفضلاً عن ذلك كفل القانون الدولي الإنسانى لهؤلاء الأطفال حماية خاصة، حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ من البروتوكول الأول على أنه " إذا حدث في حالات استثنائية ورغم أحكام الفقرة الثانية، أن اشترك الأطفال ممن لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشر في الأعمال العدائية بصورة مباشرة ووقعوا في قبضة

الخصم، فإنهم يظلون مستفيدين من الحماية الخاصة التي تكفلها هذه المادة سواء كانوا أم لم يكونوا أسرى حرب".

ومن خلال مطالعة نص المادة ٧٧ بفقرتيها الثانية والثالثة من البروتوكول الأول نجد أن مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة محظورة، ولكن إذا حدث خروج على هذا الحظر وجب العمل على ضمان الحماية القانونية لهم في حالة أسرهم، ذلك أنه لا يوجد مانع سني للتمتع بوضع أسير الحرب، فالسن ما هو إلا عامل يبرر معاملتهم معاملة أفضل، فالأطفال المشاركون في النزاعات المسلحة لا يجب إدانتهم لمجرد أنهم حملوا السلاح ولا يتحملون أية مسؤولية نتيجة مشاركتهم في الأعمال العدائية نظراً لأن حظر مشاركتهم المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٧٧ من البروتوكول الأول يخص أطراف النزاع وليس الأطفال فالمسؤولية في مثل هذه المخالفة للقانون تقع على عاتق الطرف المشارك في النزاع الذي جند هؤلاء الأطفال^(١).

انتهاء الأسر في القانون الدولي:

يعتبر القانون الدولي الإنساني حالة الأسر ظرفاً مؤقتاً ينتهي بانتهاء العمليات الحربية وربما قبل ذلك في بعض الحالات، وعلى أية حال تنتهي حالة الأسر بأحد الأسباب الآتية:

^(١) د/ماهر جميل أبو خوات. الحماية الدولية لحقوق الطفل. مرجع سابق ص ٢٨٥، وانظر

ماريا تيرزا دوتلى. الأطفال المقاتلون الأسرى. المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ١٥

السنة الثالثة سبتمبر أكتوبر ١٩٩٠م ص ٤٠٢.

١- هروب الأسير ونجاحه في مغادرة إقليم الدولة الأسيرة: حيث نصت المادة ٩١ من اتفاقية جنيف بشأن أسرى الحرب على أنه " يعتبر هروب أسير الحرب ناجحاً في الحالات التالية:

- إذا لحق بالقوات المسلحة للدولة التي يتبعها الأسير.

- إذا غادر الأراضي الواقعة تحت سلطة الدولة الحائزة أو دولة حليفه لها.

- إذا انضم إلى سفينة ترفع علم الدولة التي يتبعها أو علم دولة حليفة لها في المياه الإقليمية للدولة الحائزة.

- أسرى الحرب الذين ينجحون في الهروب بمفهوم هذه المادة ويقعون في الأسر مرة أخرى لا يعرضون لأية عقوبة بسبب هروبهم السابق..^(١)

٢- الإفراج عن الأسير بشرط إعطاء تعهد: حيث نصت المادة ٢١ من اتفاقية أسرى الحرب بأنه " يجوز إطلاق حرية أسرى الحرب بصورة جزئية أو كلية مقابل وعد أو تعهد منهم بقدر ما تسمح بذلك قوانين الدولة التي يتبعونها...، ولا يرغم أى أسير على قبول إطلاق سراحه مقابل، وعد أو تعهد "^(٢).

معنى ذلك أن الدولة الأسيرة تقوم بإخلاء سبيل الأسير في أى وقت سواء بعد توقف العمليات الحربية أو قبل ذلك بشرط أن يوقع الأسير على

^(١) د/ عامر الزمالي. الفئات المحمية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني. منشور ضمن دراسات في القانون الدولي الإنساني ص ١٢٠.

^(٢) انظر موسوعة القانون الدولي الإنساني لوانل أنور بندق. مرجع سابق وانظر منظومة حقوق الإنسان في مائة عام لعمره جمعة مرجع سابق ص ٢٠٧.

تعهد كتابي أو يعطى لها كلمة شرف بعدم العودة للقتال ضدها مرة أخرى بعد إطلاق سراحه^(١).

٣- إعادة الأسير لوطنه لأسباب صحية:

من الأسباب التي تنتهي حالة الأسر ما نصت عليه اتفاقية أسرى الحرب في المادة ١٠٩ منها، بالتزام الدول أطراف النزاع بأن تعيد الأسرى إلى بلادهم، حتى ولو كان ذلك قبل توقف العمليات الحربية، وذلك في حالة أصابتهم بجراح أو أمراض خطيرة.

وقد تضمنت المادة ١١٠ من الاتفاقية توضيحاً للمقصود بالجراح أو الأمراض

الخطيرة، ونصت على بيان الأسرى الذين يجب إعادتهم إلى بلادهم لأسباب صحية، على أن تسرى ما أشارت إليه هذه المادة في حالة عدم وجود اتفاقات خاصة معقودة بين أطراف النزاع لتحديد هذه الحالات. ٤- وفاة الأسير:

تعتبر وفاة الأسير أحد الأسباب التي يترتب عليها انتهاء حالة الأسر، وبمعنى آخر انتهاء المركز القانوني الذي كان قائماً أثناء فترة الأسر^(٢).

(١) انظر أ.د/ على صادق أبو هيف. القانون الدولي العام منشأة المعارف بالإسكندرية ص ٧١٧.

(٢) أ.د/ عبد الواحد الفار. أسرى الحرب مرجع سابق ص ٣٦٧.

وعلى الدولة الأسيرة أن تقدم لمركز الاستعلام المركزي شهادة بوفاة الأسير - وفقاً للنموذج الملحق بالاتفاقية - أو تقدم له كشوفاً موقعاً عليها من ضابط مسئول موضحاً بها أسماء أسرى الحرب المتوفين، ويتعين أن تشمل شهادة الوفاة أو كشوف أسماء المتوفين كافة البيانات اللازمة للتعرف على شخصية الأسير المتوفى من واقع البطاقة الشخصية التي يحملها، مع إيضاح سبب الوفاة ومكان وتاريخ حدوثها، والمكان الذي تم فيه دفن الجثة، وجميع التفاصيل التي يمكن معها تمييز المقابر عن بعضها.

وعلى الدولة الأسيرة أن تتأكد من أن أسرى الحرب الذين توفوا في الأسر قد دفنوا بالاحترام الواجب، وإذا أمكن طبقاً لشعائر دينهم... مع ضرورة دفن الأسرى المتوفون في مقابر فردية باستثناء الحالات التي تستدعي فيها ظروف قهرية استخدام مقابر جماعية. كما نصت على ذلك المادة ١٢٠ من الاتفاقية.

٥- تبادل الأسرى:

يعتبر تبادل الأسرى وسيلة من الوسائل التي جرى عليها العرف بين الدول لإنهاء حالة الأسر^(١)، ولم تنص اتفاقية جنيف الثالثة لسنة ١٩٤٩م على نظام تبادل الأسرى، وإنما جرى العرف على أن تبادل الأسرى وسيلة من وسائل إنهاء الأسر، سواء كان ذلك أثناء سير المعارك العسكرية أو بعد توقفها، ويتم ذلك عن طريق إبرام اتفاقات تتضمن مبادلة عدد من الأسرى بعد مماثل من الطرف الآخر ومن نفس الرتب العسكرية.

(١) أ.د/ عبد الواحد الفار. أسرى الحرب مرجع سابق ص ٣٦٩.

ولما كان نظام تبادل الأسرى لم تنظمه اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب فإنه يترك لتقدير الدول المحاربة بحيث من حقها أن تأخذ به أولاً تأخذ، ولكن إذا ما أبرمت الأطراف المتحاربة اتفاقاً لتبادل الأسرى فإن هذا الاتفاق شأنه شأن أى اتفاق دولي آخر يخضع للأحكام العامة في القانون الدولي بشأن المعاهدات^(١).

٦- الإفراج النهائي عن الأسرى عند انتهاء الأعمال العدائية:

يعتبر الإفراج عن الأسرى وإعادتهم إلى أوطانهم بعد توقف العمليات الحربية هو النهاية العادية لحالة الأسر، حيث يترتب على انتهاء حالة الحرب التزام الدول المتحاربة بالإفراج عما تحت يدها من أسرى وإعادتهم إلى وطنهم دون إبطاء وبقوة القانون ودون أى إجراء آخر^(٢).

وهذا ما نصت عليه المادة ١١٨ من اتفاقية جنيف لأسرى الحرب بأنه " يجب الإفراج عن الأسرى وإعادتهم إلى وطنهم دون إبطاء عقب توقف العمليات الحربية الفعلية "

وهذا الالتزام غير مشروط بأن يكون انتهاء حالة الحرب قد تم بطريقة معينة، فيكفى أن تنتهى حالة الحرب بأى وسيلة كانت، سواء بتوقيع معاهدة صلح أو عودة العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة بعد توقف العمليات الحربية الفعلية توفيقاً دائماً ولو لم يتم عقد اتفاقية صلح.

(١) أ.د/ عبد الغنى محمود، القانون الدولي العام. دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثانية

٢٠٠٢م - ٢٠٠٣م، ص ٥٤٢، ٥٤٣ وانظر لسيادة القانون الدولي الإنساني.

دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية. مرجع سابق ص ٩٦.

(٢) أ.د/ عبد الواحد الفار. أسرى الحرب مرجع سابق ص ٣٧٠، ٣٩٠.

الفصل الثاني

القواعد المتعلقة بحماية الأسرى من النساء والأطفال

في شريعة الإسلام

تحدثنا في الفصل الأول عن قواعد القانون الدولي الحامية لأسرى الحرب من النساء والأطفال، ووجدنا أن هناك قواعد عامة لحماية الأسرى بوجه عام - رجال ونساء وأطفال، وقواعد خاصة لحماية الأسرى من النساء والأطفال، وأما عن القواعد الحامية لأسرى الحرب من النساء والأطفال في الشريعة الإسلامية، فإنه في بداية انتشار الإسلام لم يكن هناك حكم للأسرى لأنه لم يكن هناك حرب، والرسول ﷺ كان يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة ولما أودى في سبيل دعوته أمر الله المسلمين بالدفاع عن أنفسهم^(١)، فقال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾^(٢) ولما بدأ القتال بين المسلمين والكفار ترتب على ذلك وقوع أسرى - رجال ونساء وشيوخ وأطفال - من الأعداء المحاربين الذين أظهروا العداوة للإسلام وصمموا على محاربته بالفعل.

وقد كفل الإسلام حماية عامة لأسرى الحرب بوجه عام، وحماية خاصة لأسرى الحرب من النساء والأطفال، وهذا ما نتحدث عنه في المبحثين التاليين:

(١) د/ عبد السلام ابن الحسن الأذغري. حكم الأسرى في الإسلام ومقارنته بالقانون الدولي العام. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. الرباط. المغرب. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ -

١٩٨٥م ص ٨٥.

(٢) سورة الحج آية: ٣٩ ومن الآية: ٤٠.

المبحث الأول

الحماية العامة لأسرى الحرب في الشريعة الإسلامية

رأينا في القانون الدولي أن أسرى الحرب يعتبرون تحت سلطة دولة العدو لا تحت سلطة الأفراد أو الواحدات العسكرية التي أسرتهم، وبالتالي تلتزم هذه الدولة بحماية هؤلاء الأسرى.

وقد أكد الإسلام على المبدأ المذكور أعلاه وذلك قبل تقنينه بقرون عديدة، حيث نص الفقهاء على أنه يحرم قتل الأسير من طرف الأشخاص وأن الحكم النهائي هو لإمام المسلمين وما إمام المسلمين إلا الدولة نفسها أى أن حماية الأسير مكفولة من طرف رئيس الدولة الإسلامية وهذه ضمانه كبرى لأسرى الحرب ^(١).

معنى ذلك أنه بمجرد الأسر لا يجوز للمقاتلين المسلمين قتل الأسير لأنه حينئذ يكون تحت سلطان الدولة الإسلامية ^(٢).

وقد قال ابن قدامة " ومن أسر أسيراً لم يكن له قتله حتى يأتى به الإمام فيرى فيه رأيه لأنه إذا صار أسيراً فالخيرة فيه إلى الإمام... فإن امتنع الأسير أن ينقاد معه فله إكراهه بالضرب وغيره فإن لم يمكنه إكراهه قتله وإن خافه أو خاف هربه فله قتله أيضاً ^(٣) "

(١) د/ عبد السلام ابن الحسن الأدغيري. حكم الأسرى في الإسلام ومقارنته بالقانون الدولي العام. مرجع سابق ص ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) د/ أحمد أبو الوفا. كتاب الأعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام ج ١٠ الحرب في الشريعة الإسلامية مرجع سابق ص ٢٣٣.

(٣) المغنى والشرح الكبير ج ١٠ مرجع سابق ص ٤٠٣، ٤٠٤.

وقد ذكر ابن الجوزي ما رواه سالم عن أبيه قال: بعث النبي رسول الله ﷺ خالد

بن الوليد إلى بني جذيمة، فدعاهم إلى الإسلام فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا. فجعلوا يقولون صباناً، صباناً. فجعل خالد يقتل منهم ويأسر، ودفع إلى كل رجل من أسيريه أسيراً، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل من أسيريه، فقلت والله لا أقتل أسيري، ولا يقتل رجل من أصحابي أسيريه، حتى قدمنا على النبي رسول الله ﷺ فذكرناه، ذلك له فرجع النبي ﷺ يده فقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد». مرتين^(١).

الحماية المقررة للأسير أثناء الأسر:

كفل الإسلام للأسير معاملة طيبة بعيدة عن غضب وشطط المقاتلين في لحظات يكون الغضب والشطط ملء القلب يغلى فيه الدم، ولذلك ألجم الإسلام هذا الغضب بالزام المسلم بإكرام الأسارى تمشياً مع أخص خصائص المسلم وهي الرحمة في وقت تكون الرحمة أشد ما تكون بالنسبة لطلبها^(٢). لذلك يقول الله تعالى ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾^(٣) ويقول الرسول الكريم ﷺ " استوصوا بالأسارى خيراً"^(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، ج ٤، ص ١٥٧٧ حديث رقم ٤٠٨٤.

(٢) د/ أحمد أبو الوفا. النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية مرجع سابق ص ١٧٩.

(٣) سورة الإنسان آية: ٨.

(٤) المعجم الكبير للطبراني. مسند من يعرف بالكنى من أصحاب رسول الله ﷺ ممن لم ينقل إلينا اسمه، باب أبو عزيز بن عمير بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي =

ولقد وضعت الشريعة الإسلامية عدداً من المبادئ لحماية الأسرى أثناء الأسر والتي يتعين على البلدان الإسلامية أتباعها والتقيّد بها تتمثل في الآتي:

١ - معاملة الأسير معاملة إنسانية.

من مفاخر الإسلام الكبرى أنه إذا وقع بعض جنود العدو أسرى بأيدي المسلمين وجبت معاملتهم معاملة إنسانية، وقد جاء في كتب الفقه " ولو عجز الأسير عن المشي لم يجب قتله لأنه لا يدرى ما حكم الإمام فيه " أى يحرم على الجندي أن يتصرف فيه بالقتل لكونه عجز عن المشي بل يجب عليه أن يحافظ على حياته ويعامله حسب قدرته حتى يسلمه إلى الإمام الذى له الحق وحده في التصرف فيه حسب الشريعة الإسلامية وجاء في المبسوط للسرخسى " لا يحل للمسلمين قتلهم - الأسرى - بدون رأي الإمام لأن فيه افتياتاً على رأيه إلا أن يخاف الأسير فتنة نفسه فحينئذ له أن يقتله ... وليس لغير من أسره ذلك لحديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال " لا يتعاطى أحدكم أسير صاحبه فيقتله " (١).

فالأسر جوز له الشرع الدفاع عن نفسه فقط تجاه الأسير ويحرم عليه قتله دون هذه الصفة، أما غيره من الجنود فلا يجوز لهم قتله بحجة الدفاع عن النفس، فهذه الحجة خاصة بالأسر وهذه ضمانته كبرى للأسرى

- أخو مصعب بن عمير له حديث في غزوة بدر في ذكر الأسارى ج ٢٢، ص ٣٩٣ حديث رقم ٩٧٧. ط: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ - ١٩٨٣، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

(١) المبسوط لشمس الدين السرخسى ج ١٠ المجلد الخامس. دار المعرفة بيروت ١٤٠٦ هـ -

من الانتقام^(١) بالإضافة إلى ذلك حرمت الشريعة الإسلامية بتر الأعضاء لأسرى الحرب ولكنها أجازته في من لا يحمل صفة أسير حرب أي أجازته على المجرمين من أفرادها الذين ينطبق عليهم القانون الإسلامي الجنائي^(٢) قال تعالى { إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ }^(٣).

وهؤلاء طبق عليهم البتر وغيره لأنهم عثوا في الأرض فساداً وأزعجوا أمن السكان وهم بالطبع ليسوا أسرى حرب.

أما أسرى الحرب من الذين خرجوا على الإمام والذين نسميهم أسرى أهل البغي فلا يجوز بتر أعضاء منهم ولا يجهز على جريحهم^(٤).

وقد حرّم الإسلام إجراء التجارب الطبية على الأسرى لأن فيها تغييراً لخلق الله وقد عد الله ذلك من أعمال الشيطان قال تعالى { وَقَالَ لَاتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيًّا مَفْرُوضًا (١١٨) وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ وَلَأَمَئَّتُهُمْ وَلَأَمَرَّتُهُمْ فَلْيَكُنْ أَذَانُ الْأَنْعَامِ وَلَأَمَرَّتُهُمْ فَلْيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا }^(٥).

(١) د/ عبد السلام ابن الحسن الأدغيري. حكم الأسرى في الإسلام. مرجع سابق ص ٣٠٣.

(٢) د/ عبد السلام ابن الحسن الأدغيري. حكم الأسرى في الإسلام. مرجع سابق ص ٣٠٤.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٣٣.

(٤) انظر لتشريع الجنائي الإسلامي لعبد القادر عودة ج ٢ ص ٦٩٠ وما بعدها. الطبعة الثالثة

١٩٧٧م دار التراث للطبع والنشر القاهرة.

(٥) سورة النساء آية: ١١٨ ومن الآية: ١١٩.

وفي التجارب الطبية على الأسير اعتداء كبير والله يقول ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(١) وفيها فساد والله يقول ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٢) وفيها تمثيل وذلك منهى عنه.

ولا يجوز تعذيب الأسير بحال، والدليل على عدم جواز تعذيب الأسير ما كان يوم بدر، فقد أسر المسلمون غلاماً وأخذوا يسألونه عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ. فَيَقُولُ لَهُمْ مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ وَلَكِنْ أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ. فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ ضَرَبُوهُ مَعَ أَنَّهُ الصَّدَقَ لِيَكْرَهُوهُ فَيَقُولُ: هَذَا أَبُو سُفْيَانَ. فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ تَرَكُوهُ مَعَ أَنَّهُ يَكْذِبُ، وَكَرَرُوا ذَلِكَ مَعَهُ وَالرَّسُولُ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي فَلَمَّا انْتَهَى مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ لَهُمْ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَقَكُمْ وَتَتْرَكُوهُ إِذَا كَذَبَكُمْ»^(٣).

وأخيراً فإن الشريعة الإسلامية احترمت الأسرى في أشخاصهم حيث حرمت على الجندي المسلم أن يسب أسيره أو ينقص من شرفه أو يعامله معاملة سيئة بل يعامله معاملة إنسانية دون عنف أو إيذاء أو احتقار.

(١) سورة المائدة من الآية: ٨٧.

(٢) سورة القصص آية: ٧٧

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجهاد والسير، باب غزوة بدر ج ٣ ص ١٤٠٣.

٢- حق الأسرى في الرعاية الصحية.

اهتم الإسلام اهتماماً كبيراً بنظافة جسم الإنسان وما يتعلق به... وقد ظهر لنا هذا الاهتمام جلياً في تشريعاته السامية المتمثلة في الوضوء والغسل وطلب غسل الفم والأسنان وغسل اليدين قبل الأكل وبعده وغسل الثياب وتطهيرها.

فالإسلام دعا إلى طهارة الثوب والمكان والجسم ورفع الحدث الأصغر والأكبر وجعل كل ذلك شرطاً لصحة الصلاة^(١) قال تعالى {وَبَايَكَ فَطَهَّرْ}^(٢) وقال تعالى {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ}^(٣).

كما اشترطت الطهارة لصحة الطواف بالبيت الحرام لأن فيه مناجاة لله أيضاً

قال تعالى {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ}^(٤) ومع ذلك فهي تنزيل الأقدار وتحدد النشاط ومن المعروف أن الإنسان معرض يومياً في أجزاء مختلفة من جسده للتلوث وقد يعلق بهذه الأجزاء من الميكروبات

(١) د/ عبد الفتاح حسيني الشيخ اهتمام الإسلام بالماء والنظافة. مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة العدد الثاني شوال ١٤٠٦هـ - يونيو ١٩٨٦م ص ٧، ٨.

(٢) سورة المدثر آية: ٤.

(٣) سورة المائدة من الآية: ٦.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٢٢٢.

والجراثيم ما يفتك به إذا لم يتخلص منها، لذلك طلب الإسلام من المسلم إزالة كل مستقذر علق به^(١).

من هذا يتبين أن الإسلام قد حتم على المسلم أن يكون نظيفاً بديلاً خالياً من الأقدار والأوساخ والنجاسة، حيث قال النبي ﷺ « الطُّهُورُ شَطْرُ الإِيمَانِ »^(٢).

ولقد كانت الإرشادات النبوية واضحة جلية في العلاج والوقاية. حيث جاء فيها الأمر بالتداوى، كما جاء فيها التحذير من العدوى، والأمر بعزل المرضى عن الأصحاء.

وعلى هذا فالواجب الديني يلزم الدولة الإسلامية التي تكون طرفاً في حرب ينتج عنها وقوع بعض الأسرى تحت يدها من الأعداء، باتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة لضمان النظافة والصحة في معسكرات الأسرى ولمنع الأمراض الوبائية.

والواجب الديني أيضاً يلزم الدولة الإسلامية أن تعمل ما في وسعها لتوفر للأسرى الدواء والمرافق العلاجية المناسبة في حالة إصابتهم بأمراض، أما إذا كانت الأمراض معدية فالواجب أيضاً هو أن يعزل المرضى عن غيرهم، حتى لا يصاب الكل وتنتشر الأمراض، فتعم الجميع ولا يقتصر المرض على أسرى الحرب^(٣).

^(١) د/ عبد الفتاح حسيني الشيخ. اهتمام الإسلام بالماء والنظافة مرجع سابق ص ١٦.

^(٢) أخرمه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، ج ١ ص ٢٠٣، حديث رقم ٢٢٣.

^(٣) د/ عبد السلام ابن الحسن الأدغيري. حكم الأسرى في الإسلام. مرجع سابق ص ٣٢١.

٣- حق الأسرى في ممارسة شعائرهم الدينية:

لقد كفل الإسلام للإنسان الحرية الكاملة فيما يعتقد، سواء اعتنق الإسلام أم اعتنق العقائد الأخرى، وهذا قبل دخوله الإسلام طواعية واختيار. قال تعالى { لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }^(١) وقال تعالى { فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ }^(٢).

ولو أراد الله تعالى للناس أن يؤمنوا بعقيدة معينة لفعل ذلك قال تعالى { وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً }^(٣).

وأن حرية العقيدة تستلزم حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية فالإسلام كفل حرية العبادة المسلم واعتبر ذلك حقاً من حقوقه الأساسية التي خلق الإنسان من أجلها، كما كفل هذا الحق لأهل الديانات الأخرى فجعل لهم حرية العبادة دون أن يكون هناك انتقاد أو تحرش بهم، وبناء على ذلك فلهم الحق في ممارسة طقوسهم الدينية ولا يجوز للمسلم أن يعتدي على هذا الحق فيسئ إليه ومما يدل على ذلك:^(٤)

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٦.

(٢) الكهف من الآية: ٢٩.

(٣) سورة هود من الآية: ١١٨.

(٤) د/ محمد حسن أبو يحيى. حقوق المرأة في الإسلام والقانون الدولي. ضمن أبحاث المؤتمر العلمي العالمي حول حقوق المرأة والطفل في ظل التشريعات الوضعية والدولية والسماوية. كلية القانون جامعة اليرموك إربد الأردن ١٦ - ١٧ تموز يوليو ٢٠٠١ م ص ١٨، ١٩.

- العهد الذى كتبه عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأهل إيلياء - القدس - وقد تضمن إعطاء الأمان لأهل القدس على أنفسهم وأموالهم وصلبانهم وكنائسهم^(١).

- معاهدة عمرو بن العاص رضي الله عنه مع أقباط مصر بعد فتحها ومما جاء فيها: أن عمرو بن العاص أقر بأنه أعطى النصارى عهداً على أن يقولوا في كنائسهم ما بدا لهم ولا يحملهم مالا طاقة لهم به، وأنه يخلو بينهم وبين أحكامهم^(٢).

وعلى هذا فالدولة ملزمة بكفالة الحرية التامة لأسرى الحرب في ممارسة شعائهم الدينية في أماكن معينة، وملزمة أيضاً بتمكينهم من حضور الاجتماعات الدينية الخاصة بعقائدهم ما دام ذلك لا يثير مشاكل للدولة الإسلامية، وملزمة بإتيان من يقوم مقام رجل الدين إذا لم يكن هناك من يقوم بتأدية الشعائر الدينية بشرط أن يقبله الأسرى أما إذا لم يوجد رجل الدين الذى يعرف الشعائر الدينية، فالدولة الإسلامية عليها أن تحضر لهم من هو عالم بدينهم ويعرف لغتهم، وهذا ما ثبت تاريخياً فالإسلام كان يحترم الأديان وأهلها، والواقع يشهد بذلك فاليهودية والنصرانية منتشرتان في جميع بلاد الإسلام ولهم رجال الدين يقومون بشعائهم على طور الأزمان ولا نجد العكس^(٣).

(١) تاريخ الطبرى، تاريخ الرسل لابن جرير الطبرى ج ٣ ص ٦٠٧ - ٦٠٩ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية. دار المعارف بمصر.

(٢) تاريخ الطبرى ج ٤ ص ١٠٤ - ١٠٨ مرجع سابق.

(٣) د/ عبد السلام ابن الحسن الأدغري. حكم الأسرى في الإسلام. مرجع سابق ص ٣٢٨.

٤- حق الأسرى في الإعاشة:

من عظمة الإسلام أنه رغم وقوع الأسير في الأسر فإنه لا يجوز أن يجتمع عليه " ذل الأسر وذنك العيش فيه " لذا اهتم الإسلام - قبل القانون الدولي الإنساني بثلاثة عشر قرناً - بتوفير الحاجات الضرورية - كالطعام والماء والكساء - اللازمة لإعاشة الأسرى في أطار قول الله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(١).

فإذا وقع بعض جنود العدو أسرى لدى الدولة الإسلامية وجبت معاملتهم بالحسنى، فقد وقع ثمامة بن أثال أسيراً بأيدي المسلمين فجاءوا به إلى النبي ﷺ فقال لهم " أحسنوا إيساره " وقال ﷺ " اجمعوا ما عندكم من طعام فابعثوا به إليه " وكانوا يقدمون إليه لبناً من ناقة رسول الله ﷺ، وقد عرض عليه رسول الله ﷺ الإسلام فأبى، ثم أطلق النبي ﷺ سبيله من غير فداء وقد أسلم فيما بعد^(٢).

وقد حدث أنه حينما أقبل أسارى بدر فرقهم الرسول ﷺ بين أصحابه وقال: استَوْصُوا بِالْأَسَارَى خَيْرًا، وقال أبو عزيز وَكُنْتُ فِي نَفَرٍ رَهْطٍ مِنَ الْأَنْصَارِ حِينَ أَقْبَلُوا بِي مِنْ بَدْرٍ، فَكَأَنُوكَ إِذَا قَدَّمُوا غَدَاءَهُمْ وَعَشَاءَهُمْ خَصُونِي بِالْخُبْزِ وَأَكَلُوا التَّمْرَ لَوْصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُمْ بِنَا، ما تقع في يد

(١) سورة الإسراء آية: ٧٠.

(٢) السيرة النبوية لابن هشام القسم الثاني ج ٤ ص ٦٣٨ - ٦٣٩. مرجع سابق.

رجل منهم كسرة خبز إلا نفحنى بها، قال: فاستحى فأردها على أحدهم
فيردها على ما يمسها " (١)

فالشرعة الإسلامية جعلت الطعام والشراب حق للأسير ووصف
من أوصاف.

المؤمن الحق، لقول الله تعالى {وَيُطْعَمُونَ عَلَىٰ حَبِّ مَسْكِينًا
وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (٨) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا} (٢)

وهذه من الوصايا العامة التي يجب على المسلمين التقيد بها في كل
زمان ومكان: وقد قال أحد الأسرى لرسول الله ﷺ: يا محمد يا محمد فأتاه
فقال ما شأنك فقال إني جائع فأطعمني وظمآن فاسقني قال هذه حاجتك (٣).

وقد اهتم المسلمون بهذا الهدى النبوي تجاه أسرى الحرب فما هو
صلاح الدين الأيوبي يعامل أسرى الصليبيون بأن كان يطلق سراحهم
عندما كان لا يجد ما يطعمهم به، فلما عادما لقتاله فلم يندم على معاملتهم

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج ٢٢ ص ٣٩٣ حديث رقم ٩٧٧ ط: مكتبة العلوم
والحكم - الموصل الطبعة الثانية، ١٤٠٤ - ١٩٨٣ تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي
وذكره الهيتمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٦ ص ١١٥ حديث رقم ١٠٠٠٧ ط:
دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ وقال الهيتمي: رواه الطبراني في الصغير والكبير
وإسناده حسن. وانظر أيضاً حياة الصحابة لمحمد يوسف الكاندهلوى ج ٢ ص ٣٣٧. دار
المعرفة بيروت

(٢) سورة الإنسان الآية: ٨، من الآية: ٩.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب النذر باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك
العبد ج ٣ ص ١٢٦٢ حديث رقم ١٦٤١.

بل قال قولته المشهورة (خير لنا أن نقتلهم في المعركة من أن نقتلهم جوعاً أو نذبحهم رهم لا حول لهم ولا قوة في أيدينا أسرى عاجزين)^(١)

وهذا دليل واضح على أن الشريعة الإسلامية جعلت الطعام والشراب حق لأسرى الحرب، وقد طبق المسلمون تطبيقاً رائعاً الآية الكريمة {وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّ مِسْكِينٍ وَيَتِيمٍ وَأَسِيرٍ} ولم يقصروا ذلك على مجرد الطعام وإنما مدوه إلى كل الحاجات الضرورية للأسرى واللازمة للحفاظ على تكاملهم الجسدي وسلامتهم الصحية^(٢) والتي تشمل بالإضافة إلى ذلك حق أسرى الحرب في الكساء والذي يعتبر واجب شرعي وجزء من النظام العام الإسلامي^(٣)، ودليل ذلك الحديث الذي جاء في صحيح البخاري في "باب الكسوة للأسارى" عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ أَتَى بِأَسَارَى، وَأَتَى بِأَنْعَاسٍ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ثَوْبٌ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ قَمِيصًا فَوَجَدُوا قَمِيصَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَقْدُرُ عَلَيْهِ، فَكَسَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِيَّاهُ^(٤).

وهذا أيضاً دليل واضح على أن الإسلام يحمي الأسير ويحافظ على كرامته وستر عورته وحمايته من حر الصيف وبرد الشتاء.

(١) د/ أحمد أبو الوفا كتاب الأعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام الجزء العاشر. الحرب في الشريعة الإسلامية مرجع سابق ص ٢٣٩.

(٢) المرجع السابق ص ١٢٠٨.

(٣) د/ رجب عبد المنعم متولي. الحماية الدولية للمقاتلين أثناء النزاعات الدولية المسلحة دراسة مقارنة فيما بين أحكام شريعة الإسلام وقواعد القانون الدولي العام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م دار النهضة العربية. القاهرة ص ١٦٦.

(٤) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير، باب كسوة للأسارى، ج ٣ ص ١٠٩٥، حديث رقم

٥- حق الأسرى في الاتصال بأهلهم وأقاربهم:

مجمل ما جاء عن هذا الحق في القانون الدولي هو تسهيل الاتصال على أسرى الحرب حتى يمكن لهم أن يطمئنوا ذويهم على صحتهم وحياتهم وسعشتهم وما يطلبونه منهم إن كانوا في حاجة إلى شيء أو إرسال شيء من عندهم إلى عائلاتهم، وحتى يمكن لأسير الحرب أن يستأنف حياته من جديد أو دراسته وثقافته العلمية أو الفنية، والإسلام لا يمنع اتصال الأسرى بأسرهم وأقاربهم للاطمئنان عليهم، لأن ذلك هو الذي يتفق مع روح الإسلام وقيامه على الرحمة والكرامة الإنسانية والفضيلة والأخوة الإنسانية وغيرها من القيم والمبادئ السامية، وطالما أن هذه الأمور لا تجلب على الدولة الإسلامية أي ضرر ولكن من حق الدولة الإسلامية أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على أمنها عند تبادل الرسائل والطرود بين الأسرى وذويهم، حتى لا يكون في رسائلهم ما يؤدي إلى إفشاء سر من أسرار الدولة الإسلامية^(١).

(١) د/ عبد الغنى محمود، حماية ضحايا المنازعات المسلحة في القانون الدولي والشريعة

المبحث الثاني

الحماية الخاصة لأسرى الحرب من النساء والأطفال

في الشريعة الإسلامية

فضلاً عن الحماية العامة المقررة لأسرى الحرب بصفة عامة تشمل الرجال والنساء والأطفال - في الشريعة الإسلامية والتي تحدثنا عنها في المبحث السابق، تتمتع النساء والأطفال بحماية خاصة عند وقوعهن في الأسر تتمثل في الآتي:

أولاً: اتفق فقهاء الشريعة الإسلامية على أنه لا يجوز قتل نساء العدو وأطفالهم إذا وقعوا في أسر المسلمين، نقل ابن حزم هذا الإجماع فقال واتفقوا أنه لا يقتل منهم من كان صغيراً أو امرأة يعنى السبي^(١)، وقد استدلوا لرأيهم بالأدلة التي سبق ذكرها عند الحديث عن حكم قتل نساء أهل الحرب أثناء القتال، فإذا كان الشرع قد منع قتلهن قبل الأسر لانعدام علة القتل فيهن، فإن منع قتلهن بعد الأسر وصيرورتهن في قبضة المسلمين أولى وأكبر^(٢).

(١) ابن حزم. مراتب الإجماع ص ٢٠١ دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

(٢) د/ علي محمد الصوا. الأحكام الشرعية المتعلقة بوقاية النساء والأطفال زمن الحرب.

مرجع سابق ص ٣١.

ثانياً: حافظ الإسلام على احترام شرف الأسرى وصون كرامتهم ويتضح ذلك في حمايته للمرأة التي تقع في الأسر ومحافظة على شرفها ومن ذلك تحريم وطء المرأة المسبية قبل أن تلد أو تحيض^(١).

ويتضح مدى حرص الإسلام على شرف المرأة المسبية فيما رواه الإمام أحمد: عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ " لما قسم سَبَايَا بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَقَعَتْ جُوَيْرِيَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ فِي السَّهْمِ السَّيِّئِ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الشَّمَّاسِ أَوْ لِابْنِ عَمٍّ لَهُ فَكَاتَبَتْهُ عَلَى نَفْسِهَا وَكَانَتْ امْرَأَةً حُلْوَةً مُلَاحَةً، لَا يَرَاهَا أَحَدٌ إِلَّا أَخَذَتْ بِنَفْسِهِ فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَعِينُهُ فِي كِتَابَتِهَا - قَالَتْ - فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُهَا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي فَكَرِهْتُهَا وَعَرَفْتُ أَنَّهُ سِيرَى مِنْهَا مَا رَأَيْتُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا إِنِّي جُوَيْرِيَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ضِرَارٍ سَيِّدِ قَوْمِي، وَقَدْ أَصَابَنِي مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْكَ فَوَقَعْتُ فِي السَّهْمِ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الشَّمَّاسِ أَوْ لِابْنِ عَمٍّ لَهُ فَكَاتَبْتُهُ عَلَى نَفْسِي فَجِئْتُكَ أَسْتَعِينُكَ عَلَى كِتَابَتِي، قَالَ « فَهَلْ لَكَ فِي خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ ». قَالَتْ وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ « أَقْضِي كِتَابَتَكَ وَأَتَزَوَّجُكَ ». قَالَتْ نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ قَدْ فَعَلْتُ. قَالَتْ وَخَرَجَ الْخَبَرُ إِلَى النَّاسِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ جُوَيْرِيَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ. فَقَالَ النَّاسُ أَصْهَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلُوا مَا بَأْيَدِيهِمْ. قَالَتْ فَلَقَدْ أَعْتَقَ بِتَزْوِيجِهِ إِيَّاهَا مِائَةَ أَهْلِ بَيْتِ مَنْ بَنَى الْمُصْطَلِقِ فَمَا أَغْلَمُ امْرَأَةً كَانَتْ أَعْظَمَ بَرَكَهَ عَلَى قَوْمِهَا مِنْهَا^(٢).

ثالثاً: المحافظة على وحدة الأسرة. يلاحظ أن الشريعة الإسلامية لم تقتصر على الجانب المادي للأسرى فقط بل وفرت لهم أيضاً الجانب

(١) د/ عبد الغنى محمود. حماية ضحايا النزاعات المسلحة. مرجع سابق ص ٢٨٠.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٥٧ ص ٢٢٩ حديث رقم ٢٧١٢٠ باب: حديث السيدة

عائشة رضي الله عنها.

المعنوي حيث أجمع الفقهاء على أنه لا يفرق في السبايا بين الأم وولدها الصغير وإن رضيت الأم بذلك لما فيه من الإضرار بالولد، لأن المرأة قد ترضى بما فيه ضررها ثم يتغير قلبها بعد ذلك فتندم^(١)، وذلك لقوله ﷺ (لا يفرق بين الوالدة وولدها)^(٢).

أما إذا أكبر الطفل فالبعض أجاز التفريق والبعض الآخر حرم التفريق بين الوالدة وولدها مطلقاً سواء كان كبيراً بالغاً أو طفلاً صغيراً كذلك لا يفرق بين الولد الصغير وولده ولا بينه وبين جدته أو جده لأن الجد كالأب والجدة كالأم، كذلك لا يفرق بين أخوين ولا بين أختين^(٣).

انتهاء الأسر في الشريعة الإسلامية:

توجد عدة طرق ينتهي بها الأسر في الشريعة الإسلامية واتباع طريقة دون غيرها أمر يتوقف على مقتضى الحال والمصلحة العامة الإسلامية.

ولذلك أسند فقهاء الشريعة الإسلامية أمر الأسرى للإمام يفعل بهم ما يشاء كما يراه أفضل لمصلحة المسلمين فمتى رأى المصلحة في أي من هذه الطرق تعين عليه الأخذ بها، وإلا جاز العدول عنها عند انتفاء المصلحة لذلك يقول الإمام الخطابي إن اختيار الإمام يكون ضابطه كونه

(١) المغنى والشرح الكبير. مرجع سابق ج ١٠ ص ٤٦٧ وما بعدها.

(٢) مجمع الزوائد كتاب البيوع، باب النهي عن التفريق بين المماليك في البيع، ج ٤ ص ١٩٣

ط: دار الفكر، بيروت - ١٤١٢ هـ.

(٣) المغنى والشرح الكبير مرجع سابق ص ٤٦٧، ٤٧٠.

أصلح ومن أمر الدين وإعزاز الإسلام أوقع^(١) ويقول الإمام الماوردي إن اختيار الإمام يكون على وجه الأحوط الأصلح^(٢) وعلى أية حال تتمثل طرق انتهاء الأسر في الشريعة الإسلامية في الطرق الآتية:

- ١- هروب الأسير ونجاحه في مغادرة إقليم الدولة الإسلامية فإذا قام الأسير بالهرب من أسرهِ ولجأ إلى دولته أو دولة أخرى فتنتهي حالة الأسر بسبب خارج عن إرادة الدولة الإسلامية الأسيرة.
- ٢- إمكانية إطلاق سراح الأسير بمقتضى عهد منه بعدم القتال مرة أخرى.

ورد بخصوص هذه الطريقة في السنة النبوية أمران:

الأمر الأول: إمكانية الإفراج عن الأسير بناء على وعد منه بعدم قتال العدو: من ذلك ما حدث حينما أخذ المشركون حذيفة وأباه فاخذوا عليهم أن لا يقاتلوه يوم بدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " فوالهم ونستعين الله عليهم^(٣) .

(١) الإمام الخطابي معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود. المكتبة العلمية بيروت ١ ١٤هـ - ١٩٨١م ج ٢ ص ٢٨٩.

(٢) الماوردي الأحكام السلطانية والولايات الدينية ص ١٥ وما بعدها ط: www.al-islam.com.

(٣) مسند الإمام أحمد ج ٥ ص ٣٩٧ حديث رقم ٢٣٤٢٠ ط: مؤسسة قرطبة - القاهرة والأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرناؤوط عليها، قال شعيب الأرناؤوط عن هذا الحديث حديث صحيح وهذا إسناد ضعيف لإبهام الراوي عن حذيفة.

وقد رأى البعض أن ذلك يقتضى أمران^(١).

الأول: أن على الأسير الذي يتم الإفراج عنه تحت شرط واجب الوفاء بما وافق عليه، لأن الوفاء بالعهد من الأمور التى يجب احترامها في شريعة الإسلام لقول الله تعالى ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾^(٢).

الثانى: ان على الحاكم أو رئيس الدولة أو القائد العام للجيش ألا يرغم الشخص المعنى على الخروج عما اشترطه عليه الأعداء، وذلك مثلاً بتكليفه بالقيام بأعمال عسكرية، وإنما عليه واجب صرفه وعدم إلزامه بذلك.

الأمر الثانى: أن الأسير الذي يخالف عهده يستحق أقصى عقوبة.

من ذلك إنه لما أسر أبو عزة الجمحى الشاعر ببدر فشكا عائلة وفقراً فمنَّ عليه النبي ﷺ وأطلقه بغير فداء، ثم ظفر به في أحد فقال: مَنْ عَلَى وَذَكَرَ فَقراً وعائلة فقال: لا تمسح عارضيك بمكة تقول: سخرت بمحمد مرتين وأمر به فقتل، وقال النبي ﷺ حينئذ " لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين "^(٣).

(١) د/ أحمد أبو الوفا النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية مرجع سابق ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) سورة الإسراء من الآية: ٣٤.

(٣) صحيح البخاري كتاب الأدب باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ج ٥ ص ٢٢٧١ حديث رقم ٥٧٨٢.

وهذه الوسيلة من وسائل انتهاء الأسر مقتضاها إطلاق سراح الأسرى بشرط أن يتعهدوا بعدم الرجوع إلى محاربة من منّ عليهم، وهذا المن يعد من مصلحة الأسرى فالأسرى يكونون تحت رحمة المنتصر، فإذا منّ عليهم وأطلق سراحهم مقابل عدم الرجوع إلى ما كانوا يقومون به من قبل ضده، فإن ذلك يعتبر من الأخلاق الجيدة لأنه بدون مقابل، والأسرى هنا ملزمون بما التزموا به.

ونظراً لأن هذا الشرط هو من الأعراف الجيدة في الحكم على الأسرى قبل الإسلام، فإن الإسلام أبقى على هذا الشرط واحتضنه إلى أحكامه الشرعية الأخرى المطبقة على أسرى الحرب^(١).

٣- إطلاق سراح الأسير بمجرد إعلان إسلامه.

٤- وفاة الأسير. كذلك أيضاً تعتبر وفاة الأسير أحد الأسباب التي تنتهي بها حالة الأسر.

٥- المن على الأسرى. المن على الأسرى في اصطلاح الفقهاء إطلاق سراح الأسير وإخلاء سبيله وإعادته إلى بلده بغير شئ يؤخذ منه.

ودليل ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَنتَحِثُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾^(٢)

(١) د/ عبد السلام ابن الحسن الأديري. حكم الأسرى في الإسلام. مرجع سابق ص ٢٥٥.

(٢) سورة محمد آية: ٤.

وقد حكم به الرسول الكريم في كثير من غزواته، إذ حكم به في غزوة بدر الكبرى حيث منّ على أبي العاص، وحكم بالعفو على يهود بني قينقاع ولم يقتلهم، وعفا عن سبعين من المشركين في غزوة الحديبية جاءوا يريدون البطش بالمسلمين، وعفا عن ستة آلاف ما بين رجال ونساء وأطفال من أسرى هوازن إثر غزوة حنين بعد استشفاع رؤسائهم برسول الله^(١).

وعفا ﷺ عن ثمامة بن أثال سيد أهل اليمامة لما جاءت به خيل رسول الله ﷺ وربط بسارية من سواري المسجد فأطلقه رسول الله دون مقابل بعد محاورة دارت بينهما وبالرغم من أن الرجل قال للرسول: اطلب ما شئت من المال فإن النبي ﷺ لم يلتفت إلى ذلك فمنّ عليه وأطلق سراحه^(٢).

وقد منّ الرسول عليه الصلاة والسلام على مشركي مكة عند فتحها عندما سألوا ماذا أنت فاعل بنا حيث قال عليه الصلاة والسلام: اذهبوا فأنتم الطلقاء^(٣).

(١) انظر السيرة النبوية لابن هشام ص ٤٧ وما بعدها وص ٤٣٧ وما بعدها وانظر البداية والنهاية لابن كثير ج ٣ ص ٣١٣ وج ٤ ص ٢٩٢ وما بعدها وص ٣٢٢ وما بعدها وانظر أيضاً الفقه الإسلامي وأدلته لوهبه الزحيلي ج ٨ ص ٥٩١٧ دار الفكر دمشق دار الفكر بيروت الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٢ ص ٨٧ وما بعدها وص ١١٣ - ١٤٣. دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ١١٨ حديث رقم ١٨٠٥٥.

وهكذا فالمن والعفو هما الوصفان اللذان كان الرسول ﷺ يطبقهما في جميع غزواته على أسرى الحرب ولا يخرج عليهما إلا لعلّة خاصة^(١).

ولا غرو في ذلك فإن الله سبحانه وتعالى بدأ بالمن عندما قال: {فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا} ^(٢) ومدح العفو في قوله تعالى: {وَإِنْ تَغْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} ^(٣) وقوله تعالى جل شأنه {وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} ^(٤).

٦- فداء الأسرى:

الوسيلة الأخيرة لانتهاة حالة الأسر في الشريعة الإسلامية هي فداء الأسير بإطلاق سراحه مقابل عوض، سواء كان هذا العوض هو مبادلتة بأسير من المسلمين أو بجزء من المال، أو من خلال القيام بعدد من الأعمال والخدمات على نحو ما جاء عن أسرى الحرب في غزوة بدر حيث فداهم النبي ﷺ وأخلى سبيلهم مقابل تعليم جماعة من المسلمين القراءة والكتابة، وقد يكون ذلك مقابل خدمة صناعية أو اقتصادية تقوم بها الدولة التي ينتمي إليها الأسرى للدولة الإسلامية، أو غير ذلك مما يراه ولي الأمر أو نائبه، فوفقاً لهذه الوسيلة من وسائل انتهاء الأسر يتم إطلاق سراح الأسير عن طريق الفداء بمبلغ من المال، وقد كانت أول حادثة فداء

^(١) د/ عبد السلام ابن الحسن الأذغري. حكم الأسرى في الإسلام. مرجع سابق ص ١٢٤.

^(٢) سورة محمد من الآية: ٤.

^(٣) سورة التغابن من الآية: ١٤.

^(٤) سورة البقرة من الآية: ٢٣٧.

بمال في الإسلام أسر سريرة عبد الله بن جحش، فقد قبل الرسول ﷺ الفداء من قريش في الأسيرين الذين أسروا في هذه السرية وأطلق سراحهم^(١).

وقد يتم إطلاق سراح الأسرى عن طريق التبادل بأسرى الأسيرين ولا يشترط في الشريعة الإسلامية أن يكون التبادل بين الأسرى على التساوي فقد فادى الرسول عليه الصلاة والسلام رجلين من أصحابه برجل من المشركين من بنى عقيل. وثبت أنه عليه الصلاة والسلام استوهب من سلمة بن الأكوع جارية نفلها إياها أبو بكر في بعض مغازيه فوهبها له فَبَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ فَفَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(٢).

وقد جرى العمل خلال تاريخ الدولة الإسلامية على فداء الأسرى عن طريق التبادل، واحتلت المفاوضات التي جرت في هذا الشأن جانباً هاماً من جوانب الدبلوماسية الإسلامية لمدى قرنين من الزمان، ويتم أول تبادل من هذا القبيل في عهد هارون الرشيد مع البيرنطيين سنة ١٨١هـ كما اقتضت طبيعة العلاقات بين العرب والروم وكثرة الغزوات والمعارك أن يتفق الطرفان بين الحين والحين على وسيلة لتبادل ما لديهم من الأسرى والفداء.

وإن من أشهر الوقائع في هذا الشأن التقاء الروم والعرب على ضفاف نهر اللامس لتبادل الأسرى في عهد الخليفة الواثق في ١٦ سبتمبر ٨٤٥هـ، وبعد مفاوضات طويلة بين الطرفين رفض فيها الروم فداء العجزة من النساء والرجال وفداء الأطفال بمن في أيديهم من الرجال،

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير ج ٤ ص ٢٤٨ - ٢٥١ مرجع سابق.

(٢) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي ج ١٢ ص ٦٨ دار المتب العلمية بيروت.

واتفق على فداء كل رجل برجل وأقيمت قنطرتين على النهر إحداهما للروم والأخرى للعرب، فيطلق الروم أسير من عندهم ويطلق العرب في نفس الوقت رومياً ممن في أيديهم، فإذا اقترب المسلم من المسلم صاح " الله أكبر " نريد عليه باقي المسلمين بالتكبير كذلك^(١).

ولم تقتصر الشريعة الإسلامية على الفداء بالمال والرجال، بل جعلت الفداء بتعليم الأسير أولاد المسلمين الكتابة والقراءة، فالحكم على الأسير بتعليم بعض الأولاد القراءة والكتابة مقابل إطلاق سراحه يدل على ما لهذا الدين من تطلع إلى الحرية وإلى محاربة الجهل الفكري والاعتقادي على حد سواء، فالحكم على الأسير بتعليم الأطفال مقابل إطلاق سراحه له مدلول كبير ومعان كثيرة، فالرسول عليه الصلاة والسلام شرع أمراً مهماً، إذ فيه إشارة بعيدة إلى الاهتمام بالتقافة وحب المعرفة ومحاربة الجهل والامية، وفي الوقت نفسه فيه تطلع إلى الحرية ومساعدة الأسير للوصول إليها من أقرب الطرق وأسهلها^(٢).

وعلى هذا ففداء الأسرى يشمل الفداء بالمال والفداء عن طريق التبادل والفداء بتعليم القراءة والكتابة لأولاد المسلمين.

(١) د/ عز الدين فودة النظم الدبلوماسية. الطبعة الثانية ١٩٨٩م ص ١٣٥ - ١٣٦. الناشر مكتبة الآداب. القاهرة.

(٢) د/ عبد السلام ابن الحسن الأدغيري. حكم الأسرى في الإسلام. مرجع سابق ص ١٢٩.

خاتمة الباب الثالث

تحدثنا في هذا الباب عن القواعد المتعلقة بحماية الأسرى والمعتقلين من النساء والأطفال في القانون الدولي العام وشريعة الإسلام وقد رأينا ان القانون الدولي لحقوق الإنسان أضفى حمايته على أسرى الحرب منذ وقوعهم في الأسر وحتى الإفراج عنهم وعودتهم إلى ديارهم وأوطانهم، وأضفى على النساء اللاتي شاركن في الأعمال الحربية كمقاتلات والأطفال الذين شاركوا في الأعمال الحربية كمقاتلين، عند وقوعهم في قبضة العدو نفس الحماية المكفولة للأسرى من الرجال والبالغين.

وفضلاً عن هذه الحماية العامة ونظراً للطبيعة الفسيولوجية للنساء ولصغر سن الأطفال كفل لهم حماية خاصة في حالة وقوعهم في الأسر. وبمقارنة هذه الحماية بأحكام الشريعة الإسلامية نجد أن ما توصل إليه القانون الدولي في القرن العشرين مهم جداً وهو ما شرعه الإسلام بالضبط وقرره منذ بزوغه ونزوله على أشرف الخلق ﷺ في القرن السادس الميلادي.

وعلى هذا لا يوجد اختلاف بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي الإنساني بشأن معاملة أسرى الحرب بصفة عامة والنساء والأطفال بصفة خاصة. بل إن الإسلام أعطى الأسرى معاملة أفضل مما قرره القانون الدولي وهذا واضح من إكرام الرسول ﷺ والصحابه لأسرى بدر وإيثارهم على أنفسهم.

بل إن صلاح الدين الأيوبي حينما وقع في يده عدد ضخم من الأسرى ولم يملك إطعامهم لم يتردد لحظة في إطلاق سراحهم، ولم يأخذ بالحل الآخر والمتمثل في تموييتهم جوعاً، وذلك على الرغم من أنه كان يعلم احتمال انقلابهم عليه بعد ذلك ومقاتلته، وكل ذلك يدل على إنسانية الإسلام، وهذا ضرب من المفاخر لا يمكن أن يتناول إليها قانون دولي وضعي لا يزال حبراً على ورق.

ولله در القائل:

بمكارم الأخلاق دوماً تأمرُ
هو ذاك للأصحاب دوماً يأمرُ
حُسنَ الشريعة للذي هو يكفرُ
لا تقتلوا طفلاً.. ولا ما يزهَرُ
شهد هو الشرع الحنيف مكرراً
قد جاء في جُرح الدجى يتسَرُ
فإذا الصحابة أوثقوه وأحضروا
وجميعهم لسيوفهم قد أشهروا
تبقى إلى يوم القيامة تُذكرُ
قد كان جوعاناً فذلك أجدرُ
كالشمس لا تخفي على مَنْ يُبصرُ
مَنْ ذا لضوء الشمس يوماً يُنكرُ^(١)

شَتَّانَ بَيْنَ فَعَالِهِمْ وَشَرِيعَةٍ
فاسمِعْ إِلَى شَرَعِ الْحَبِيبِ الْمُصْطَفَى
كُونُوا رَجَالاً فِي الْحُرُوبِ وَأَظْهَرُوا
لَا تَقْتُلُوا شَيْخاً وَلَا امْرَأَةً كَذَا
وَكَذَا الْأَسَارَى أَحْسِنُوا أَبَدًا لَهُمْ
وَانْظُرْ إِلَى رَجُلٍ بَعْدَ نَبِينَا
قَدْ جَاءَ يَبْغِي قَتْلَ «أَحْمَدَ» وَيَحُ
جَنَائِئُهُ عِنْدَ الْحَبِيبِ «مُحَمَّدٍ»
لَكِنَّ خَيْرَ الْخَلْقِ قَالَ مَقُولَةً
هَلَّا أَتَيْتُمْ بِالطَّعَامِ لَعَلَّهُ
صَلَّى الْإِلَهَ عَلَى الَّذِي أَخْلَقَهُ
أَخْلَقَهُ كَالشَّمْسِ فِي وَسْطِ السَّمَاءِ

(١) من قصيدة "أهنا فقد نلت المعنى" للشاعر طلعت المغربي. عضو رابطة الأدب الإسلامي

العالمية. ديوان (القدس عائدة لنا) ط دار لمسة للطباعة والنشر ٢٠٠٦م.

خاتمة البحث

بعد أن استعرضنا في الصفحات السابقة القواعد المتعلقة بحماية النساء والأطفال زمن الحرب في القانون الدولي العام وشرعية الإسلام، ووجدنا أن هناك قواعد قانونية وشرعية من شأنها وقاية النساء والأطفال من ويلات الحرب، وهناك قواعد قانونية وشرعية تحظر قتل النساء والأطفال زمن الحرب، وهناك قواعد قانونية وشرعية تحمي المعتقلين والأسرى من النساء والأطفال.

وبالإضافة إلى هذه القواعد الحامية للنساء والأطفال زمن الحرب والتي تناولناها بالشرح والتفصيل والمقارنة في هذا البحث - المتواضع نجد أنه من أهداف الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدوليين وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تتذرع الهيئة بالوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية. ومن مبادئ الأمم المتحدة التي تركز عليها الهيئة الدولية لتحقيق أهدافها، مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

ولكن رغم ذلك ما زالت المنازعات المسلحة موجودة في كثير من أنحاء العالم، ويشكل العدوان والاحتلال الأجنبي والمنازعات العرقية وغيرها من المنازعات واقعاً مستمراً يؤثر على النساء والأطفال في كل منطقة تقريباً، ولا تزال الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق المرأة والطفل زمن الحرب تحدث في مختلف أنحاء العالم ويتم على نحو منتظم تجاهل القانون الدولي الإنساني الذي يحظر الاعتداء على السكان المدنيين بصفتهم تلك خاصة النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين.

وتشكل انتهاكات القواعد الحامية للنساء والأطفال في حالات النزاع المسلح والاحتلال العسكري القذر انتهاكات للمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، المجسدة في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وفي اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧م.

وما زالت الانتهاكات الجسيمة وسياسات التطهير العرقي تنفذ في المناطق التي مزقتها الحرب والمناطق المحتلة. وكان مما نشأ عن هذه الممارسات حدوث تدفقات جماعية من اللاجئين والمشردين الآخرين الذين يحتاجون إلى حماية دولية والأشخاص النازحين داخلياً وغالبيتهم من النساء والمراهقات والأطفال.

ورغم أن مجتمعات بأكملها تعاني من عواقب النزاع المسلح فإن النساء والبنات يتأثرن بشكل خاص بسبب مركزهن في المجتمع وجنسهن، وغالباً ما تقوم أطراف في النزاع باغتصاب النساء والبنات بلا عقاب، ويستخدمون أحياناً الاغتصاب المنظم كأسلوب حربي وإرهابي، كما أن النساء والبنات هن الأكثر عرضة ليصبحن ضحايا الاتجار والبغاء في أوقات الحروب والقتال، وغالباً ما يكون ذلك بموافقة الحكومات أو السلطات العسكرية.

صحيح أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بما في ذلك اتفاقيات جنيف تنص صراحة على منع العنف ضد غير المسلحين وتحظر قتل النساء والأطفال، وتدعو إلى حماية النساء ضد الاعتداءات على شرفهن وخاصة الاغتصاب والبغاء القسري، وأي شكل آخر من

الاعتداءات المخلة بالشرف، إلا أن الحكومات تباطأت في اتخاذ إجراءات ضد هذه الانتهاكات الدولية، ولا تزال الحروب سواء كانت دولية أو أهلية تسفر عن فظائع ضد النساء والأطفال.

ولكن هذه المعايير وإن كانت هي الإطار الذي يحمى حقوق المدنيين خاصة النساء والأطفال والشيوخ والمعوقين وتقرر الخطأ والصواب، إلا أن إصدارها واعتمادها ليس هدفاً في ذاته وإنما العبرة باحترامها وإنفاذها وخلع الفاعلية على أحكامها فالنصوص دائماً تتمتع بقدر عال من الجاذبية، كما أنها تعكس طموحات كبيرة تغرى بالاعتقاد - عند قراءتها - بأن المشكلات قد حلت والصعوبات قد أزيلت، على أن الواقع - كما ذكرنا عاليه - قد يكون مختلفاً تماماً عما تتضمنه النصوص، وذلك ليس ناتجاً عن أي قصور في قواعد الحماية التي تتضمنها هذه النصوص، وإنما عن عدم الالتزام بهذه القواعد في كثير جداً من الأحيان. ولذا فإن أعمال القواعد الحامية لهاتين الطائفتين المستضعفتين من بني البشر يتمثل في الآتي:

- إعطاء الأولوية للنساء والأطفال قبل النزاعات المسلحة وأثناءها وبعدها، ويتعين على الدول أن تأخذ في الاعتبار الأثر الذي تخلفه النزاعات المسلحة على النساء والأطفال قبل أن تتخربط في النزاعات، ويجب أن تفسح المجال للهيئات الدولية المعنية بالشئون الإنسانية لحماية النساء والأطفال أثناء وقوع الأعمال الحربية.

- العمل على وضع قيود على تجنيد النساء ومنع تجنيد الأطفال أسوة بأحكام الشريعة الإسلامية.

- العمل على تحول الحماية العامة والخاصة التي يكفلها القانون للنساء والأطفال إلى واقع حي، فيجب أن تبذل جهود متواصلة لتعميق المعرفة بالتبغات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني، وتأكيد الالتزام بها لدى أوسع جمهور ممكن، ذلك أن مسؤولية التخفيف، من وطأة المعاناة التي تقاسيها النساء والأطفال أثناء الحرب هي مسؤولية يجب أن يشارك في تحملها الجميع.

- دعم وتعزيز القواعد والمعايير المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني لوقاية النساء والأطفال ويلات النزاعات المسلحة، وحظر القتل والتعذيب وجميع أعمال العنف ضد النساء والأطفال في حالات النزاع المسلح، والتعهد بإجراء تحقيق كامل في جميع أعمال العنف التي ترتكب أثناء الحرب ضد النساء والبنات بما في ذلك الاغتصاب والبغاء الإجمالي وجميع أشكال التعدي غير اللائق والرق الجنسي، ومحاكمة جميع المجرمين المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب ضد النساء والبنات.

وأخيراً فإن القوانين الوضعية هي من صنع البشر وهذا يضعها حسب مصلحة خاصة أو وضع خاص، وإذا تبدلت الأوضاع ذهبت تلك القوانين ولم تعتبر، وبذلك تكون معرضة للانتهاك من قبل من صنعوها بينما أحكام الشريعة الإسلامية هي من الله، والله عز وجل مطلع على ما ينفع عباده في الحاضر والمستقبل، فأحكامه كلها رحمه وعطف ورأفة فهي صالحة بهذا الاعتبار لكل زمان ومكان، وقد ألزم سبحانه وتعالى المخاطبين بهذه الأحكام بضرورة تطبيقها واحترامها، وتوعد من يخل بها بعقاب في الدنيا والآخرة.

بحيث إذا نجا المخاطبون بهذه الأحكام من العقاب الدنيوى، فلن
ينجو من العقاب الأخرى، وذلك يعتبر رادعاً وزاجراً لكل من تسول له
نفسه انتهاك القواعد الحامية للنساء والأطفال زمني السلم والحرب.

وعلى هذا فإنه من الغبن أن لا تعد أحكام الشريعة الإسلامية
الخاصة بحماية النساء والأطفال زمن الحرب أساساً تاريخياً للقواعد
والمعايير الدولية الحامية للنساء والأطفال، ومن الظلم لهذه الأحكام أن
تبقى طي الكتمان وان لا تنشر على الأمم كلها بلغاتها المختلفة، وبذلك لا
يبقى التشريع الإسلامي غالباً هذا الغياب المذهل عن ساحة الأحداث
المصيرية في العالم.

مصادر البحث

أولاً: كتب التفسير :

- ١- تفسير المنار للسيد / محمد رشيد رضا. طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٢- الجامع الأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي. طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- ٣- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير. طبعة الشعب. القاهرة.
- ٤- الدر المنثور في التفسير المأثور للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

ثانياً: كتب السيرة النبوية :

- ٥- السيرة النبوية لابن هشام. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه القاهرة الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- ٦- تاريخ الطبري أو تاريخ الرسل والملوك لابن جرير الطبري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثانية. دار المعارف بمصر.
- ٧- البداية والنهاية لابن كثير الطبعة الأولى ١٩٦٦م. مكتبة المعارف بيروت. مكتبة النصر الرياض.
- ٨- حياة الصحابة لمحمد يوسف الكاندهلوي. دار المعرفة بيروت.

ثالثاً: كتب الصحاح:

٩- صحیح البخاری لمحمد بن إسماعیل أبو عبد الله البخاری الجعفی
تحقیق د / مصطفى البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة
جامعة دمشق. دار ابن كثير اليمامة بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ
- ١٩٨٧م.

١٠- فتح الباری شرح صحیح البخاری لابن حجر العسقلانی نشر دار
المعرفة. بيروت.

١١- صحیح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشیری
النيسابوري، الناشر. وزارة الأوقاف المصرية.

١٢- صحیح مسلم بشرح النووي. دار الكتب العلمية بيروت.

١٣- سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي
تحقیق محمد محي الدين عبد الحميد الناشر دار الفكر.

١٤- سنن ابن ماجه. لمحمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقیق محمد
فؤاد عبد الباقي. نشر دار الفكر بيروت.

١٥- سنن الترمذي. لمحمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي. تحقیق
أحمد محمد شاكر وآخرين. الناشر دار إحياء التراث العربي
بيروت.

١٦- الموطأ للإمام مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي. تحقیق محمد
فؤاد عبد الباقي. الناشر دار إحياء التراث العربي. مصر.

١٧- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني. تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل. نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٨- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني. تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي. الناشر مكتبة العلوم والحكم. الموصل. الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.

١٩- السنن الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ط: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤ - ١٩٩٤ تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٢٠- المسند للإمام أحمد بن حنبل. ط: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

٢١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. دار الفكر بيروت ١٤١٢هـ.

٢٢- معالم السنن للإمام الخطابي وهو شرح سنن أبي داود. المكتبة العلفية بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

رابعاً: كتب الفقه:

١- الفقه الحنفي:

٢٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء المتوفى سنة ٥٨٧هـ — دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٤- الهداية شرح بداية المبتدى لأبى الحسن على بن أبى بكر الرشداني المرغياني في الفقه على مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان. مكتبة ومطبعة محمد صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر.

٢٥- شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني إملاء السرخسي. مطبعة شركة الإعلانات الشرقية. القاهرة ١٩٧١م.

٢٦- حاشية رد المختار على الدر المختار لخاتمة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين على الدر المختار شرح تنوير الأبصار في مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان ويليهِ تكملة ابن عابدين لنجل المؤلف. الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٢٧- تبين الحقائق بشرح كنز الدقائق للعلامة فخر الدين عثمان على الزيلعي الحنفي. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت. الطبعة الثانية.

٢٨- المبسوط لشمس الدين السرخسي. الطبعة الثانية. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٢٩- فتح القدير لكمال الدين ابن الهمام. مطبعة مصطفى محمد بمصر.

٢- الفقه المالكي:

٣٠- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبى عبد الله محمد بن عبد الله المغربي المعروف بالخطاب. الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م. دار الفكر القاهرة.

٣١- الخرشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية الشيخ على العدوي. دار الفكر. دار صادر. بيروت.

٣٢- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل وبهامشه حاشيته المسماة منح الجليل.

٣٣- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس. دار صادر بيروت مكتبة المثنى بغداد.

٣٤- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. المكتبة التجارية الكبرى توزيع دار الفكر بيروت.

٣٥- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للعلامة أبي البركات أحمد الدردير. دار المعارف بمصر.

٣٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد تحقيق / على محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٣٧- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لابن جزى المالكي. شركة الطباعة الفنية المتحدة. القاهرة. مكتبة عالم الفكر. الطبعة الأولى ١٩٧٥م.

٣- الفقه الشافعي:

٣٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين. لمحيي الدين بن شرف أبي زكريا النووي. الشافعي. دار الفكر بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٩- الأم لمحمد بن إدريس الشافعي. دار المعرفة بيروت.

٤٠- المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر. وطبعة دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م. وطبعة دار القلم دمشق. الدار الشامية بيروت. تحقيق د/ محمد الزحيلي. الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٤١- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي للرملي. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الأخيرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.

٤- الفقه الحنبلي:

٤٢- كتاب الفروع للإمام شمس الدين المقدس أبي عبد الله محمد بن مفلح ويليهِ تصحيح الفروع للشيخ الإمام العلامة علاء الدين المرادأوى الصالحى الحنبلي. طبعة عالم الكتب بيروت.

٤٣- كشاف القناع عن متن الإقناع للعلامة فقيه الحنابلة منصور بن إدريس البهوتى. طبعة مكتبة النصر الحديثة - الرياض.

٤٤- الأحكام السلطانية والولايات الدينية لعلی بن محمد حبيب البصري الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ.

٤٥- أحكام أهل الذمة للإمام ابن قيم الجوزية. ط: رمادي للنشر - دار ابن حزم الدمام - بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٨ - ١٩٩٧ تحقيق: يوسف أحمد البكري - شاکر توفیق العاروري.

- ٤٦- المغنى لأبى محمد عبد الله بن قدامة المقدس المتوفى عام ٦٣٠هـ -
 ويليه الشرح الكبير على متن المقنع لابن قدامة المقدس المتوفى سنة
 ٦٨٢هـ. دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٥- الفقه الظاهري:

- ٤٧- المحلى لابن حزم. تحقيق لجنة إحياء التراث العربي. منشورات دار
 الآفاق الجديدة. بيروت.
- ٤٨- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات للإمام الحافظ
 ابن حزم الظاهري. ويليه نقد مراتب الإجماع للحافظ ابن تيمية نشر
 دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى
 ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

خامساً: الكتب العامة:

- ٤٩- د/ أبو الخير أحمد عطية. حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية
 إبان النزاعات المسلحة. دراسة مقارنة بالشرعية الإسلامية. الطبعة
 الأولى. دار النهضة العربية. القاهرة ١٩٩٨م.
- ٥٠- د/ أحمد أبو الوفا. الوسيط في للقانون الدولي العام. الطبعة الأولى
 ١٩٩٥م / ١٩٩٦م. دار النهضة العربية. القاهرة.
- ٥١- د/ أحمد أبو الوفا. النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني في
 القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية. دار النهضة العربية
 القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٥٢- د/ أحمد أبو الوفا. الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني مجموعة أبحاث القانون الدولي الإنساني. دليل للتطبيق على الصعيد الوطني دار المستقبل العربي القاهرة ٢٠٠٣م.

٥٣- د/ أحمد أبو الوفا. كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام ج ١٠ الحرب في الشريعة الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.

٥٤- د/ أحمد على مصطفى القضاة. جهاد المرأة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية السنة ٢٠ العدد ٦٠ محرم ١٤٢٦هـ، مارس ٢٠٠٥م مجلس النشر العلمي جامعة الكويت.

٥٥- لواء / أحمد الأنور. قواعد وسلوك القتال. مجموعة أبحاث دراسات في القانون الدولي الإنساني. دار المستقبل العربي ٢٠٠٠م.

٥٦- د/ جعفر عبد السلام. القانون الدولي الإنساني في الإسلام. مجلة الشريعة والقانون العدد الثاني شوال ١٤٠٦هـ يونيو ١٩٨٦م كلية الشريعة والقانون. جامعة الأزهر القاهرة. دار الطباعة الحديثة القاهرة ١٩٨٦م.

٥٧- جوديث جاردام. المرأة وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ٣٢٤ سبتمبر ١٩٩٨م.

٥٨- د/ جمال الشلبي. الحقوق المدنية والسياسية للمرأة والطفل في الاتفاقيتين الدوليتين للمرأة والطفل ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر

إدماج اتفاقيتي القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل في مناهج كليات الحقوق. فندق جراند حياة عمان الأردن من ١٤-١٥ حزيران يونيو ٢٠٠٠م.

٥٩- د/ حامد سلطان د/ عائشة راتب د/ صلاح الدين عامر. القانون الدولي العام. الطبعة الأولى ١٩٧٨م. مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي. نشر دار النهضة العربية. القاهرة.

٦٠- د/ حسام هندی الإطار القانون للحرب الجوية مجلة الشريعة والقانون العدد الرابع شوال ١٤١٠هـ - مايو ١٩٩٠م. كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٦١- العميد حسين عيسى مال الله. مسئولية القادة والرؤساء والدفع بإطاعة الأوامر العليا. منشور ضمن القانون الدولي الإنساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطني. دار المستقبل العربي. القاهرة ٢٠٠٣م.

٦٢- خالد بن علي آل خليفة. حماية الطفل في النزاعات المسلحة مجلة الطفولة والتنمية العدد الرابع. المجلس العربي للطفولة والتنمية ٢٠٠١م.

٦٣- د / رجب عبد المنعم متولى. الحماية الدولية للمقاتلين أثناء النزاعات الدولية المسلحة. دراسة مقارنة فيما بين أحكام شريعة الإسلام وقواعد القانون الدولي العام دار النهضة العربية القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

٦٤- د/ سامح جابر البلتاجي. حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة - الجريمة - آليات الحماية - دراسة تحليلية عن الوضع في الأراضي العربية المحتلة. دار النهضة العربية. القاهرة ٢٠٠٥م.

٦٥- شارلوت ليندسي. المرأة والحرب. المجلة الدولية للصليب الأحمر. حوارات إنسانية في القانون والسياسات والعمل الإنساني. مختارات من أعدام عام ٢٠٠٠م اللجنة الدولية للصليب الأحمر. مكتب الدعم الأقليمي للأعلام بالقاهرة.

٦٦- لواء / شوقي محمد بدران. دور المرأة في الحرب. جريدة صوت الأزهري السنة الثامنة العدد ٢٧٥ الجمعة ١٠ من ذي القعدة ١٤٢٧هـ الأول من ديسمبر ٢٠٠٦م.

٦٧- طلعت المغربي - ديوان القدس عائدة لنا - ط: دار لمسة للطباعة والنشر ٢٠٠٦م.

٦٨- د/ ظافر القاسمي. الجهاد والحقوق الدولية العامة في الإسلام دار العلم للملايين بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

٦٩- د/ عامر الزمالي. الفئات المحمية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني. مجموعة أبحاث دراسات في القانون الدولي الإنساني. دار المستقبل العربي.

٧٠- د/ عامر الزمالي. حماية الماء أثناء النزاعات المسلحة. المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ٤٥ سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٥م.

٧١- د/ عبد الغنى محمود. القانون العام دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الثانية ٢٠٠٢م / ٢٠٠٣م.

٧٢- د/ عبد الغنى محمود. القانون الدولي الإنساني. دراسة مقارنة بالشرعية الإسلامية الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م. دار النهضة العربية القاهرة.

٧٣- د/ عبد الغنى محمود. حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشرعية الإسلامية. منشور ضمن دراسات في القانون الدولي الإنساني تقديم أ.د/ مفيد شهاب. دار المستقبل العربي القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٧٤- د/ عبد الشافي على جابر. بحوث في الجهاد. دراسة فقهية مقارنة. بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد السابع ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٧٥- د/ عبد الكريم زيدان. المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية. ج ٤ الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.

٧٦- د/ عبد الله جمال الدين. الثغور. الموسوعة الإسلامية العامة إشراف أ.د/ محمود حمدي زقزوق. وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧٧- د/ عبد الواحد محمد يوسف الفار. أسرى الحرب. رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عين الشمس ١٩٧٣م.

٧٨- د/ عبد السلام عبده. الرباط. الموسوعة الإسلامية العامة. إشراف أ.د/ محمود حمدي زقزوق وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧٩- د/ عبد السلام ابن الحسن الأدغيري. حكم الأسرى في الإسلام ومقارنته بالقانون الدولي العام. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. الرباط. المغرب. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٠- د/ عبد القادر عودة. التشريع الجنائي الإسلامي. دار التراث للطبع والنشر القاهرة. الطبعة الثالثة ١٩٧٧م.

٨١- د/ عبد الفتاح حسيني الشيخ. اهتمام الإسلام بالماء والنظافة. مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة العدد الثاني شوال ١٤٠٦هـ يونيو ١٩٨٦م.

٨٢- د/ عز الدين فودة النظم الدبلوماسية. الطبعة الثانية ١٩٨٩م. مكتبة الآداب. القاهرة.

٨٣- مستشار / عمرو جمعه. منظومة حقوق الإنسان في مائه عام مكتبة الأسرة ٢٠٠٤م مهرجان القراءة للجميع. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨٤- د/ على صادق أبو هيف. القانون الدولي العام. منشأة المعارف إكسندرية بدون تاريخ.

٨٥- د/ على محمد الصوا الأحكام الشرعية المتعلقة بوقاية النساء والأطفال وحمايتهم زمن الحرب. دراسة مقارنة. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي العالمي حول حقوق المرأة والطفل في ظل

التشريعات الوصفية والدولية والسماوية. كلية القانون. جامعة اليرموك إربد. الأرض من ١٦-١٧ تموز يوليو ٢٠٠١م.

٨٦- فرانسو كريل. حماية المرأة في القانون الدولي الإنساني. المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ٢٤٩ نوفمبر. ديسمبر ١٩٨٥م.

٨٧- د/ فرج السيد عنبر. دار الإسلام الموسوعة الإسلامية العامة. إشراف أ.د/ محمود حمدي زقزوق. وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٨٨- ماريا-تيرزا دوتلي. الأطفال المقاتلون الأسرى. المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ١٥ السنة الثالثة سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٠م.

٨٩- د/ ماهر جميل أبو خوات. الحماية الدولية لحقوق الطفل. دار النهضة العربية. القاهرة ٢٠٠٥م.

٩٠- د/ محمد حسن أبو يحيى. حقوق المرأة في الإسلام والقانون الدولي. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي العالمي حول حقوق المرأة والطفل في ظل التشريعات الوضعية والدولية والسماوية. كلية القانون جامعة اليرموك إربد الأردن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة. اليونيسيف. المكتبة الأقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عمان الأردن ١٦-١٧ تموز يوليو ٢٠٠١م.

٩١- د/ محمود خيرى بتونة. القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية مؤسسة دار الشعب الطبعة الثانية ١٩٧١م.

٩٢- د/ منى محمود مصطفى. القانون الدولي لحقوق الإنسان دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٩م.

٩٣- د/ هنري ميروغتر. مبدأ الآلام التي لامبرر لها. إنطلاقاً من إعلان سان بطرسبرج ١٨٦٨ وحتى البروتوكول الإضافي الأول ١٩٧٧م
المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد ٣٧ مايو / يونيو ١٩٩٤م.

٩٤- وائل أنور بندق. موسوعة القانون الدولي الإنساني دار الفكر الجامعي. إسكندرية. بدون تاريخ.

٩٥- وائل أنور بندق موسوعة القانون الدولي للحرب دار الفكر الجامعي. إسكندرية بدون تاريخ.

٩٦- د/ وهبه الزحيلي. أحكام الحرب الدولية المشروعة في نظر الإسلام والجواب الإنسانية المميزة لها. مجلة الشريعة والقانون العدد الثالث ذى الحجة ١٤٠٩هـ يوليو ١٩٨٩م. كلية الشريعة والقانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٩٧- د/ وهبه الزحيلي. آثار الحرب في الفقه الإسلامي. الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. دار الفكر. دمشق.

٩٨- د/ وهبه الزحيلي. الفقه الإسلامي وأدلته. دار الفكر دمشق دار الفكر بيروت الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٩٩- د/ يوسف إبراهيم النقبى. التمييز بين الهدف العسكري والهدف المدني وحماية الأهداف المدنية والأماكن التي تحتوى على خطورة خاصة وفقاً للقانون الدولي الإنساني. منشور ضمن أبحاث. القانون الدولي الإنساني. دليل للتطبيق على الصعيد الوطني تقديم أ.د/ أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب الطبعة الأولى دار المستقبل العربي القاهرة ٢٠٠٣م.

تقارير:

١٠٠- تقرير الناس والحرب مسح عالمي أجرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول قواعد الحرب. اللجنة الدولية للصليب الأحمر جنيف ١٩٩٩م.

١٠١- تقرير وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٥ الملخص التنفيذي الطفولة المهددة منظمة الأمم المتحدة لرعاية الأطفال يونيسيف.

١٠٢- المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد السابع والأربعين يناير وفبراير ١٩٩٦م.

١٠٣- اليونيسيف. اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياريان منظمة الأمم المتحدة للطفولة. مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عمان الأردن .

١٠٤- الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- Soctt (iAmEs Brown):" Les comfErEncs dE lA pAlx dE lAhAqE dE 1899 ET 1907 "TrAdutt pArA.dE LAprAdElLE. pArIs. PEdonE 1927.
- Unicef. the convention on the rijhts off the chiId " umited Nations children, s Fund unicef.
- Qreg siegle " women critical to success oF us All volunteer Force " qaes deFenc weekly voi. 31 NO. 23 , 23 qume 1999.
- David hirst " Ethiopia: humAn waves FaIl As war aims unFold " the guardian 18 may 1999.

